مجلة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية
مجلة علمية دورية نصف سنوية محكمة

ISSN- 1858-7119

تصدر عن كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية - جامعة دنقلا
University of Dongola – Faculty of Economics & Administrative Sciences
العدد الرابع– السنة الثانية – سبتمبر 2016م

رئيس هيئة التحرير
المشرف العام
أ. د سعد الدين إبراهيم محمد عز الدين

رئيس التحرير
د. عصام عبد المطلب أحمد

نائب رئيس التحرير
د. أكرم بابكر الشريف حمد
هيئة التحرير
د. أسامة معاوية بخيت
د. إشراقة محمد صالح
د. عبد الله محمد محمد صالح
أ. سعدية إبراهيم عبد الله

سكرتارية التحرير
هنادي محمد فضل
مصعب عبد الله أحمد محمود

شركة مطابع السودان للعملة المحدودة

مستشارو التحرير

أ.د حسن على الساعوري

أ.د حسن محمد صالح

أ. د أبو القاسم أبو النور

أ. د عبد الماجد عبد الله حسن

أ.د بكري الطيب موسي

أ. د محمد حسين أبو صالح

أ. د عمر محمد علي

أ. د علي عبد الله علي خيري

د. أمير محمد دياب

د. تاج الختم محمد علي

كلمة العدد :

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على اشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد ، ، ،

بتوفيق من الله سبحانه وتعالى يسرنا أن نقدم لكم الإصدارة الرابعة من مجلة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية والتي تحتوي على مجموعة فريدة من الأوراق العلمية القيّمة والتي قام بإعدادها أعضاء هيئة التدريس بجامعة دنقلا والجامعات المختلفة داخل وخارج السودان، وتتقدم هيئة التحرير بالشكر والتقدير لكل من شاركوا ببحوثهم وآرائهم وكذلك من قام بتحكيم الأوراق العلمية، ومن هذا المنطلق ندعو بصدق نية كل من لديه الرغبة الخالصة في المساهمة الفعّالة في هذه المجلة أن لا يتردد في الكتابة إليها وسوف يجد من هيئة تحريرها كل العون والمساعدة شريطة الالتزام بأهدافها وكل ذلك من أجل توسعة دائرة الاستفادة من البحوث والدراسات.

كما تُرحب هيئة التحرير بآرائكم وملاحظاتكم عبر عنوان المجلة من أجل الارتقاء والتطوير.

والله من وراء القصد ، ، ، ،

هيئة التحرير

العدد الرابع – سبتمبر 2016م
مجلة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية
مجلة علمية دورية نصف سنوية محكّمة
تصدر عن كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية – جامعة دنقلا
دنقـــــــلا – الســـــودان

مقدمة:

مجلة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية (مجلة علمية دورية نصف سنوية محكّمة) تصدر عن كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية بجامعة دنقلا.

تقبل المجلة البحوث والأوراق العلمية المبتكرة التي تتوافر فيها الموضوعية والأمانة العلمية والمنهجية وذلك باللغتين العربية أو الإنجليزية، وتُرحب المجلة بالباحثين من داخل وخارج الجامعة لنشر إنتاجهم العلمي شريطة التقيد بأساسيات البحث العلمي الرصين وألاّ تكون الإسهامات قد نُشرت من قبل أو تحت إجراءات النشر في أي مجلة علمية.

قواعد النشر:

- الموضوعية والمستوى العلمي والدقة.
- يقدم المقال أو الدراسة مطبوعاً على ورق A4، ومرفقاً معه قرص مدمج 3.5 فيما لا يزيد عن (7000) كلمة (20 صفحة) بفراغات مزدوجة وهوامش 2.5 سم وترقم الصفحات في الأسفل على الجانب الأيسر بشكل متسلسل سواء باللغة العربية، أو الإنجليزية، أو الفرنسية. ويرفق ملخص للبحث لا يزيد عن (100) كلمة بإحدى اللغات المستخدمة في المجلة خلافاً للغة البحث.
- تعرض المقالات والبحوث على محكمين متخصصين في مجالات المجلة لإجازتها وتقوم المجلة بإخطار أصحاب المقال بقرار المحكمين، ولها حق إجراء أي تعديلات شكلية جزئية قبل نشر المادة دون أن يخل ذلك بمضمون المادة المنشورة في حالة الموافقة بنشرها.
- عدم نشر المواد التي سبق نشرها أو المرسلة للنشر بأي مجلة أو دورية أخرى.
- تخضع المساهمات لتحكيم الهيئة الاستشارية للمجلة ولا تعاد المواد التي لم تنشر لصاحبها.

- تحتفظ المجلة بحقها في حذف أو إعادة صياغة بعض الكلمات بما يتلاءم وأسلوبها في النشر مع عدم الإخلال بالنسق العام للموضوع أو الأفكار أو المعلومات الواردة فيه.
- تُمنح الأولوية للدراسات والبحوث التي لا يتعدى عمر مصادرها ومراجعها خمس سنوات.
- تتبع الطريقة الأمريكية في توثيق المصادر.
- يجب أن تتبع الطريقة العلمية المثلى لعرض البحث، أو الورقة من حيث الخلاصة ومناهج ووسائل البحث، وعرض الموضوع وتحليله، والنتائج التي تم التوصل إليها، والتوصيات المقدمة، وقائمة المراجع وفق المنهج المتبع.
- بعد التحكيم يطلب من الباحث تسليم البحث في قرص مدمج (CD).
- تقبل البحوث من كافة الباحثين من داخل وخارج السودان.
- الأفكار والمعلومات الواردة في البحوث تعبر عن آراء كاتبها وليست بالضرورة تبنيها من قبل المجلة.
- تمنح المجلة كاتب المقال ثلاث نسخ من العدد الذي يحتوي على مقاله.
- أصول المقالات التي ترد إلى المجلة لا تسترجع سواء نشرت أم لم تنشر.
- تحتفظ المجلة بكافة حقوق النشر.
- رسوم النشر للورقة (100جنيه) داخل السودان، و (50 دولار) خارج السودان.
- ترسل البحوث إلى المجلة على العنوان التالي:

مجلة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية
هيئة التحرير
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
جامعة دنقلا – ص ب 47
تلفون 0120342869
البريد الإلكتروني ecoandsoc.dog@gmail.com
موقع المجلة على الانترنت: http://Journals.uofd.edu.sd
مجلة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية

مجلة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية
الفهرس

م	المحتويات	رقم الصفحة
1	مساهمة المؤسسات الصناعية في المسئولية الاجتماعية (دراسة تطبيقية على مصنع سكر حلفا الجديدة) د. عبد العظيم سليمان و أ. أولفا حسن محمد صالح كبارة	9
2	تطبيق المهارات الإدارية لدى رؤساء الأقسام بجامعة وادي النيل د. محمد إبراهيم محمد علي خليل	29
3	دور الموازنات التخطيطية في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية (بالتطبيق على سوق الخرطوم للأوراق المالية) د. الوليد مصطفى إبراهيم موسى	45
4	تحقيق الشفافية بتطبيق الحكومة الإلكترونية (دراسة تطبيقية على الولاية الشمالية – السودان) د. عادل شريف محمد شريف	71
5	التضخم بالولاية الشمالية في الفترة من 2013م – 2014م (الأسباب والحلول) د. أسامة معاوية بخيت حسين	87
6	أسباب إحجام الحرفيين عن الحصول على التمويل المصرفي بولاية نهر النيل د. أحمد علي أحمد فقير	113
7	اتجاهات معلمي مرحلة الأساس بمحلية مروي نحو الثواب والعقاب وعلاقتهما ببعض المتغيرات د. مجذوب أحمد محمد أحمد قمر ، د. عبد القادر آدم حسن مكي	135
8	أثر مؤشرات الاقتصاد الكلي علي التدفقات الرأسمالية الخارجية إلى السودان في الفترة من 1990–2006م د. إشراقة محمد صالح	169

م	المحتويات	رقم الصفحة
9	أثر الإجارة للمرأة على النفقة الزوجية في الفقه المقارن د. محمد إبراهيم محمد عبد الفضيل	195
10	النموذج القياسي لمحددات توجيه المدخرات إلى الاستثمار فى السودان خلال الفترة من 1985–2010م د. واثق عباس عبد الرحمن محمد	215

مساهمة المؤسسات الصناعية في المسئولية الاجتماعية

(دراسة تطبيقية على مصنع سكر حلفا الجديدة – ولاية كسلا – السودان)

د. عبد العظيم سليمان المهل
الجامعة الوطنية
و أ. أولقا حسن محمد صالح
كلية بورتسودان الأهلية

Abstract

Nowadays social responsibility coincides with development , so they are two sides to one coin. It isn't scientifically accepted to talk about economic development without it's social parameters. that any economic development should have a social responsibility objectives and obligations.

Sudanese Sugar company is one of the industrial institutions that works in the production of sugar in Sudan, it has a pioneer and valuable role in development and social responsibility in all sugar factories locations all over Sudan.

The aim of this paper is to investigate the effective role, that company has done in social responsibility in the study area (Half a Algdida Locality). The study reached many findings ,the most important of it is the growing role of Sudanese Sugar Company in social services.

The study recommended that the company should care about human health in this locality which is considered a traget for economic development as key factor and at arget.

مستخلص

أصبحت قضية المسؤولية الاجتماعية ملازمة لموضوع التنمية، بل أصبحتا وجهان لعملة واحدة ذلك بأن الحديث عن تنمية اقتصادية صرفة ، دون أن يكون له أبعاد اجتماعية لم يعد معقولاً على المستوى العلمي حيث أصبحت أبعاد المسؤولية الاجتماعية تحتم علي أي تنمية اقتصادية تحقيقها أو الالتزام بها

شركة السكر السودانية إحدى المؤسسات الصناعية العاملة في مجال إنتاج السكر بالسودان ولها دور رائد ومقدر في مجال التنمية والمسؤولية الاجتماعية بكل المناطق التي بها مصانع سكر، هدفت الدراسة للوقوف على ما تقوم به الشركة من دور فاعل في مجال المسؤولية الاجتماعية بمنطقة الدراسة (محلية حلفا الجديدة) وقد توصلت الدراسة للعديد من النتائج أبرزها الدور المتعاظم للشركة السودانية في مجال تقديم الخدمات الاجتماعية وقد أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بصحة إنسان المنطقة الذي يعتبر وسيلة التنمية وغايتها.

مقدمة:

يمثل البشر الثروة الحقيقة لأي أمة والهدف الأساس لكافة جهود النمو والتنمية هو خلق البيئة الملائمة ليستمتع البشر بحياة طويلة كريمة والجدير بالذكر أن الاهتمام برفاهية وسعادة البشر كغاية، أي الاهتمام بالتنمية البشرية أمر ليس بجديد، فلقد نادى أرسطو منذ قديم الزمان بأن تحقيق (صالح البشرية) يجب أن يكون هو مقياس تقييم الأوضاع الاجتماعية.

تعمل التنمية البشرية على ترجمة النمو الاقتصادي إلى تحسن في الأحوال المعيشية للسكان، وهذا التحسن الذي يتمثل في الحصول على دخل أكبر، وفرص عمل أوفر ومستوى خدمات اجتماعية أفضل من تعليم وصحة والعيش في بيئة طبيعية نظيفة ومأمونة. فضلاً عن المشاركة الكاملة في جميع جوانب الحياة بصورة ديمقراطية وفعالة تضمن التمتع بمختلف صور الحريات البشرية والاقتصادية والسياسية.

مشكلة الورقة:

صناعة السكر من الصناعات الرائدة في السودان وبقدر ما ظلت تسهم في الناتج القومي بأرقام مقدرة كذلك تسهم في مجال التنمية الاجتماعية بصورة واضحة.

تسعى هذه الورقة لمعرفة مساهمة الشركة السودانية للسكر ممثلة في مصنع سكر حلفا الجديدة في المسؤولية الاجتماعية وذلك من خلال الوقوف على بعض الخدمات الاجتماعية التي تقدمها.

أهداف الورقة:

تهدف الورقة للتعرف على :

1) إسهامات مصنع سكر حلفا الجديدة في مجال الخدمات الاجتماعية.
2) إسهامات المصنع في جانب المسؤولية الاجتماعية.
3) مجالات الخدمات المقدمة عبر مصنع سكر حلفا الجديدة.
4) مدى تطور الخدمات المقدمة خلال فترة الدراسة.

أهمية الورقة:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع ومجالاته التي تمس التنمية البشرية والاجتماعية ورفاهية الإنسان ، حيث يعتبر الإنسان محور التنمية ووسيلتها وغايتها.

فرضيات الورقة:

1) يساهم مصنع سكر حلفا الجديدة في التنمية الاجتماعية بصورة واضحة
2) تتنوع مجالات الخدمات المقدمة بواسطة مصنع السكر بمنطقة الدراسة
3) استمرار تقديم الخدمات الاجتماعية عبر مصنع السكر ساهم في التنمية الاجتماعية بمنطقة الدراسة

منهجية الورقة:

تتبع الدراسة المنهج الوصفي وذلك لوصف معطيات الدراسة(محلية حلفا الجديدة)

المنهج التاريخي لتتبع تطور الخدمات الاجتماعية المقدمة عبر مصنع السكر

حدود الورقة:

حدود مكانية: مصنع سكر حلفا الجديدة- محلية حلفا الجديدة

حدود زمانية: 1964- 2014م

مصادر جمع البيانات:

المصادر الأولية: المقابلة

المصادر الثانوية: التقارير- الكتب

الكلمات الافتتاحية:

المؤسسات الصناعية: هي كل وحدة قانونية، سواء أكانت شخص مادي أو شخص معنوي تتمتع باستقلال مالي في صنع القرار وتنتج سلع وخدمات تجارية.

المسؤولية الاجتماعية: المسؤولية الاجتماعية ما هي إلا التزام قطاع الأعمال بالإسهام في التنمية الاقتصادية المستدامة وبالعمل مع المواطنين وأسرهم والمجتمع المحلي والمجتمع عامة من أجل تحسين نوعية حياتهم بأساليب قطاع الأعمال والتنمية على حدٍ سواء.

مفهوم التنمية البشرية: هي عملية توسيع نطاق الخيارات أمام الأفراد وأن يحيى الأفراد حياة طويلة وخالية من الأمراض وأن يحصلوا على قدر معقول من التعليم وأن يكون بوسعهم الحصول على الموارد التي تكفل لهم مستوى معيشي كريم.

الدراسات السابقة:

1/ مازن عبد القادر خليل عليان- 1994م (واقع المسؤولية الاجتماعية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية وأثرها في الأداء دراسة تطبيقية)– رسالة دكتوراه – جامعة الجزائر

قامت الدراسة للتعرف على مدى ممارسة الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان لمسؤوليتها الاجتماعية من خلال رصد أنشطة المسؤولية الاجتماعية التي تمارسها الشركات وهدفت الدراسة لمعرفة قدرة المسؤولية الاجتماعية في التنبؤ بأداء الشركات المساهمة العامة الأردنية، قامت الدراسة على الافتراضات التالية: تدني اهتمام الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي بالمسؤولية الاجتماعية، ولا يوجد لدى الشركات المساهمة العامة فلسفة تجاه المسؤولية الاجتماعية، ولا يوجد لدى الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي فلسفة مؤيدة للمسؤولية الاجتماعية، توصلت الدراسة للعديد من النتائج أبرزها أن الشركات المساهمة العامة

المدرجة في سوق عمان المالي تساهم في أنشطة المسؤولية الاجتماعية من خلال ممارسة أنشطة خدمة المجتمع وتقديم مزايا إضافية للعاملين فيها دون وجود فلسفة واضحة تجاه المسؤولية الاجتماعية، ولا توجد علاقات ذات أهمية إحصائية بين ممارسة أنشطة المسؤولية الاجتماعية ووجود فلسفة تجاه المسؤولية الاجتماعية، وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بتحديد فلسفة واضحة تجاه المسؤولية الاجتماعية في الشركات المساهمة بحيث تكون موجهه لممارسة الشركات لمسؤوليتها الاجتماعية درءاً لأي نوع من التناقض بين ما تؤمن به إدارة الشركات وما تمارسه على أرض الواقع، وضرورة تطوير أساليب جديدة تأخذ بعين الاعتبار سمعة الشركة في أذهان المواطنين لأن المقياس المستخدم في الدراسة يقيس المسؤولية الاجتماعية بناءً على رؤية إدارة الشركات وليس جمهور المتعاملين.

2/ يوسف محمود جربوع - 2006م (مدى تطبيق القياس والإفصاح في المحاسبة ضمن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات بقطاع غزة) رسالة دكتوراه

هدفت الدراسة للتعرف على مدى وجود منظمات أعمال من الشركات والمؤسسات وغيرها متخصصة لممارسة المسؤولية الاجتماعية في قطاع غزة وقد قامت الدراسة لاختبار الفرضيات التالية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القياس والإفصاح عن الأداء الاجتماعي للشركات في قطاع غزة وبين القياس والإفصاح عن الأداء الاقتصادي لها حتى تكون عملية القياس والإفصاح كافية وملائمة.

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القياس للتكاليف والمنافع الاجتماعية والاقتصادية والإفصاح عنها وبين التقارير المالية أكثر شمولاً والمجتمع أكثر قبولاً لهذه المشروعات ، توصلت الدراسة لعدد من النتائج أبرزها:

إن محاسبة المسؤولية الاجتماعية تعتبر أحد الفروع الجديدة في المحاسبة وأن المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية تساعد على تحديد وقياس المساهمة لمنظمات الأعمال والتي تشتمل على عناصر التكاليف والمنافع الداخلية.

التوصيات:

إن الأنشطة الاجتماعية تؤثر في نتائج النشاط الاقتصادي ومن ثم يجب أن ينعكس ذلك في تقارير مالية وإلا أصبحت نتائجها مضللة.

3/ ضيافي نوال - 2010م (المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة والموارد البشرية) دراسة ماجستير - الجزائر

تهدف الدراسة لمعرفة إلى أي مدى تلتزم المؤسسة تجاه مجتمعها بصفة عامة ومواردها البشرية بصفة خاصة فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية.

وقد قامت الدراسة على الافتراضات التالية: تتوقف المسئولية الاجتماعية للمؤسسة عند تلبيتها لمتطلبات واحتياجات المجتمع وحل مشاكله فقط ، وأن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة ليست إلا تكاليف زائدة على المؤسسة ولا تعود عليها بأي نفع وأن المؤسسات الجزائرية الخاصة لا تلتزم بمسؤوليتها الاجتماعية وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج منها:

- نال مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة اهتمام معظم المؤسسات المعاصرة وقامت العديد من الوكالات الدولية بدورها بنشر هذا المفهوم.

- تبنِّي المؤسسات الاجتماعية تحقيق فوائد عديدة للمجتمع كتقديم السلع الصحية، والمحافظة على البيئة.

- الاهتمام الواسع الذي توليه المؤسسات الجزائرية الخاصة للمسؤولية الاجتماعية بمختلف ابعادها.

كما تمثلت أهم التوصيات في الاهتمام الجدي بدراسة موضوع المسؤولية الاجتماعية والتشديد على ضرورة تبنيها خاصة من طرف المؤسسات العمومية ومحاسبة المؤسسات سواء الخاصة أو العامة عن مسؤوليتها الاجتماعية وقياس أدائها الاجتماعي للتعرف على مساهمتها.

المحور الأول: خلفية تاريخية عن منطقة الدراسة ومصنع السكر

إن الهدف من قيام مشروع حلفا الجديدة الزراعي هو:-

1) توطين أهالي وادي حلفا المهجّرين بعد قيام السد العالي، ولتوطين السكان المحليين من منطقة البطانة وبعض القبائل الوافدة لاستقرارهم.
2) تعزيز الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي للسكان الأصليين والمهجّرين.
3) خلق فرص العمل للمواطنين وخلق مصادر للدخل.
4) ساعد قيام المشروع بتوفير مستلزمات الاستقرار بتخطيط القرى وتوفير الخدمات وقيام المصانع المحلية لتوفر المواد الخام

الموقع:

يقع مشروع حلفا الجديدة في سهل البطانة المنبسط على الضفة الغربية من نهر عطبرة بين خطي عرض 15- 17 ش ويبعد عن الخرطوم 360 كلم إلى الاتجاه الشرقي.

المناخ:

تقع منطقة الدراسة في نطاق المناخ شبه الصحراوي الجاف، يبدأ موسم الأمطار من شهر مايو إلى أكتوبر وتبلغ ذروتها في شهري يوليو- أغسطس. ترتفع الرطوبة النسبية خلال موسم الأمطار وتبلغ في متوسطها 45٪. (نهلة محمد عبدو:2001م)

الشركة السودانية للسكر:

شركة السكر السودانية شركة قطاع عام تعمل وفق قانون الشركات الخاصة لعام 1925م وتقع تحت مظلة وزارة الصناعة ، وللشركة مجلس إدارة يرأسه وزير الصناعة وتمثل في مجلس الوزارات والهيئات المختصة مثل وزارة المالية ووزارة الري ووزارة الكهرباء والسدود.

وتتبع لشركة السكر السودانية إدارة القطاعات برئاسة الشركة ولأربعة مصانع هي: الجنيد، حلفا الجديدة، سنار ، عسلاية وخمس وحدات مساعدة تتمثل في مسبك الخرطوم المركزي،ووحدات خدمات السكر وتصدير المولاص لبور تسودان ، ومصنع جوالات البلاستك بعسلاية، المركز القومي لتدريب العاملين في مجال السكر بسنار، ووحدات أبحاث قصب السكر بالجنيد.

المحور الثاني: المسؤولية الاجتماعية والتنمية الاجتماعية

1) حسب معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية فإن((المسؤولية الاجتماعية هي السلوك الأخلاقي لمؤسسة ما تجاه المجتمع وتشمل سلوك الإدارة المسئول في تعاملها مع الأطراف المعنية التى لها مصلحة شرعية في مؤسسة الأعمال وليس مجرد حاملي الأسهم)). (منشورات الأمم المتحدة:2004)

2) يرى البنك الدولي أن ((المسؤولية الاجتماعية ما هي إلا التزام قطاع الأعمال بالإسهام في التنمية الاقتصادية المستدامة وبالعمل مع المواطنين وأسرهم والمجتمع المحلي والمجتمع عامة من أجل تحسين نوعية حياتهم بأساليب قطاع الأعمال والتنمية على حد سواء)).(منشورات الأمم المتحدة:2004م)

3) حسب فإن((المسؤولية الاجتماعية هي التزام المنشأة بأن تضع نصب عينيها خلال عملية صنع القرارات الآثار والنتائج المترتبة عن هذه القرارات على النظام الاجتماعي الخارجي بطريقة تضمن إيجاد توازن بين مختلف الأرباح الاقتصادية المطلوبة والفوائد الاجتماعية المترتبة على هذه القرارات)).(إياد محمد عوده:2011م)

التنمية: الطبيعة والمفهوم

تُعرف التنمية بأنها التغير الشامل الذي لا ينطوي فقط على الجانب الاقتصادي وإنما أيضاً الثقافي والسياسي والاجتماعي والأخلاقي، ومن هذا المنطلق فالتنمية تتضمن التحديث والذي يشير إلى إضعاف دور العادات والتقاليد غير العلمية في اتخاذ القرارات وزيادة دور المعرفة العلمية. فهدف التنمية هو إحداث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي لفترة طويلة من الزمن مما يوحي بأن التنمية عملية طويلة الأجل.

مفهوم التنمية الاقتصادية:

هي حدوث تغير في هيكل توزيع الدخل وتغيير في هيكل الإنتاج، وتغير في نوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد (بجانب التغير في كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد في المتوسط)

ويمكن بوجه عام أن تعرف التنمية الاقتصادية بأنها العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسن في نوعية الحياة وتغير في هيكل الإنتاج(عبد القادر محمد عبد القادر:2006م)

مفهوم التنمية البشرية:

لقد أولت الأمم المتحدة اهتماماً خاصاً بمصطلح التنمية البشرية منذ1990م عندما أصدرت التقرير الأول للتنمية البشرية ويمكن تعريفها بأنها (عملية توسيع القدرات البشرية والانتفاع بها) ومن هذا التعريف نلاحظ أن التنمية البشرية لها جانبان هما:جانب تكوين القدرات ، وجانب الاستفادة من هذه القدرات، فيما يتعلق بالجانب الأول فالتنمية البشرية تعني تكوين القدرات من خلال الاستثمار في التعليم والصحة والتغذية والتدريب، أما الجانب الثاني فهو الاستفادة من هذه القدرات فيما ينفع الإنسان أي استخدام القدرات البشرية في زيادة الإنتاج فإن الإنسان هو محور عملية التنمية وهو وسيلتها وهدفها.(عبد العزيز عجمية:2008م)

يشكل العنصر البشري أهمية كبرى في التنمية الاقتصادية وهو يعتبر عنصر من عناصر الإنتاج فهو الذي يخلق الإنتاج وأن التنمية بحاجة إلى العمل كماً وكيفاً، بمعنى أن الموارد الاقتصادية واستغلالها وتسخيرها في عملية التنمية الاقتصادية لا تتم دون الموارد البشرية.

ومقولة أن العنصر البشري أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية أصبحت حقيقة لا غبار حولها ولذا أُعتبر تأهيل هذا العنصر نوعاً من الاستثمار مثل الاستثمار من أجل تحسين الآلة. بل لقد أُعتبر الإنسان كرأس مال أطلق عليه رأس المال البشري.

وعندما يتم الاستثمار في رأس المال البشري إنما المقصود بذلك هو تعليم وتدريس وتطوير ورعاية عنصر العمل ليصبح أكثر كفاءة وأعلى إنتاجية، ومن ثم أعلى أجراً وبالتالي تتاح أمامه فرص اكبر للعمل والأجر ويرتفع مستوى معيشته ويخرج من دائرة الفقر.

مفهوم التنمية الاجتماعية:

التنمية الاجتماعية مرادفة لاصطلاح الرعاية الاجتماعية ويمكن اعتبارها مجموعة من الخدمات الاجتماعية التي تقدم في مجالات كثيرة كالصحة والتعليم.

التنمية الاجتماعية هي عمليات تغيير اجتماعي تلحق بالفرد وبالبناء الاجتماعي ووظائفه بغرض إشباع الحاجات الاجتماعية للفرد والجماعة بمعنى أنها عملية تغيير اجتماعي لكافة الأوضاع التقليدية من أجل إقامة بناء اجتماعي جديد.(مجلة العلوم الاجتماعية:2009م)

وقد أكد هوبهاويس أن التنمية الاجتماعية يجب أن ينظر لها على أنها تنمية علاقات الإنسان المتبادلة ووضع لها أربعة معايير تستند إليها : السكان، الكفاية، الحرية، المشاركة ويرى أن التنمية الاجتماعية عملية داخلية ذاتية بمعنى أن كل بذورها ومقوماتها موجودة داخل الكيان نفسه وأن التنمية عملية ديناميكية مستمرة وهى ليست طريق واحد أو اتجاه محدد مسبقاً وإنما تتعدد طرقها واتجاهاتها باختلاف الكيانات.

هناك شرطان لعملية التنمية الاجتماعية:

الشرط الأول: إزاحة كل المعوقات التي تحول دون انبثاق الإمكانيات الذاتية الكامنة داخل كيان معين (الفرد - المجتمع).

الشرط الثاني: هو توفير المؤسسات التي تساعد على نمو هذه الإمكانيات الإنسانية إلى أقصى حدودها.(شفيق محمد :1994م)

المحور الثالث: الخدمات الاجتماعية وتنمية المجتمع بمصنع السكر

معلوم أن الخدمات اجتماعية تعتبر من أهم ما نتج من عوامل التقدم الخدمي والتطور في عصر العولمة والاتصالات والتكنولوجيا، وهى تقدم التنمية الاجتماعية بصوره مقدرة لمقابلة الطلب المتزايد على الخدمات الاجتماعية والتنمية مع الزيادة السكانية بحكم الفترة الزمنية الطويلة.

بناءً على المسؤولية الاجتماعية والمجتمعية عملت إدارة مصنع سكر حلفا الجديدة على تقديم المعونة والمساعدة لتحقيق الأمن الوظيفي بالمنطقة فاهتمت بتقديم

المساعدات والمساهمات الإنسانية بهدف الوصول إلى أقصى قدر ممكن من الرفاهية الاجتماعية لإنسان المنطقة. وقد انعكس إسهام المصنع في النواحي التنموية الاجتماعية على إنسان المنطقة وظهر بوضوح من خلال تقديم العديد من الخدمات التي يمكن إيجازها كما يلي:

التعليم العام:

يُعد التعليم هدف إستراتيجي لإدارة المصنع لتأمين فرص التعليم لكل أبناء العاملين والسكان بمنطقة المصنع من أجل استقرارهم حيث سعت الإدارة لتوفير فرص التعليم الجيد باعتبار التعليم حق إنساني أساس لما له من فوائد اجتماعية واقتصادية وحوجة سوق العمل.

كما وجد التعليم قبل المدرسي ومحو الأمية والتعليم الأساس والثانوي والجامعي عناية ورعاية ونمواً مقدراً بمنطقة الدراسة.

الصحة:

عملت إدارة المصنع على جعل البيئة سليمة ملائمة حتى ينعم الإنسان بالصحة والرفاهية والعمل على الوقاية من مسببات التلوث والأمراض ومنع انتشار الحشرات وإصحاح البيئة لتكون صالحة لعمليات الاستقرار والحياة السليمة.

الصحة العلاجية:

تقديراً لبعد المسافة من مستشفى حلفا الجديدة ولمساعدة العاملين والسكان بالمنطقة وما حول المصنع من قرى إسكان وعرب، وللكثافة السكانية العالية من القوى العاملة منذ بداية إنشاء المصنع ولأهمية دور المستشفى في الناحية العلاجية وأيضاً لوجود مسببات الأمراض من الآفات؛ عملت إدارة المصنع على إنشاء مباني خاصة بالمستشفى والعمل على تطويره بصورة دائمة.

الأنشطة الاجتماعية المتنوعة:

1- الأندية الاجتماعية
2- المراكز الاجتماعية
3- المناشط الرياضية

4- المناشط الثقافية والفنية

5- المساعدات الإنسانية والاجتماعية

إحصائية الخدمات الاجتماعية:

سنتناول فيما يلي أهم الخدمات الاجتماعية المقدمة من قبل إدارة المصنع منذ قيام مصنع السكر وحتى 2014م وذلك لتتبع تحسين الخدمات عبر الزمن.

جدول رقم (1) يوضح إحصائية التعليم قبل المدرسي بمنطقة الدراسة

البيان	الأحياء الحكومية		الأحياء السكنية		القرى الزراعية		الجملة
الفترة الزمنية	روضة	تمهيدي	روضة	تمهيدي	روضة	تمهيدي	
1964م – 1974م	2	-	-	-	-	-	2
1974م – 1984م	2	-	1	-	12	-	15
1984م – 1994م	2	-	2	-	14	-	18
1994م – 2004م	3	2	4	4	6	6	25
2004م – 2014م	3	3	5	5	7	7	30

المصدر: تقرير القطاع الفني بمصنع حلفا الجديدة عن التعليم، 2015

من واقع بيانات الجدول أعلاه رقم (1) والذي يوضح إحصائية التعليم قبل المدرسي بمنطقة المشروع يتضح لنا أن المصنع ومنذ ستينات القرن الماضي يقدم خدمات التعليم قبل المدرسي للسكان بالأحياء الحكومية والقرى الزراعية وقد زاد عدد الرياض حتى وصل (30) في عام 2014م ، مما يدل على اهتمام إدارة المصنع بالتعليم قبل المدرسي.

جدول رقم (2) يوضح إحصائية تعليم الأساس بمنطقة المصنع والقرى

البيان	الأحياء الحكومية			الأحياء السكنية			القرى الزراعية			الجملة
الفترة الزمنية	بنين	بنات	مختلطة	بنين	بنات	مختلطة	بنين	بنات	مختلطة	
1964-1974م	1	1	-	1	1	-	-	-	-	4
1974-1984م	2	1	-	2	2	-	-	-	1	8
1984-1994م	2	1	-	2	2	-	-	-	1	8
1994-2004م	2	1	-	2	2	1	1	1	2	12
2004-2014م	1	1	-	2	2	1	1	1	3	13

المصدر: تقرير القطاع الفني بمصنع حلفا الجديدة عن تعليم الأساس، 2015م

الجدول أعلاه يوضح إحصائية التعليم الأساس ونلاحظ أنه ومنذ قيام المصنع بدأ الاهتمام بتوفير التعليم وقد زاد عدد المدارس بالأحياء الحكومية والسكنية وارتفع عددها حتى وصل 13 مدرسة في العام 2014م.

جدول رقم (3) يوضح التعليم الثانوي بمنطقة المصنع

الفترة الزمنية	بنين	بنات	الجملة
1964- 1974م	-	-	-
1974- 1984م	1	1	2 ثانوي عام
1984- 1994م	1	1	2 ثانوي عام
1994- 2004م	1	1	2
2004- 2014م	2	2	4

المصدر: تقرير القطاع الفني بمصنع حلفا الجديدة عن التعليم الثانوي، 2015م

الجدول رقم (3) يوضح المدارس الثانوية منذ قيام المصنع وحتى العام 2014م حيث توجد (4) مدارس ثانوية.

جدول رقم (4) يوضح توزيع طلاب تعليم الكبار بالمصنع بمراحل التعليم المختلفة

العام الدراسي	عدد الفصول	الفصل الثامن		النجاح بالثامن		الفصول الثانوي		الصناعات القومية		شهادة سودانية	
		ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
96/95	1	25	-	2	-	2	-	-	-	1	-
2000/99	1	25	-	4	-	4	-	21	-	2	-
2004/2003	1	36	-	8	-	8	-	18	-	5	-
2005/2004	1	26	-	5	-	5	-	14	-	3	-
2006/2005	1	25	-	2	-	2	-	19	-	1	-
2007/2006	2	69	48	26	24	26	24	23	-	18	1
2008/2007	2	39	26	7	3	7	3	14	-	1	2
2009/2008	1	27	29	10	12	10	12	11	-	6	4
2010/2009	2	42	33	5	8	5	8	23	-	4	1
2011/2010	1	37	25	6	1	6	1	19	-	4	2
المجموع	13	351	161	75	48	75	48	162	-	45	10

المصدر: تقرير القطاع الفني بمصنع حلفا الجديدة عن تعليم الكبار، 2015م

جدول رقم (5) يوضح خلاوي القرآن الكريم

البيان	الأحياء الحكومية		الأحياء السكنية		القرى الزراعية		الجملة	
الفترة الزمنية	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
1964م – 1974م	2	2	6	4	7	4	15	10
1974م – 1984م	2	2	7	5	11	6	20	13
1984م – 1994م	2	2	7	6	12	8	21	16
1994م – 2004م	3	3	5	5	5	5	13	13
2004م – 2014م	3	3	4	5	5	5	12	13

المصدر: تقرير القطاع الفني بمصنع حلفا الجديدة عن الخلاوي، 2015م

من واقع بيانات الجدول رقم (5) يلاحظ اهتمام إدارة المصنع بالجانب الديني والذي تمثل في إقامة خلاوي لتدريس القرآن الكريم وقد نالت الإناث حظاً أوفر من الذكور.

جدول رقم (6) يوضح مراكز تنمية قدرات المرأة

البيان / الفترة الزمنية	الأحياء الحكومية	الأحياء السكنية	القرى الزراعية	الجملة
1964م – 1974م	1	-	-	1
1974م – 1984م	2	2	8	12
1984م – 1994م	2	3	14	19
1994م – 2004م	1	-	-	1
2004م – 2014م	1	-	-	1

المصدر: تقرير القطاع الفني بمصنع حلفا الجديدة عن تنمية المرأة، 2015م

نلاحظ من الجدول رقم (6) اهتمام إدارة المصنع بتنمية قدرات المرآة خصوصاً بين نساء القرى الزراعية وذلك لتشجيعهن على ممارسة الأعمال المدرة للدخل للخروج من دائرة الفقر والعوز.

جدول رقم (7) يوضح إحصائية الصحة الوقائية

البيان	الأحياء السكنية		القرى الزراعية		مواقع العمل	
الفترة الزمنية	عمال نظافة	عمال ملاريا	عمال نظافة	عمال ملاريا	عمال نظافة	عمال ملاريا
1964م – 1974م	18	18	15	15	18	-
1974م – 1984م	18	18	15	15	18	-
1984م – 1994م	12	8	-	-	6	-
1994م – 2004م	12	8	-	-	6	-
2004م – 2014م	12	8	-	-	6	-

المصدر: تقرير القطاع الفني بمصنع حلفا الجديدة عن الصحة الوقائية، 2015م

الجدول رقم (7) يوضح اهتمام إدارة المصنع بالعناية بالصحة الوقائية وذلك يتمثل في توفير الكوادر الخاصة بالنظافة وعلاج الأمراض الناتجة من التلوث البيئي لطبيعة المنطقة المروية.

جدول رقم (8) يوضح خدمات الصحة العلاجية

البيان	الأحياء السكنية		القرى الزراعية	
الفترة الزمنية	مستشفى ريفي	مراكز صحية	مستشفى ريفي	مراكز صحية
1964م – 1974م	1	-	-	-
1974م – 1984م	1	-	-	-
1984م – 1994م	1	1	-	5
1994م – 2004م	1	2	-	5
2004م – 2014م	1	2	-	5

المصدر: تقرير القطاع الفني بمصنع حلفا الجديدة عن الصحة العلاجية، 2015م

نلاحظ جانب الخدمات الصحية رغم أهمية الجانب الصحي إلا أن ما تم إنشاؤه من مستشفيات ظل ضعيفاً رغم عمر المصنع والاحتياج الكبير للعناية الصحية كما يلاحظ وجود عدد من الوحدات العلاجية بقرى المشروع.

جدول رقم (9) يوضح المياه بمنطقة المصنع

البيان	الأحياء	الأحياء	القرى	الجملة
الفترة الزمنية	الحكومية	السكنية	الزراعية	
1964م – 1974م	2	1	4	7
1974م – 1984م	3	-	6	9
1984م – 1994م	3	1	14	17
1994م – 2004م	3	1	14	17
2004م 2014م	3	2	15	20

المصدر: تقرير القطاع الفني بمصنع حلفا الجديدة عن المياه، 2015م

الجدول رقم (9) يوضح اهتمام إدارة المصنع بتوفير خدمات المياه والتركيز على القرى الزراعية وقد تطورت هذه الخدمات حتى بلغت 15 في العام 2014م.

جدول رقم (10) يوضح الأنشطة الاجتماعية

البيان	الأحياء الحكومية		الأحياء السكنية		القرى الزراعية		الجملة	
الفترة الزمنية	مركز	نادي	مركز	نادي	مركز	نادي	مركز	نادي
1964م – 1974م	-	2	-	-	3	-	3	2
1974م – 1984م	-	2	-	-	11	-	11	2
1984م – 1994م	-	2	-	-	13	-	13	2
1994م – 2004م	-	2	-	-	15	-	15	2
2004م – 2014م	-	2	-	-	16	-	13	2

المصدر: تقرير القطاع الفني بمصنع حلفا الجديدة عن الأنشطة الاجتماعية، 2015م

الجدول رقم (10) يوضح جانب الأنشطة الاجتماعية وكما هو ملاحظ لم يكن الاهتمام كبيراً بإقامة المراكز والنوادي الثقافية بالأحياء الحكومية وقد كان الاهتمام والتركيز على القرى الزراعية والمواطنين المهجّرين.

جدول رقم (11) يوضح المناشط الثقافية والفنية

البيان	الفرق المسرحية	الفرق الفنية	الفنون الشعبية	الجمعيات الإدارية	الروابط الثقافية	الفرق	فرق الغناء الحديث
الفترة الزمنية							
1964م – 1974م	-	-	5	-	-	1	1
1974م – 1984م	1	1	5	1	1	1	1
1984م – 1994م	1	1	5	1	1	1	1
1994م – 2004م	-	1	5	1	1	1	1
2004م – 2014م	-	1	3	1	1	1	1

المصدر: تقرير القطاع الفني بمصنع حلفا الجديدة عن المناشط الثقافية والفنية، 2015م

جدول رقم (11) يوضح اهتمام إدارة المصنع بجمع نواحي المناشط الثقافية والفنية مما يؤكد على سعي الإدارة لتوفير البيئة الاجتماعية لسكان المصنع والمناطق حوله، حيث الاهتمام بمختلف المناشط يساعد على دمج الأفراد في المجتمع بالمشاركة في الفعاليات القومية والمحلية رغم قلة هذه المناشط بمنطقة المشروع وإدارة المصنع فهي تشكل هدفاً تسعى إدارة المصنع في تحقيقه من منطلق المسئولية الاجتماعية تجاه السكان بالمنطقة.

النتائج:

من خلال الوقوف على مستوى الخدمات الاجتماعية التي يقوم بتوفيرها مصنع سكر حلفا الجديدة للسكان والمواطنين نستنتج ما يلي:

1) مساهمة مصنع سكر حلفا الجديدة في حل المشكلات الاجتماعية وتقديم خدمات للمجتمع المحلي يتيح له الدعم والتأييد المحلي.
2) هنالك اهتمام من إدارة المصنع بتنمية قدرات المرأة إلا أن هذا الاهتمام تناقص في السنوات الأخيرة بالرغم من زيادة عدد السكان.
3) هنالك اهتمام من إدارة المصنع بالصحة الوقائية من خلال توفير الكوادر الخاصة بالنظافة ومكافحة الأمراض إلا أن هذا الاهتمام تركز في السنوات الأخيرة في الأحياء السكنية فقط وتجاهل القرى الزراعية ومواقع العمل.
4) رغم أهمية الجانب الصحي إلا أن ما تم إنشاؤه من مستشفيات والاحتياج الكبير للعناية الطبية و بُعد المناطق والقرى الزراعية من المدينة الرئيسة لا يتماشى مع زيادة السكان وانتشار الأمراض .
5) هنالك ضعف في الاهتمام بالأنشطة الاجتماعية مثل النوادي الثقافية حيث تم التركيز على القرى الزراعية على حساب المدن .

التوصيات:

1) ضرورة اهتمام إدارة مصنع سكر حلفا الجديدة بتنويع وزيادة الخدمات المقدّمة للمجتمع المحلي .
2) ضرورة الاهتمام بتنمية قدرات المرأة .

3) ضرورة التركيز على الصحة الوقائية من خلال زيادة الكوادر العاملة في مجال مكافحة الأمراض.
4) ضرورة الاهتمام بالجانب الصحي للمواطنين وذلك من خلال زيادة أعداد المستشفيات العامة والتخصصية .
5) الاهتمام بالأنشطة الاجتماعية وبناء العديد من النوادي الثقافية والرياضية .
6) ترتيب أولويات التنمية الاجتماعية التي يتعيّن على قطاع الأعمال استهدافها وفقاً لاحتياجات المجتمع.
7) أهمية وضع مؤشرات محلية لتقييم الأداء تجاه المسؤولية الاجتماعية

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية

1) التنمية الاجتماعية، مجلة العلوم الاجتماعية، 2009م .
2) إياد محمد عوده (2009)، قياس التكاليف الاجتماعية ومدى مساهمتها في تحقيق الرفاهية الاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشوره في المحاسبة، الجزائر.
3) شفيق محمد، التنمية الاجتماعية: دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع، المكتب الجامعي، 1994م.
4) عبد العزيز عجيمية، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2008م.
5) عبد القادر محمد عبد القادر (2006)، اتجاهات حديثة في التنمية، القاهرة، الدار الجامعية للطباعة والنشر.
6) منشورات الأمم المتحدة (2004)، كشف البيانات المتعلقة بتأثر الشركات على المجتمع ، الاتجاهات والقضايا الراهنة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، نيويورك وجنيف.
7) منشورات الأمم المتحدة (2004)، كشف البيانات المتعلقة بتأثر الشركات على المجتمع، الاتجاهات والقضايا الراهنة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، نيويورك وجنيف.

8) نهلة محمد عبدو عزي (2001)، العوامل المؤثرة في انتشار حمى الملاريا دراسة حاله حلفا الجديدة، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النيلين

ثانياً: المراجع الانجليزية

-1OHTman-L.Hg(1962) SOIL-SURVEY REPORT OF KASHMALGRIBA SCHEME GAZIRA RESEARCH WADMADAN

قائمة الجداول:

جدول رقم (1) يوضح إحصائية التعليم قبل المدرسي بمنطقة الدراسة

جدول رقم (2) يوضح إحصائية تعليم الأساسي بمنطقة الدراسة

جدول رقم (3) يوضح التعليم الثانوي بمنطقة الدراسة

جدول رقم (4) يوضح توزيع طلاب تعليم الكبار بالمصنع بمراحل التعليم

جدول رقم (5) يوضح خلاوي القران الكريم

جدول رقم (6) يوضح مراكز تنمية قدرات المرأة

جدول رقم (7) يوضح إحصائية الصحة الوقائية

جدول رقم (8) يوضح خدمات الصحية العلاجية

جدول رقم (9) يوضح المياه بمنطقة الدراسة

جدول رقم (10) يوضح المناشط الاجتماعية

جدول رقم (11) يوضح المناشط الثقافية والفنية

المقابلة: الأستاذ/ سيف الدين محمد سليمان ، المدير الفني بشركة السكر السودانية، الخرطوم، مقابلة بتاريخ 2015/9/5م.

تطبيق المهارات الإدارية لدى رؤساء الأقسام بجامعة وادي النيل

د. محمد إبراهيم محمد علي

جامعة وادي النيل - السودان

Abstract

The aim of this study is to find out the application of the administrative skills of the heads of the department in Nile Valley–University. The sample of the study was comprised of (100) individuals. The number of the variables treated in the study was four independent variables and one dependent variable. The independent variable were: the academic qualification , years of experience, and specialization. The dependent variable was the role of administrative skill of the head of the department.

The study has come up with many findings but the most important ones are the following.

1- The sample of the study placed much more importance on the different six fields.

2- There is no statistically significant difference of the effect of the job level, specialization, qualification regarding the importance of administrative skills, but there are differences with regard to experience. To emphasize the importance of the administrative, systematic and human skills.

مستخلص

تأتي هذه الدراسة للكشف عن تطبيق المهارات الإدارية لدى رؤساء الأقسام بجامعة وادي النيل ولقد كانت عينة الدراسة مكونة من 100 فرد.

استخدم الباحث في هذه الدراسة استبانة تضمنت حوالي 50 سؤالاً في محور التخطيط والتنظيم والتنسيق والقيادة والرقابة بالإضافة إلى الاتصالات. ولقد اشتملت على متغيرات متعددة متمثلة في المؤهلات العلمية والخبرة والتخصص ومتغير تابع هو متغير المهارات الإدارية.

استخدم الباحث المتوسطات والانحرافات المعيارية والتحليل للتوصل إلى النتائج. ومن خلال ذلك لم تظهر فروقاً لأثر التخصص والمؤهل العلمي في درجة وأهمية المهارات الإدارية. لكن أظهر فروقاً لأثر سنوات الخبرة. كذلك كانت هنالك فروقاً لأثر التفاعل بين المؤهل وسنوات الخبرة.

على ضوء النتائج يوصى الباحث بضرورة عقد دورات تدريبية مع توفير الوسائل الحديثة في الاتصالات الإدارية وإجراء مزيد من الدراسة للكشف عن أهمية المهارات الإدارية لرؤساء الأقسام الإدارية. والتركيز على أهمية الارتقاء بمستوى المهارات الإدارية والتنظيمية والإنسانية.

مقدمة:

تعتبر الإدارة جزء من أقدم الحضارات على الأرض فنجد بعضهم اهتم بالرقابة الإدارية عن طريق السجلات والكتابة ونجد الحضارة الفرعونية شاهدة على وجود الجهاز الإداري ونجد الحضارة الرومانية أسهمت كثيراً في مجال التنظيم من خلال تقسيم الإمبراطورية إلى مقاطعات. (أبوسن، 1981م)

وإذا نظرنا إلى العصر الإسلامي نجد أن الجهاز الإداري على درجة كبيرة من التطور وذلك بإتباعه مبدأ الشورى وتقسيم العمل والتخصص واعتماده على الكفاءة في التقسيم وبناء مبادئ إدارية مثل التدرج الرئاسي وتوازي السلطة والمسئولية إضافة إلى التفويض في السلطات.

فالمهارة مقصود بها أداء مهمة أو نشاط معين بصورة مقنعة وبالأساليب والإجراءات الملائمة وبطريقة صحيحة. والتمكن من إنجاز مهمة معينة بكيفية محددة وبدقة متناهية . فى مجال الإدارة تتعدد المهارات مثل مهارات الإشراف والمهارات الفنية والتي تختص بالقدرة على استخدام الخبرة والأساليب لإنجاز العمل. إضافة لمهارة العلاقات الإنسانية. ومهارة الإدراك ومهارات تعليمية وفكرية وغيرها وأهمها المهارات الإدارية والقيادية. التى يستخدمها رؤساء الأقسام فى تأدية مهامهم الإدارية والإشرافية والأكاديمية .

ولقد قام هنرى فايول بتحديد خمس وظائف أساسية للإدارة متمثلة في التخطيط والتنظيم القيادة والتنسيق والرقابة. ونجد أن وظائف الإدارة مترابطة تؤثر في بعضها البعض ووجود علاقة تبادلية فالتخطيط السليم دون تنظيم فعال ورقابة سوف يضيع سدى والرقابة دون تخطيط لا تحقق غاياتها عليه مفهوم التخطيط مفهوم شامل ويعنى عدم العشوائية لذلك نجد أن أهمية التخطيط تنبع من كونه . (محمود عساف، 1989م)

- يقلل الغموض وعدم التأكد
- تمكين المدير من اتخاذ قرارات مدروسة غير عشوائية
- مساعدة المنظمة على مواجهة المشاكل الغير متوقعة
- يعمل على تحقق الوظائف الإدارية بفعالية

أما وظيفة التنظيم فتعمل على تحديد من يقوم بكل الأعمال وتحديد العلاقات بين القائمين بالأعمال مع تمتعه بالسلطة وما يتحمله من مسئولية وتزداد أهميته كلما زاد حجم الإدارة واتسع نشاطها وهدف عملية التنظيم الوصول للأهداف مع الاستفادة الكاملة من الإمكانيات المادية والبشرية بالمنظمة.

وتلازم وظيفة التنظيم وظيفة التوجيه لأنها ترمي إلى التعاون بين مختلف أجزاء الإدارة وعدم الازدواجية فكلما تعددت الأعمال كان هنالك حتمية إلى هذه الوظيفة مع متطلب الهدف المشترك، يعمل التنسيق على توجيه النشاط الإداري نحو الأهداف المرجوة ويعتمد ذلك على القائد الناجح والذي يعمل على كسب ثقة وتعاون مرؤوسيه وإقناعهم بضرورة الأهداف. (أبو سن، مرجع سابق)

فالاعتماد على مبدأ وحدة القيادة وتسلسلها يعد من المبادئ العامة في الإدارة وهذا يدفع إلى اتخاذ القرارات الناجحة، وهذا يكشف عن الفرق بين الإدارة الفعالة والإدارة

غير الفعالة وما هو إلا انعكاس للفارق بين قدرة الأول على اتخاذ القرار السليم وعدم قدرة الثانية على اتخاذه. (جميل أحمد، 1978م)

يعرف القرار الإداري بأنه اختيار البديل الأفضل وهذا يأتي بعد دراسة وتمحيص وتعتبر وظيفة هامة للإدارة ويتنوع اتخاذ القرار بتنوع المستويات الإدارية وعند تحديد من يتولى السلطة لابد من الأخذ في الحسبان عدة اعتبارات من أهمها التكلفة وسرعة اتخاذ القرار. فالقيادة عبارة عن مقدرة فرد في التأثير على الآخرين من أجل القيام بتنفيذ أهداف محددة. (حامد أحمد، بيروت، ص 170)

وتكمل العملية من خلال الاتصال الجيد لأنها تعمل على احداث نوع التغيرات المطلوبة، وعلى القائد التمتع بالقدرات الإدارية والقدرة على التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة وتشكيل فريق العمل وتقويم أدائهم، المهارات الإدارية، المهارات الإنسانية، المهارات الفنية، المهارات الذهنية، مهارة صنع القرار، مهارة اتخاذ القرار، مهارة فن تحفيز العاملين، مهارة العمل التعاوني، مهارة كيف تحقق ذاتك، التعرف على كل فرد معك في العمل وإخباره بمسؤولياته وواجباته وسلطاته، جعل كل فرد يعمل بأعلى قدر من الإنتاجية، جعل الفرد يجد النتيجة للمشكلة التي قد يتعرض لها في العمل قبل أن يلجأ إلى مرؤوسه، أن يساهم العاملون باقتراح مقترحات لتطوير العمل، مهارات القيادة، التأثير في الناس وإلزامهم بتحقيق أهدافهم، القدرة على التأثير والتحفيز للوصول إلى الأهداف، مصدر التفاعل بين العاملين وبين خطط المؤسسة وتصوراتها المستقبلية، توحد الجهود لتحقيق الأهداف، القضاء على مشكلات العمل، تطوير الأفراد وتحفيزهم، الإلمام بالعلاقات الإنسانية وعلاقات العمل، الإلمام بالقوانين المنظمة للعمل، اكتشاف الأخطاء وتقبل النقد البناء، اتخاذ القرارات الدقيقة في المواقف العاجلة، الثقة في النفس، تجنب الاندفاع و التهور، تحسين بيئة العمل، الالتزام فهو قدوة لمرؤوسيه، سعة الصدر ومواجهة المواقف الصعبة، العدالة في المعاملة، الابتعاد عن الأنانية و نشر روح العمل الجماعي في بيئة العمل التي تحفز الموظفين لإنجاز أعمالهم على أكمل وجه.

من هنا كان لابد أن تكون هناك قيادة سواء رسمية أو غير رسمية توجه نحو الأهداف التي تسعى لتحقيقها المنظمة.

المنظمة تسعى دائماً إلى تحقيق أهداف معينة ولا يمكن أن تتحقق هذه الأهداف إلا في ظل قيادة فعالة وواعيه تعمل على بلورة هذه الأهداف حتى تكون واضحة المعالم، كذلك تحديد الوسائل المناسبة لتحقيق هذه الأهداف، وبالتالي تعتبر القيادة من أكثر أدوات التوجيه فاعلية، وقد أثار موضوع القيادة اهتمام الباحثين فنجد علماء النفس قد أكّدوا أهمية القيادة والدور الذي تلعبه في بناء الجماعات المختلفة والتأثير على تماسك الجماعة وحل مشاكلها، بالتالي فإن للقيادة دور اجتماعي ينتج عنها سلوكاً اجتماعياً يعتمد على التفاعل بين الفرد وغيره من الأفراد، إذن عملية القيادة هي نتاج التفاعل الاجتماعي المستمر بين الأفراد حتى يستطيع القائد التأثير على سلوك الأفراد الآخرين واستمرار وجود علاقات وتفاعلات مستمرة بينهم حتى يكون للعملية القيادية دوراً إيجابياً فعالاً.

أما انتصار يونس، فتوضح القيادة بأنها هي الأساس بمطالب الجماعة والتعبير عنها وإيجاد الوسائل لتحقيقها وتجمع قوى الأفراد وراء الجهود المحققة لها. (انتصار يونس، 1995م، ص 210)

ويوضح الطحم والسواط، النظرة الشمولية للقيادة ولا توجد القيادة من فراغ، ولا تعمل في عزله لذا فالقيادة ليست للقيادة فقط بل هو التابعين والموقف الذي يجدون أنفسهم فيه. (عبد الله وآخرون، 2003م، ص 22)

أخيراً عملية الرقابة التي تعمل على تصحيح الانحرافات لذلك على المنظمة اختيار نظام للرقابة يتناسب معها حتى تكون فعالة.

مشكلة الدراسة:

تتلخص مشكلة الدراسة في ندرة الدراسات التي توضح دور المهارات الإدارية لرؤساء الأقسام في الجامعات السودانية على الأداء، ولاعتقاد الباحث بضرورة دور هذه الفئة خاصة إنها فئة كبيرة، وحتى يستطيع هؤلاء الأفراد من إدراك أهمية المهارات لوظائفهم والاستفادة من النتائج.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة للتعرف على دور وأهمية المهارات الإدارية لوظائف رؤساء الأقسام في الجامعات السودانية.

أسئلة الدراسة:

- هل هنالك فروق في درجة المهارات الإدارية لوظائف رؤساء الأقسام ترجع إلى المستوى الوظيفي والمؤهل العلمي وسنوات الخبرة والتخصص.

- ما هي درجة أهمية المهارات الإدارية لرؤساء الأقسام في الجامعات السودانية.

أهمية الدراسة:

تكتسب الدراسة الأهمية من كونها تبحث في المهارات والعمليات الإدارية التي تهم كل إداري وتكون الممارسة الفعلية لها، لأنها تعمل على التكامل بين الإداري وعمله فالمدير الناجح الذي يمتلك مهارات إدارية ومفاهيمية هو الأقدر على التطوير فى منظمته، لذلك تنبع أهمية هذه الدراسة للتعرف على ضرورة وجود هذه المهارات لدى رؤساء الأقسام ليصبح قادر على أداء عمله.

فرضيات الدراسة:

تقوم الدراسة على الافتراضات الآتية:

- هنالك علاقة ذات دلالة إيجابية بين درجة المهارات الإدارية لوظائف رؤساء الأقسام و المستوى الوظيفي والمؤهل العلمي وسنوات الخبرة والتخصص.

- يوجد تفاوت فى درجة أهمية المهارات الإدارية لرؤساء الأقسام في الجامعات السودانية بالنسبة لأداء مهامهم.

الدراسات السابقة:

- دراسة فاي، أهمية بعض المهارات الإدارية لدى الإداريين في مستوى الإدارة الوسطى في المؤسسات التربوية. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن مهارات شؤون العاملين ومهارات القيادة قد سجلت أعلى درجة من الأهمية من وجهة نظر الإداريين أنفسهم.

- دراسة نيلسوم 1995، هدفت إلى اختيار نظرية كاتز إلى طورها 1974 والتي صنفت المهارات الإدارية للمديرين في المؤسسات إلى ثلاث أنواع: المهارات الفكرية، الإنسانية والمهارات التقنية. ومحاولة استقاء درجة الإدراك للإداريين في مؤسسات التعليم العالي لأهمية هذه المهارات. وأشارت الدراسة لأهمية هذه المهارات. كذلك البحث في أي فروقات تغري إلى اختلاف المستوى الإداري. والمهنة والوظيفة. ولقد أشارت نتائج الدراسة أن المهارات تعتبر مهمة جداً كما أن المهارات الإنسانية شكلت أهمية ثم تبعها المهارات الفكرية ثم المهارات التقنية.

- دراسة لاكلير1991، والتي هدفت لإيجاد علاقة بين متغيرات الشخصية (العمر- الجنس- الخبرة) ومتغيرات أهمها المهارات الإدارية وخلصت الدراسة إلى أن هنالك اتجاهات إيجابية لدى الإداريين نحو أهمية المهارات خاصة الأطول عمراً.

- دراسة بلانسكي 1992، التي اختبرت العلاقة بين فعالية القيادة وإنتاجية التابعين. ولقد دلت الدراسة على أن هنالك علاقة إيجابية ضعيفة بين متغيري فعالية القيادة وإنتاجية العاملين.

مجتمع الدراسة:

يتألف مجتمع الدراسة من رؤساء الأقسام في جامعة وادي النيل والبالغ عددهم 100 رئيس قسم.

أداة الدراسة:

للتعرف على دور المهارات الإدارية لرؤساء الأقسام قام الباحث بتصميم استبانة من جزئيين، الجزء الأول يشمل على المعلومات العامة عن العينة المجيبة، أما الجزء الثاني، يمثل مجموعة المهارات اللازمة لرؤساء الأقسام بهدف قياس درجة دور المهارات

لوظائفهم. وكانت بمقياس خماسي التقدير - درجة كبيرة جداً - درجة كبيرة - درجة متوسطة - بدرجة قليلة - بدرجة قليلة جداً).

صدق وثبات الاستبانة:

تم التحقق من صدقها من خلال اختيار عينة من رؤساء الأقسام ثم بعد ذلك وحساب ثبات الاتساق الداخلي للإدارة باستخراج معامل الفا والجدول رقم (1) يوضح الثبات.

الرقم	اسم المجال	معامل الثبات
1	مهارات التخطيط	0.849
2	مهارات التنظيم والتنسيق	0.712
3	القيادة	0.870
4	مهارات اتخاذ القرارات	0.782
5	الرقابة	0.760
6	الاتصالات	0.589
الكلى		0.0926

المصدر: إعداد الباحث، بيانات الاستبانة، 2011م

جدول رقم (2)

المتوسطات الحسابية لمجالات الدراسة

رقم المجال	المجال	عدد الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	التخطيط	8	4.00	0.58
2	مهارات التنسيق والتنظيم	11	4.28	0.59
3	القيادة والتوجيه	11	4.22	0.69

رقم المجال	المجال	عدد الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
4	مهارات الرقابة	9	4.19	0.66
5	مهارات اتخاذ القرارات	8	4.29	0.66
6	مهارات الاتصال	9	4.17	0.69

المصدر: إعداد الباحث، بيانات الاستبانة، 2011م

لقد اتضح خلال التحليل أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت من (4.29-4.0) وحصل مجال اتخاذ القرار على أعلى متوسط حسابي والاتصالات على أقل متوسط حسابي، مع الملاحظة إلى تقارب المتوسطات الحسابية.

جدول رقم (3)

المتوسطات الحسابية على مقياس – دور المهارات الإدارية حسب متغيرات الدراسة (المؤهل العلمي- سنوات الخبرة والتخصص).

المتغير	المستوى	العدد	المتوسط الحسابي
المؤهل العلمي	ماجستير	12	226.98
	أعلى من الماجستير	78	241.84
سنوات الخبرة	1- 5 سنوات	51	220.58
	6- 10 سنوات	19	223.06
	أكثر من 10 سنوات	30	242.72
التخصص	علوم إدارية أو مالية	5	200.01
	تخصص آخر	95	236.11

المصدر: إعداد الباحث، بيانات الاستبانة، 2011م

بين الجدول رقم (3) أن المتوسطات الحسابية لمتغير المؤهل العلمي حصل فيه أفراد العينة ذوي الماجستير على 226.94 وذوي المؤهل الأعلى على 241.84 إلا أن المتوسط الحسابي تناسب طردياً مع ارتفاع المؤهل العلمي. وقد حصل أفراد العينة وفق متغير سنوات الخبرة على متوسط حسابي مقداره 233.6 لذوي الخبرة من 6- 10 سنوات وعلى 234.7 لذوي الخبرة أكثر من 10 سنوات ويلاحظ أيضاً تناسب سنوات الخبرة طردياً مع المتوسط الحسابي. وأخيراً متوسطات وفق التخصص فقد حصل أفراد العينة من تخصص العلوم الإدارية والمالية على متوسط حسابي مقداره 200.01 والتخصص الآخر على 236.11.

ومن خلال التحليل تبين أنه لا توجد فروق إحصائية تغرى إلى التخصص بينما ظهر أنه هنالك فروق ذات دلاله إحصائية على مستوى الدلالة (=0.01) بين متوسطات أفراد العينة ترجع إلى سنوات الخبرة. ولتحديد هذه الفروق من سنوات الخبرة فقد تم استخدام اختبار كشوفات – كلوز للمقارنات البعدية في الجدول (4).

نتائج اختبار كشوفات –كولز للمقارنات البعدية لسنوات الخبرة لرؤساء الأقسام على مقياس دور المهارات.

جدول رقم (4)

مستويات الخبرة	1- 5	6- 10	أكثر من10	المدى الحرج
1- 5 سنوات	-	12.47	22.14	7.004
6- 10 سنوات	-	-	9.67	6.188
أكثر من 10 سنوات	-	-	-	-

المصدر: إعداد الباحث، بيانات الاستبانة، 2011م

ثبت من الجدول أعلاه أن هنالك فروقاً بين متوسطات إجابات رؤساء الأقسام ذوي سنوات الخبرة المتوسط (6- 10) سنوات وسنوات الخبرة القليلة (1- 5) سنوات

لصالح ذوي الخبرة المتوسطة، كما بين الجدول نفسه فروقاً بين متوسطات إجابات رؤساء الأقسام ذوي الخبرة الطويلة، وذوي الخبرة القليلة لصالح ذوي الخبرة الطويلة. وجدنا أن هنالك فروقاً بين متوسط إجابات رؤساء الأقسام ذوي الخبرة الطويلة وذوي الخبرة المتوسطة لصالح الخبرة الطويلة.

ويلاحظ من الجدول أدناه بالرقم (5) أن المتوسط الحسابي لحملة أعلى من الماجستير أعلى ما يكون عند ذوي الخبرة الطويلة (10 سنوات فأكثر) وأقل ما يكون عند الخبرة القلية (1- 5 سنوات).

جدول رقم (5)

المتوسطات الحسابية للتفاعل بين سنوات الخبرة والمؤهل العلمي لرؤساء الأقسام

سنوات الخبرة/المؤهل العلمي	1- 5 سنوات	6- 10 سنوات	10 فأكثر
الماجستير	233.44	233.19	241.46
أعلى من الماجستير	228.75	234.91	246.43

المصدر: إعداد الباحث، بيانات الاستبانة، 2011م

ولقد خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج تناقش كالآتي:

أولاً: مناقشة النتائج المتعلقة بالإجابة على السؤال الأول – هل هنالك فروق في درجة المهارات الإدارية لرؤساء الأقسام في الجامعات السودانية ترجع إلى المستوى الوظيفي والمؤهل العلمي وسنوات الخبرة والتخصص؟

تبين من خلال التحليل لفقرات الاستبانة أن هنالك فروقاً ذات دلالة إحصائية على مستوى الدالة (a=0.1) بين متوسطات درجات أفراد العينة على مقياس دور المهارات الإدارية ترجع إلى سنوات الخبرة ولتحديد هذه الفروق بين متوسطات الخبرة تم استخدام اختبار نيومان- كولز للمقارنات البعدية (أنظر الجدول رقم 4).

تبين من الجدول (4) أن هنالك فروقاً بين متوسطات إجابات رؤساء الأقسام ذوي الخبرة المتوسطة (6- 10 سنوات) والخبرة القليلة (1- 5 سنوات) لصالح ذوي الخبرة المتوسطة وهذا ربما يعود إلى أن الإداري يكشف كل يوم شيء جديد له علاقة بعمله فكلما زادت سنوات خبرته كلما كان أقدر على معرفة المهارات والقدرات الإدارية التي يفترض أن يمتلكها شاغل وظيفة رئيس القسم.

ويتضح أيضاً أن هنالك فروقاً بين متوسط إجابات ذوي الخبرة الطويلة أكثر من (10 سنوات) وذوي الخبرة القليلة (1- 5 سنوات) لصالح ذوي الخبرة الطويلة وتعود ذلك لأن رئيس القسم يكون أقدر على التعرف على المهارات اللازمة لوظيفته فكلما زادت سنوات خبرته.

وكذلك لم تظهر فروقاً تعزى للتخصص ربما يرجع السبب إلى فقدان علاقة التخصص شاغل الوظيفة بدرجة دور المهارات الإدارية لتلك الوظيفة إذ أن طبيعة الوظيفة تتطلب مهارات معينة بغرض أن يكون رأي ذوي تخصص الإدارة واحد فيما يتعلق بالمهارات.

وبالنظر إلى الجدول (5) نلاحظ أن المتوسط الحسابي بدرجة دور المهارات الإدارية لحملة الماجستير أعلى و يكون عند ذوي الخبرة المتوسطة (6- 10 سنوات) وأقل ما يكون عند ذوي الخبرة القليلة (1- 5 سنوات) وتفسير ذلك أن ذوي الخبرة القليلة في الغالب ليس لديهم خلفية كافية عن مدى دور المهارات الإدارية لعملهم وبعد مرور الزمن يدركون أنهم يمتلكون هذه المهارات.

أما المتوسط الحسابي لحملة المؤهل أعلى من الماجستير فهو أعلى و يكون عند ذوي الخبرة الطويلة (10 سنوات فأكثر) ويكون عند ذوي الخبرة القليلة (1- 5 سنوات) يعزى ذلك أن المؤهلات العالية يدركون مع ازدياد سنوات خبرتهم مدى دور وأهمية المهارات الإدارية لأن لديهم خلفية علمية إضافة إلى طموحهم.

ثانياً: مناقشة النتائج المتعلقة بالإجابة على السؤال الثاني.

- ما درجة دور المهارات الإدارية في المجالات الوظيفية لوظائف رؤساء الأقسام الإدارية بالجامعة.

ولقد دلت النتائج المتعلقة بهذا السؤال على أن مجالات الدراسة قد حصلت على متوسطات حسابية أعلى من (4) وهذا بدوره يشير إلى دور وأهمية المهارات للأفراد موضع الدراسة وهي درجة عالية مع تقارب المتوسطات الحسابية للمجالات الستة كانت متقاربة ويرجع ذلك ربما إلى أن هذه المجالات تعد واحدة من العمليات الأساسية في الإدارة في أي قطاع فإن لها أهمية متقاربة للمدير أو رئيس القسم وأكثرها فيما يتعلق باتخاذ القرار (4.29) وربما يعود ذلك إلى أن عملية اتخاذ القرارات من العلميات الإدارية المستمرة والتي تتداخل في العمليات الإدارية الأخرى.

وقد جاء في المرتبة الثانية المهارات المتعلقة بمجال المهارة التنظيمية والتنسيقية (4.28) وربما يرجع ذلك إلى ارتفاع درجة أهمية هذه المجال إلى أن عملية التنظيم والتنسيق تعد واحدة من العمليات الهامة في تخفيف روتين العمل والقضاء على البطء في الإنجاز ولقد اتفقت مع دراسة كاترى 1989 وفاي 1989 التي اعتبرت أن المهارات التنظيمية من المهارات المهمة جداً لأفراد العينة.

ولقد جاء في المرتبة الثالثة المهارات التخطيطية وحصل على متوسط حسابي (4.26) ويرجع ذلك ربما لشعور أفراد العينة أن التخطيط في الغالب متكامل ويتبع فيه المنهجية واتفقت مع دراسة كاترى 1989.

أما المهارات المتعلقة بالقيادة والتوجيه فقد جاءت في المرتبة الرابعة وحصلت على متوسط حسابي (4.22) وترجع الأهمية لهذا المجال إلى أن القيادة موضوع هام إذ أنه ليس من السهل أن يصبح المدير أو رئيس القسم قائداً فشخصية القائد شخصية مميزة.

كذلك المهارات المتعلقة بالرقابة فقد جاءت في المرتبة الخامسة وحصلت على متوسط حسابي (4.19) وهو الأقل ويرجع ذلك أن عملية الرقابة تحتاج لوضع معايير دقيقة وأسس سليمة يتم بناء عليها تقسيم العمل.

لذلك لابد من الابتعاد عن العشوائية في الإنجاز وحصلت على متوسط حسابي (4.17) وهو أقل المتوسطات الحسابية بين المجالات الستة مع الارتفاع النسبي في هذا المجال ويرجع ذلك أن عملية الاتصال كعملية اتخاذ القرار تعد من العمليات المستمرة التي يحتاج إليها الفرد في كل عمل إداري يمارسه، واتفقت الدراسة مع التي قام بها كاترى 1989 والتي أشارت إلى أن نجاح المدير يتطلب قدرات عالية من التواصل. يتبين من استعراض النتائج أن هنالك مهارات في المجالات المختلفة .

كانت درجة أهميتها لأفراد العينة عالية وهي:-

1. تخطيط برامج العمل.
2. وضع خطط وأساليب لتنفيذ العمل.

ولقد حصلت هاتان المهارتين على أعلى متوسط حسابي ويرجع ذلك إلى أن العمل الذي يقوم على التخطيط السليم يؤدي أفضل النتائج.

3. توفير الأجواء المناسبة تؤدي لرفع الروح المعنوية.
4. فهم ومعرفة ما يطرأ من أنظمة لها علاقة بالعمل. وقد حصلت المحاور السابقة في مجال القيادة على متوسطات أعلى مما يدل على أهمية الجو المناسب للعمل واطلاع العاملين على المستجدات والقوانين.
5. توزيع العمل على العاملين وقد بلغ المتوسط الحسابي لها (4.40) من مجال التنظيم والتنسيق مما يوضح أهمية توزيع العمل.

توصيات الدراسة:

من خلال النتائج التي توصل لها الدارس يوصى إدارات الجامعات بالآتي:

- ضرورة عقد دورات تدريبية لرؤساء الأقسام في المهارات المتعلقة بالتخطيط والتنظيم والتنسيق والقيادة والتوجيه والرقابة والاتصالات.حتى يتمكن من أداء المهام بالصورة العلمية التي تؤدى إلى تطوير وترقية العمل.

- العمل على توفير أحدث وسائل للاتصال في جميع إدارات الجامعة، وجعل رؤساء الأقسام على علم بكل المستجدات الإدارية لأن الاتصال يعمل على خلق الترابط بين الإدارات بالجامعة بحيث تعمل فى تناسق.

- العمل على تحديث أساليب الرقابة والأدوات المستخدمة في العمل، واختيار الأساليب التى تساعد على تصحيح العمل .

- التركيز على أهمية الارتقاء بمستوى المهارات الإدارية والتنظيمية والإنسانية من قبل إدارة الجامعات من خلال نظام يكفل المتابعة المستمرة وتزويدهم بالجديد فى الإدارة وكل ما يتصل بالعمل.

- المزيد من الدراسات للتعرف على دور المهارات الإدارية لرؤساء الأقسام في المنظمات المختلفة.

المراجع:

1. أبوسن احمد إبراهيم، الإدارة في الإسلام، المطبعة العمومية، 1981.
2. انتصار يونس، السلوك الإنساني، دار المعارف، 1995.
3. دلال حمد الزعبي، الاحتياجات التدريبية للمديرين ورؤساء الأقسام الإداريين في الجامعات الأردنية والبرامج التدريبية التي اشتركوا فيها – رسالة ماجستير، جامعة اليرموك- اربد.
4. حامد احمد بدر، السلوك الإنساني ، بيروت .
5. صفا محمود، الإدارة منهج شامل ، دار الجامعات الإسكندرية، 1980.

6. عبد الله الطحم وآخر، إدارة السلوك التنظيمي في المنظمات، الطبعة الرابعة، 2003.

7. محمود عساف وعبد المنعم سلامة، مبادئ الإدارة، النظريات والوظائف، دار المستقبل للنشر، عمان، 1989.

8. محمد الشامي، المدخل لدراسة إدارة الأعمال، مطبعة جامعة دمشق، دمشق، 1962.

دور الموازنات التخطيطية في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية (بالتطبيق على سوق الخرطوم للأوراق المالية)

إعداد الدكتور / الوليد مصطفى إبراهيم موسى
عميد كلية العلوم الإدارية / جامعة دنقلا
الولاية الشمالية / السودان

Abstract

The aim of this study is to discuss the role which the planning budgets might play in term of taking investment decisions so as to offer the suitable recommendations in order to establish good system for taking investment decisions, which is effective and depends on the principles and sound potentialities for budgets.

The study has come to the conclusion of the importance of the suitability of planning budgets in achieving effective investment decisions, as well as the good effective system in preparing planning budgets contributes in the successful process of taking investment decisions. The study emphasizes the importance of involving all administrative units in preparing the planning budgets. Besides the developing and modernizing of preparing planning budgets through reviewing the previous researches and the recommendations of the researchers in this field. Also the importance of keeping abreast to the new development which might happen in the field of taking investment, decisions and expanding the administrative participation in preparing planning budgets which leads to the safety of investment decisions.

مستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى تناول الدور الذي يمكن أن تلعبه الموازنات التخطيطية في مجال اتخاذ القرارات الاستثمارية، ومن ثم تقديم التوصيات المناسبة لإقامة نظام جيد في اتخاذ القرارات الاستثمارية، نظاماً يكون فعالاً يرتكز على الأسس والمقومات السليمة للموازنات، توصلت الدراسة إلى ملائمة معلومات الموازنة التخطيطية في تحقيق فاعلية القرارات الاستثمارية بالإضافة إلى النظام الجيد الفعال في إعداد الموازنات التخطيطية، يساهم بدوره في نجاح عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية . أكدت الدراسة على ضرورة إشراك كافة الوحدات الإدارية في إعداد الموازنات التخطيطية والعمل على تطوير وتحديث إعداد الموازنات التخطيطية والرجوع إلى البحوث العلمية ومقترحات الباحثين في هذا المجال كذلك ضرورة العمل على مواكبة التطورات التي تحدث في مجال اتخاذ القرارات الاستثمارية ، والتوسع في قاعدة المشاركة الإدارية في إعداد الموازنات التخطيطية يؤدي إلى ضمان سلامة القرارات الاستثمارية.

مقـــدمة:

تعتبر الموازنات التخطيطية من أهم أدوات التخطيط والرقابة وتقييم الأداء والمساعدة في اتخاذ القرارات الاستثمارية، حيث تعتبر عملية التخطيط من الأدوات المهمة التي تستعين بها الإدارة الحديثة في اتخاذ قراراتها الاستثمارية وتسيير أعمالها . وعملية التخطيط مستمرة تبدأ بوضع الأهداف الرئيسة والمحددة للمشروع ومن ثم تقييم جميع العوامل الخارجية والداخلية المؤثرة حتى نصل إلى وضع الخطط اللازمة وتقييمها من وقت لآخر. اتخاذ القرارات الاستثمارية يتطلب توفير المعلومات الدقيقة في المكان والزمان المناسبين وكذلك تحديد مراحل اتخاذ القرار من وصف المشكلة كماً ونوعاً ووضع الأهداف المستقبلية والبدائل المرتبطة بتحقيقها حيث يعتبر اتخاذ القرارات في مجال الأعمال عملية بالغة التعقيد تتضمن تجميع كم كبير من المعلومات واستخدامها استخداما ذكياً. ولاشك أن البراعة في هذا المجال تتطلب قدراً كبيراً من الخبرة في النواحي المختلفة.

مشكلة الدراسة :

تتمثل مشكلة الدراسة في أن الموازنات التخطيطية تشكل أهمية حيوية لكل من المستثمرين وصناع القرار إضافة إلى كل من الإدارة العليا والممولين والأجهزة الرقابية في الأسواق المالية ، هذا إلى جانب الدور الذي تلعبه في المساعدة على تقييم مخاطر الاستثمار وتقييم الأداء والتخطيط .

عليه تتمثل مشكلة الدراسة في كيفية الإجابة على التساؤل التالي :

- هل يؤدي استخدام معلومات الموازنات التخطيطية إلى زيادة فاعلية اتخاذ القرارات الاستثمارية

أهمية الدراسة :

- توضيح أهمية الموازنات التخطيطية في اتخاذ القرارات الاستثمارية .
- إلقاء الضوء على المفاهيم المختلفة والأنواع للموازنات التخطيطية .
- تساعد الموازنات التخطيطية على تحقيق مركزية اتخاذ القرارات الاستثمارية مع تفويض المسؤوليات والسلطات لتحقيق أفضل النتائج .

أهداف الدراسة :

- دراسة ومعرفة دور الموازنات التخطيطية في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية .
- الإسهام في خلق قرار استثماري ناجح مما يساعد علي نهضة الاستثمار في السودان .
- تقديم مقترحات وتوجيهات وتوصيات لتحسين نظام الموازنات التخطيطية في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية .

فرضية الدراسة :

تقوم الورقة على اختبار الفرضية الآتية :-

- استخدام معلومات الموازنات التخطيطية يؤدي إلى زيادة فاعلية اتخاذ القرارات الاستثمارية

مناهج الدراسة :

اتبع الباحث المناهج الآتية :

المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي والمنهج التاريخي و المنهج الوصفي التحليلي للدراسة التطبيقية .

حدود الدراسة :

الحدود المكانية : سوق الخرطوم للأوراق المالية .

الحدود الزمانية : 2015م .

خطة الدراسة :

قسمت هذه الورقة إلى ثلاثة محاور هي:

1- الإطار النظري والدراسات السابقة .
2- الدراسة التطبيقية .
3- ملخص النتائج والتوصيات .

الإطار النظري للدراسة :

مفهوم الموازنات التخطيطية :

يستعرض الباحث بعض التعاريف الخاصة بالموازنات التخطيطية في الآتي :

عرّف (رمضان محمد، 1986م) الموازنات التخطيطية بأنها : أداة للتعبير عن أهداف المشروع في صورة كمية ومالية وفى شكل خطة عمل مستقبلة ومعتمدة سواء كان بالنسبة للمشروع كوحدة واحدة أو للإدارات والأقسام فيها كل على حده ومتابعة تنفيذ الخطة بعد وضعها .

كما عرّف (كنجو عبود ، 1986م) الموازنات التخطيطية بأنها تعتبر من أهم الأدوات المستخدمة في التخطيط المالي والتي تعتمد عليها المنشآت من أجل ممارسة نشاطها الرقابي وهى أداة أدارية مهمة في مجال تنظيم وتنسيق أوجه النشاط ، وهى تعبر في مجملها عن خطة عمل لفترة مقبلة وتتناول كافة أوجه النشاط في المنشأة من استثمار في موجودات ثابتة أو مشتريات مواد أو بضائع ، أو إنتاج ومبيعات وإيرادات ونفقات، وأرباح و توزيع أرباح وموقف مالي محدد .

أيضاً عرّف (مكرم عبد المسيح ، 2001م) الموازنات التخطيطية بأنها أحد الأساليب العلمية المحاسبية التي تساعد إدارة المنشأة في الفترة أو الفترات الزمنية القادمة . والموازنة بمفهومها الشامل هي خطة عمل مستقبلية شاملة لكافة أنشطة المنشأة و تغطى فترة زمنية معينة ، وتحظى بالقبول العام من المشاركين في إعدادها ، والمسئولين عن تنفيذها. وفى تطور معاصر لدور الموازنات التخطيطية أصبحت تقوم بتعبير مالي أكثر من الأفكار الرئيسة المعاصرة، وهى تقيس آثار الأنشطة المالية المخططة والتي تهدف إلى التحسين المستمر، وخفض التكاليف، كما تعبر عن خطط الإنفاق الإداري لمختلف وظائف سلسة القيمة بدءاً من البحوث والتطوير وتصميم المنتج والتسويق و التوزيع وانتهاءً بخدمة العميل .

عرّف (أسامة الحارث ، 2004م) الموازنات التخطيطية بأنها تعتبر بمثابة خطة أو برنامج للعمل خلال فترة زمنية مستقبلية جرت العادة على اعتبارها سنة مالية واحدة، وقد تكون نصف سنوية أو ربع سنوية أو شهرية أو حتى أسبوعية (كما هو الحال في تخطيط التدفق النقدي) وتمثل هذه الخطة وبصورة شاملة ومنفصلة كيفية حصول المنشأة على الموارد البشرية والمادية والمالية في المستقبل وكيفية استخدامها خلال فترة تنفيذ الموازنة في ضوء أهداف المنشأة و توقعاتها المستقبلية المحددة مقدماً باستخدام مجموعة من الأساليب والوسائل والطرق . فالموازنة من وجهة النظرة المحاسبية تعتبر ترجمة لأهداف المنشأة بصورة سواء كانت مالية أو باستخدام وحدات قياس عوامل الإنتاج أو النشاط .

أيضاً عرّف (إسماعيل يحي ، 2007م) الموازنات التخطيطية بأنها خطة مفصلة للحصول على استخدام الموارد المالية وغير المالية خلال فترة محددة . وتمثل الموازنة خطة مستقبلية يتم التعبير عنها بشكل كمي. أما الموازنة الشاملة فهي ملخص لخطط المنشأة الموضوعة لتحقيق أهداف محددة خاصة بالمبيعات، الإنتاج ، التوزيع والنشاطات المالية .

أنواع الموازنات التخطيطية :

ذكر (محمد تيسير ، 2004م) أنه يوجد عدة أنواع من الموازنات تختلف عن بعضها من حيث نطاق الموازنة والفترة التي تغطيها ، فمن حيث نطاق الموازنة يتم التمييز بين الموازنات الوظيفية والموازنات الرئيسية حيث تهدف الموازنات الوظيفية إلى توضيح أداء الأقسام أو الوحدات الإدارية كل على حده أما الموازنات الرئيسية فتعمل على تلخيص الموازنات الوظيفية في موازنة عامة للمنشأة وتحتوى على موازنة الدخل وقائمة المركز المالي، وقائمة التدفق النقدي وموازنة الإنفاق الرأسمالي، أما من حيث فترة الموازنة فنجد أن هناك موازنات طويلة الأجل تغطى فترة قد تزيد عن ثلاث سنوات وموازنات سنوية ، والموازنة السنوية قد يتم تجزئتها إلى فترات شهرية أو ربع سنوية ، وهذا النوع من الموازنات قد لا يتم تعديله خلال الفترة التي تغطيها الموازنة مما يجعل فترة الموازنة تتناقص مع انتهاء أجزاء الفترة التي تغطيها. أو قد يتم عن طريق إضافة تقديرات عن الفترة التي تنقص منها باستمرار، وبالتالي تغطى هذه الموازنة وباستمرار سنة كاملة ، ويعرف هذا النوع من الموازنات باسم الموازنة المستمرة .

أوضح (علي سعيد ، 2002م) أنه يمكن تقسيم الموازنات التخطيطية من حيث العمليات التي تغطيها إلى الآتي :

1- **موازنة تخطيطية عينية** : وتحتوى على برامج المنشأة معبرة عنه في شكل وحدات قبل ترجمتها إلى قيم مالية . وتتضمن الموازنات التخطيطية العينية احتياجات المنشأة من العمالة والموارد والخدمات اللازمة لتحقيق أهدافها من شكل عيني ، كما يمكن للموازنة العينية أن تكون قصيرة الأجل أو طويلة الأجل . كما توضح هذه الموازنة البرنامج الإنتاجي للوحدة الاقتصادية وتتضمن هذه الموازنة بياناً بالمستلزمات السلعية والخدمية اللازمة لتحقيق أهداف الإنتاج وتوصف الموازنة بأنها (عينية) لأنها تعبر عن مجموعة من العلاقات الفنية قبل ترجمتها إلى قيم نقدية .

2- **موازنة تخطيطية نقدية** : توضح هذه الموازنة الموقف النقدي المنتظر من خلال إظهار رصيد النقدية المتوقع في بداية الفترة والمقبوضات المتوقعة والمدفوعات المتوقعة ورصيد النقدية المتوقع في نهاية الفترة .

3- موازنة تخطيطية مالية : تمثل هذه الموازنة الترجمة المالية للموازنة العينية بإعطاء الأخيرة قيما نقدية ، كما توضح الخطة التمويلية للوحدة .

ذكر (أسامة الحارث ، 2004م) أن الموازنات التخطيطية يمكن أن تقسم من حيث مستوى النشاط إلى الآتي :

1- الموازنة الثابتة : وتعد لمستوى واحد من مستويات التشغيل ومن ثم فهي ترتبط بحجم تقديري أو مقياسي واحد من النشاط الإنتاجي وغالباً ما يمثل هذا الحجم الطاقة الكاملة للوحدة الاقتصادية .

2- الموازنة المرنة : وتعد لأكثر من مستوى واحد من النشاط أي أنها تعد بطريقة تجعل منها صالحة للرقابة وقياس كفاية الأداء عند أي مستوى من مستويات التشغيل الفعلي .

3- الموازنات الرأسمالية : وتختص بالاستثمارات الرأسمالية (قرارات الإنفاق) وكيفية التخطيط لهذه الاستثمارات. ومن الجدير بالذكر أن الاستثمارات المتعلقة بالموازنات الرأسمالية تتصف بصفتين رئيسيتين هما أن هذه الاستثمارات ترتبط بالأصول القابلة للإهلاك بالإضافة إلى أن عوائد الاستثمارات تمتد لفترات طويلة .

القرارات الاستثمارية :

عرف (حامد زاكي الدين ، 2011م) القرار الاستثماري بأنه يعتبر من القرارات الأكثر أهمية وخطورة للمشروع وذلك لأنه يحتوى على ارتباط مالي كبير ولا يمكن الرجوع عنه إلا بخسارة كبيرة وهو عملية الاختيار بين بديلين أو أكثر ، ويعرف القرار السليم بأنه الذي لا يخالف القانون ويكون واضح ومفهوم بشكله ومحتواه، وتكون محاسنه أكثر من مساوية ، قادراً على إقناع الذين يقومون على تنفيذه .

عرّف (خليل محمد ، 2006م) القرار الاستثماري بأنه الاختيار المدرك بين البدائل المتاحة في موقف معين أو هو عملية المفاضلة بين حلول بديلة لمواجهة مشكلة معينة واختيار الحل الأمثل من بينها .

ذكر (منعم زمزير ، 1998م) بأن هناك تعاريف متعددة لمعنى القرار الإداري وضعها مفكرو الإدارة ، وأن جميعها يؤكد على أن القرار الإداري يقوم على عملية

المفاضلة (على الأقل بين بديلين أو أكثر) متاحة لمتخذي القرار لاختيار واحد منها باعتباره وسيلة لتحقيق الهدف أو الأهداف التي يبتغيها متخذ القرار .

أوضح (زيادة رمضان ،2002م) أن القرار الاستثماري لا يخرج في طبيعته عن أي قرار أخر من حيث كونه اختيار البديل الملائم من بين البدائل المتاحة ولكي يتوصل المستثمر إلى اختيار البديل الملائم فإن عليه أن :

1- يحصر البدائل المتاحة ويحددها
2- يحلل البدائل المتاحة أي يقوم بالتحليل الاستثماري
3- يوازن في ضوء نتائج التحليل
4- يختار البديل الملائم حسب المعايير والعوامل الداخلية التي تعبر عن رغباته

أهداف القرارات الاستثمارية :

ذكر (فؤاد الشيخ ، 1995م) أن الأهداف هي الغايات التي تسعى إليها المنشأة وتوجه جميع الوظائف الإدارية فيها بما فيها التخطيط . وقد كان هدف المنشأة في الماضي هو الوصول إلى الحد الأقصى من الربح الأمر الذي لم يعد مقبولاً في البيئة الاقتصادية المعاصرة وبدلاً من ذلك تسعى الشركات إلى الحصول على أرباح مرضية إضافة إلى أهدافها الأخرى كالبقاء والاستمرار ونجد أن الأهداف ترتبط بالقيم الشخصية وطموح الطبقات الإدارية الرئيسة في المنشأة وخصوصاً في الشركات الكبرى حيث أن الملكية منفصلة عن الإدارة، فإذا كان مديرو الشركات ممن يرغبون في تحمل مخاطر عالية للحصول على أرباح عالية فإن أهداف الشركة في هذه الحالة تكون مختلفة عن أهداف الشركات التي يسيطر عليها إداريون محافظون نسبياً ولا يرغبون في تحمل مخاطر عالية. وقد تتعدد الأهداف وتتضارب لذا فأن مسؤولية الإدارة العليا هي التنسيق ووضع سلم للأولويات يوضح أهمية الأهداف والأهداف التي يجب تحقيقها أولاً في حال تضاربها مع أهداف أخرى، فهناك مستويات للأهداف ، فالأهداف العامة هي التي توضع على مستوى المنشأة ككل والأهداف

الجزئية هي التي توضع على مستوى الوحدات الإدارية. ويجب أن ترتبط الأهداف الجزئية مع الأهداف العامة وألا تتناقض معها ومن الأهداف الجزئية ما يلي :

1- التنويع في خطط المنتجات
2- التخصص في سلع معينة تستطيع الشركة إنتاجها بمهارة أكبر من سلع أخرى
3- اكتشاف فرص لاستقلال سلع جديدة أو طرق إنتاجية حديثة أو أسواق جديدة
4- السيطرة على السوق
5- بناء سمعة معينة أو صور معينة عن سلع الشركة في ذهن المستهلكين
6- المحافظة على علاقة جيدة مع المساهمين (حاملي أسهم الشركة) .

العوامل المؤثرة على القرارات الاستثمارية :

ذكر (آدم علي ، 2008م) أن عملية الاستثمار ليست كأي فعالية اقتصادية أخرى، نظراً لكونها تتميز بتقلبات سريعة وحادة وذلك لكثرة المتغيرات والعوامل التي تؤثر فيها، فهناك عوامل يمكن السيطرة عليها مثل العوامل الداخلية وعوامل أخرى يصعب التحكم فيها والتنبؤ بها مثل العوامل الخارجية. كذلك هناك عوامل مشجعة للاستثمار ، وقد تكون هناك عوامل غير مشجعة . وبصورة عامة يمكن إجمال العوامل التي تؤثر على قرار الاستثمار فيما يلي:

1- **سعر الفائدة** : يعتبر سعر الفائدة الذي يمثل تكلفة رأس المال، إحدى العوامل الأساسية التي تؤثر على قرار الاستثمار وبهذا يمكن القول أن هناك علاقة طردية بين سعر الفائدة وحجم الأموال المعدة للاستثمار حيث كلما انخفض سعر الفائدة كلما شجع ذلك على عملية الاقتراض وبالتالي زيادة الاستثمار والعكس صحيح . عليه فإن الدول المتقدمة تميل دائما في سياستها المالية إلى تخفيض سعر الفائدة والعمل على تخفيضه باستمرار خاصة في أوقات الركود الاقتصادي من أجل تشجيع الاستثمار وذلك لزيادة الاستخدام والإنتاج كوسيلة للخروج من الأزمة . والعكس صحيح في حالة التضخم الاقتصادي.

2- الكفاية الحدية لرأس المال : يقصد بها الإنتاجية الحدية لرأس المال المستثمر، أو العائد على رأس المال المستثمر ، حيث يكون الحساب والتقييم في مجال الاستثمار على أساس العائد الذي تحققه الوحدة النقدية المستثمرة . علية يمكن القول أن هناك علاقة عكسية بين حجم رأس المال المستثمر والكفاية الحدية لرأس المال وهذا يعنى أنه كلما زاد حجم الأموال المستثمرة كلما انخفض العائد على الوحدة النقدية المستثمرة.

3- التقدم العلمي والتكنولوجي : يعتبر التقدم العلمي والتكنولوجي أحد العوامل المؤثرة على الاستثمار، حيث أن ظهور الآلات والماكينات الجديدة ذات الطاقة الإنتاجية العالية تدفع المستثمر دائماً لاستبدال ما لديه من ماكينات قديمة بآخرى حديثة، وذلك بهدف البقاء في السوق في ظل المنافسة الحادة و هذا الاتجاه يتطلب استثمارات كبيرة. أيضاً لابد من الأخذ في الاعتبار ، بأن التقدم العلمي والتكنولوجي، لا ينحصر فقط في استخدام الماكينات والآلات الحديثة بل يتعدها ليشمل مجالات البحث والتطور وإيجاد طرق إنتاجية جديدة ، أو استخدام مواد جديدة، أو إحلال عناصر محل عناصر تقليدية .

4- درجة المخاطرة : تعتبر درجة المخاطرة من العوامل التي تؤثر على قرار الاستثمار، إذ أن عملية الاستثمار ، لابد وأن يرافقها مستوى معيناً من المخاطرة فهناك علاقة وثيقة بين درجة المخاطرة والعائد المتوقع وبين درجة المخاطرة وفترة الاستثمار .

5- الاستقرار السياسي والاقتصادي : يعتبر الاستقرار السياسي والاقتصادي هو أحد العوامل الأساسية التي تؤثر على القرار الاستثماري ، والذي قد يفوق تأثيره العوامل المادية الأخرى ، حيث توفير الاستقرار الاقتصادي والسياسي عامل مشجع للاستثمار والعكس صحيح .

الدراسات السابقة :

قدم طارق محجوب (2002م) دراسة بعنوان استخدام الموازنات التخطيطية كأداة رقابية تمثلت مشكلة الدراسة في أن بعض المؤسسات تفرط في التقديرات عند

إعداد الموازنة التخطيطية الأمر الذي يؤثر على استخدام الموازنة كأداة رقابية كما أن إعداد الموازنة التخطيطية بناءً على توقعات دون توفر بيانات ومعلومات أساسية يجعلها غير صالحة لأداء وظيفة الرقابة ، كما أن ضعف المشاركة في إعداد الموازنة يؤدى إلى اتخاذ مواقف سلبية تجاه الموازنة .

جاءت فرضيات الدراسة كالآتي:-

1) يعتمد نجاح الموازنة التخطيطية في المنشأة على إعدادها وفقا للثوابت التي ترتبط بطبيعة المنشأة والفترة الزمنية التي تغطيها .
2) يعتمد نجاح الموازنة التخطيطية الشاملة في تحقيق أهدافها على توسيع دائرة المشاركة لتشمل كافة مراكز الموازنة .
3) الإفراط في التقديرات عند إعداد الموازنات التخطيطية يؤثر على استخدام الموازنة التخطيطية كأداة رقابية

من أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة :

1) يتم إعداد الموازنات التخطيطية في المنشأة وفقاً للثوابت التي ترتبط بطبيعة المنشأة والفترة الزمنية التي تغطيها
2) يعتمد نجاح الموازنة التخطيطية الشاملة في تحقيق أهدافها علي توسيع قاعدة المشاركة لتشمل كافة مراكز الموازنة
3) الإفراط في التقديرات عند إعداد الموازنة التخطيطية يؤثر علي استخدامها كأداة رقابية
4) يجب على المنشآت توسيع قاعدة المشاركة في إعداد الموازنة التخطيطية لضمان نجاح الموازنة .
5) يجب إعداد تقارير شهرية للأداء لتساعد على الرقابة .

أجرى يوسف إبراهيم (2005م) دراسة بعنوان أثر المعلومات المحاسبية في إعداد الموازنات التخطيطية ودورها في اتخاذ القرارات في المنشأة تمثلت مشكلة الدراسة في أن التقارير المالية لا توفر المعلومات الكافية التي تساعد في ترشيد القرارات بجانب أن المعلومات المحاسبية تفتقر إلى الإفصاح الكافي عن السياسات

المحاسبية التي على أساسها تم إعداد الحسابات كما وأن المعلومات المحاسبية لا يتوفر فيها عنصر الملائمة نظراً لاعتمادها على الموثوقية والتي تؤثر على نتائج العمليات الحسابية. جاءت فرضيات الدراسة في الآتي:

1) المعلومات المحاسبية الجيدة التي توفرها التقارير المالية هي المصدر الأساس الذي تعتمد عليه المنشأة في إعداد الموازنة التخطيطية.
2) إعداد الموازنات التخطيطية واتخاذ القرار يعتمد على نظم المعلومات المحاسبية الآلية دون غيرها.
3) تعارض خصائص المعلومات المحاسبية لا يؤثر في إعداد الموازنات التخطيطية وترشيد القرار.

من أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة:

1) المعلومات المحاسبية تعتبر المصدر الأساس لإعداد الموازنات التخطيطية
2) البيانات المحاسبية لا يكون لها قيمة إن لم يتم تحليلها وتشغيلها
3) عدم توفر المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب يفقدها قيمتها
4) لابد من استخدام الأنظمة اليدوية بجانب الأنظمة الآلية في تحليل البيانات وإعداد الموازنات.
5) ضرورة تطوير العمل المحاسبي بإدخال نظم المعلومات
6) ضرورة التقيد بالمبادئ المحاسبية خاصة معايير الإفصاح والقياس المحاسبي

قام عبد الإله حسن (2007م) بإجراء دراسة بعنوان دور الموازنات التخطيطية في تحقيق أهداف المنشأة في ظل التطورات التقنية الحديثة تلخصت مشكلة الدراسة في أن هناك عدة عوامل ساعدت علي زيادة الاهتمام بوضع الموازنات التخطيطية منها كبر حجم المنشآت ودور الرقابة الذي تقوم به هذه الموازنات وحاجة الإدارة إلى بيانات دورية دقيقة وذات أهمية للمعلومة ، ولتحقيق هذه الأهداف لا بد من الاهتمام بالموازنات التخطيطية وبمؤشرات سوق المال ، وقد تتأثر الموازنات التخطيطية بالمعلومات والتغيرات المستمرة في سوق المال العالمي و تتأثر بالعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية

ولذلك لا بد من استخدام التقنيات الحديثة حتى تتحقق الأهداف بالدقة المطلوبة ، وقد أدت التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وضغط الثورة العلمية والتقنية في العهد الحديث إلى أن أهداف الوحدات والمنظمات الاقتصادية أصبحت أكثر شمولية

جاءت فرضيات الدراسة في الآتي :

1) يطبق نظام الموازنات التخطيطية على كافة الأنشطة لخدمة أغراض التخطيط .
2) استخدام نظم تقنية المعلومات المحاسبية داعم أساس في نجاح وتطبيق أنظمة الموازنات التخطيطية .
3) قدرة نظام الموازنات التخطيطية الدقيق على القيام بوظائف الرقابة والتخطيط يعتمد على قدرة الإدارة في تطبيق نظام موازنة البرامج وموازنة الأداء تعتبر جزءاً منها .

من أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة :

1) ربط تقديرات الموازنة بالهيكل التنظيمي للمؤسسة تطبيقاً لمبدأ محاسبة المسئولية
2) إعداد تقارير شهرية للرقابة علي الأداء
3) استخدام الوسائل الإحصائية في التنبؤ بأرقام الموازنة
4) أن تكون الموازنة معبرة عن الواقع الفعلي الذي سيتم تقديره خلال العام

الدراسة الميدانية :

توضح الدراسة الميدانية (في هذه الدراسة) بدءاً بتعريف مجتمع وعينة الدراسة ، والأداة المستخدمة في جمع البيانات الأولية للدراسة، وأساليب المعالجة الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات إضافة إلى تحليل البيانات واختبار الفرضيات .

مجتمع وعينة الدراسة :

يشمل مجتمع الدراسة الشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية وعدد (58) شركة، بلغ عدد العاملين بهذه الشركات (موظفين وقيادات إدارية عليا) عدد 350 فرداً (مجتمع الدراسة) تم اختيار عدد (105) فرداً منهم كعينة قصدية.

وسائل جمع البيانات :

قام الباحث بتوزيع عدد (105) استبانة لأفراد العينة حيث تم استلام عدد (100) استبانة منهم بنسبة (95٪) وهي نسبة صالحة للتحليل الإحصائي.

وسائل تحليل بيانات البحث :

استخدم الباحث برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss) (Statistical Package for Social Sciences)) لمعالجة بيانات الدراسة إحصائياً من خلال عدد من الأساليب الإحصائية ، منها التكرارات والنسب المئوية لوصف البيانات ، واستخدام طريقة مربع كاي (Chi square) عند مستوى معنوية 5٪ (0.05) فأكثر كما هو متبع في العلوم الاجتماعية تعني ذلك إنه إذا كانت قيمة مربع كاي المحسوبة عند مستوى معنوية أقل من 5٪ (0.05) أو درجة ثقة 95٪ أكثر من قيمتها في جدول توزيع مربع كاي يرفض صحة فرض العدم ويكون الفرض البديل (فرض الدراسة) صحيحاً ، أما إذا كانت قيمة مربع كاي أقل من قيمتها في جدول توزيع مربع كاي أو عند مستوى معنوية أكثر من 5٪ (0.05) فذلك معناه قبول فرض العدم وبالتالي يكون الفرض البديل (فرض الدراسة) غير صحيح .

توزيع المبحوثين حسب العمر :

تم سؤال المبحوثين عن العمر وجاءت إجاباتهم كما موضح أدناه :

جدول رقم (1)

توزيع عينة الدراسة حسب العمر

العمر	النسبة	التكرار
أقل من 30 سنة	25	25
30 – 40 سنة	39	39
41 – 50 سنة	25	25
51 سنة فأكثر	11	11
المجموع	100	100

المصدر: إعداد الباحث ، بالاعتماد على بيانات الاستبانة ، 2015م

من بيانات الجدول رقم (1) نجد أن 25٪ من المبحوثين تقل أعمارهم عن 30 سنة و 39٪ من المبحوثين تتراوح أعمارهم بين 30 سنة و 40 سنة بينما 36٪ من

المبحوثين أعمارهم أكثر من 40 سنة وهذا يدل على أن الغالبية العاملة في الشركات عينة الدراسة هم من ذوي الخبرات العملية.

توزيع المبحوثين حسب المؤهل الأكاديمي :

تم سؤال المبحوثين عن المؤهل الأكاديمي وجاءت إجاباتهم كالآتي :

(جدول رقم (2

توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل الأكاديمي

المسمى الوظيفي	النسبة	التكرار
ثانوي	2	2
جامعي	67	67
فوق الجامعي	31	31
المجموع	100	100

المصدر: إعداد الباحث ، بالاعتماد على بيانات الاستبانة ، 2015م

من بيانات الجدول رقم (2) نجد أن 2٪ فقط من المبحوثين مؤهلهم الأكاديمي ثانوي بينما 67٪ من المبحوثين يحملون شهادات جامعية و31٪ من المبحوثين مؤهلاتهم فوق الجامعية وهذا يوضح أن الذين أجابوا على أسئلة الاستبانة مؤهلين أكاديمياً وعلى علم ودراية بمحتويات الأسئلة التي وجهت إليهم بالتالي تأثيرها الإيجابي على موضوع الدراسة .

توزيع المبحوثين حسب نوع التخصص:

تم سؤال المبحوثين عن نوع التخصص للمؤهلات التي يحملونها وجاءت إجاباتهم كالآتي :

جدول رقم (3)

توزيع عينة الدراسة حسب نوع التخصص

نوع التخصص	النسبة	التكرار
محاسبة	36	36
إدارة	22	22
اقتصاد	24	24
أخري	18	18
المجموع	100	100

المصدر: إعداد الباحث ، بالاعتماد على بيانات الاستبانة ، 2015م

من بيانات الجدول رقم (3) نجد أن 26٪ من المبحوثين تخصصهم محاسبة بينما 22٪ من المبحوثين تخصصهم إدارة و24٪ من المبحوثين تخصصهم اقتصاد بينما 18٪ من المبحوثين يحملون تخصصات مختلفة وهذا يدل على أن العينة محل الدراسة تعتمد على تخصص المحاسبة بصورة كبيرة ومن ثم تخصص الاقتصاد والإدارة و بالتالي فإن الذين أجابوا على أسئلة الاستبيان أكثر فهماً بموضوع الدراسة .

توزيع المبحوثين حسب سنوات الخبرة :

تم سؤال المبحوثين عن عدد سنوات الخبرة وجاءت إجاباتهم كالآتي :

جدول رقم (4)

توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة في النشاط	النسبة	التكرار
1 – 5 سنة	23	23
6 – 10 سنة	24	24
11 – 15 سنة	17	17
16 – 20 سنة	10	10
21 سنة فأكثر	26	26
المجموع	100	100

المصدر: إعداد الباحث ، بالاعتماد على بيانات الاستبانة ، 2015م

من بيانات الجدول رقم (4) نجد أن 23٪ من المبحوثين تتراوح خبراتهم بين سنة و5 سنوات وأن 24٪ من المبحوثين تتراوح خبراتهم بين 6 سنوات و10 سنوات ، وأن 53٪ من المبحوثين خبرتهم أكثر من 10 سنوات وهذا يوضح أن غالبية المبحوثين سنوات خبرتهم عالية مما يدل على أن إجابات المبحوثين على أسئلة الاستبانة معضدة بخبرات متراكمة بالتالي تأثيرها الإيجابي على موضوع الدراسة .

جدول رقم (5)

قيمة مربع كاي ودرجة الحرية ومستوى المعنوية لعلاقات الفرضية

م	العلاقة	قيمة مربع كاي	درجة الحرية	مستوى المعنوية
1	ملاءمة معلومات الموازنات التخطيطية تساعد في فاعلية القرارات الاستثمارية	48.020	2	0.00
2	الالتزام المهني بنوعية معلومات الموازنات التخطيطية يؤدي إلى زيادة نجاح القرارات الاستثمارية	41.540	2	0.00
3	تدني مستوى جودة معلومات الموازنات التخطيطية يقلل من فاعلية القرارات الاستثمارية	131.800	4	0.00
4	ملاءمة معلومات الموازنات التخطيطية تؤدي إلى جودة القرارات الاستثمارية	42.260	2	0.00
5	المعلومات الواردة في القوائم المالية للشركات تعتبر كافية لاتخاذ القرارات الاستثمارية	10.480	3	0.15
6	الكوادر المؤهلة في إعداد الموازنات التخطيطية يؤثر على القرارات الاستثمارية	78.960	3	0.00
7	إعداد الموازنات التخطيطية بالطرق العلمية يساعد في اتخاذ القرارات الاستثمارية بطريقة صحيحة	88.560	3	0.00

المصدر: إعداد الباحث ، بالاعتماد على بيانات الاستبانة ، 2015م

من بيانات الجدول رقم (5) يتضح للباحث الآتي :

1/ العلاقة الأولى : تشير هذه العلاقة إلى وجود مؤشرات لوجود علاقة بين ملاءمة معلومات الموازنات التخطيطية وفاعلية القرارات الاستثمارية ، تم الاعتماد على

الإحصاء الاستقرائي وهو مربع كاي الذي يعطي بعض الأسس المنهجية للتأكد من صحة العلاقة ، والاختبار يتم على فرض العدم وهو (عدم وجود علاقة بين ملاءمة معلومات الموازنات التخطيطية وفاعلية القرارات الاستثمارية) وللتحقق من صحة الفرض فإن الجدول (5) يوضح قيمة مربع كاي عند درجة حرية (2) درجات ومستوى معنوية (0.00) ، وقيمة مربع كاي المحسوبة = (48.020) .

عليه يستنتج الباحث بما أن قيمة مستوى المعنوية (0.00) أقل من (0.05) فإنه يرفض فرض العدم وبالتالي يكون الفرض البديل وهو فرض الدراسة صحيح . ويمكن القول بأن هناك دلالة إحصائية بين ملاءمة معلومات الموازنات التخطيطية وفاعلية القرارات الاستثمارية، ولقد كشفت الدراسة الاستدلالية الإحصائية التي أجريت بهدف اختبار صحة الفرض أنه صحيح ويمكن تعميم هذه النتيجة على مجتمع الدراسة .

2/ العلاقة الثانية : تشير هذه العلاقة إلى وجود مؤشرات لوجود علاقة بين الالتزام المهني بنوعية معلومات الموازنات التخطيطية وزيادة نجاح القرارات الاستثمارية ، تم الاعتماد على الإحصاء الاستقرائي وهو مربع كاي الذي يعطي بعض الأسس المنهجية للتأكد من صحة العلاقة ، والاختبار يتم على فرض العدم وهو (عدم وجود علاقة بين الالتزام المهني بنوعية معلومات الموازنات التخطيطية وزيادة نجاح القرارات الاستثمارية) وللتحقق من صحة الفرض فإن الجدول (5) يوضح قيمة مربع كاي عند درجة حرية (2) درجات ومستوى معنوية (0.00) ، وقيمة مربع كاي المحسوبة = (41.540) .

عليه يستنتج الباحث بما أن قيمة مستوى المعنوية (0.00) أقل من (0.05) فإنه يرفض فرض العدم وبالتالي يكون الفرض البديل وهو فرض الدراسة صحيح . ويمكن القول بأن هناك دلالة إحصائية بين الالتزام المهني بنوعية معلومات الموازنات التخطيطية وزيادة نجاح القرارات الاستثمارية ، ولقد كشفت الدراسة الاستدلالية الإحصائية التي أجريت بهدف اختبار صحة الفرض أنه صحيح ويمكن تعميم هذه النتيجة على مجتمع الدراسة .

3/ العلاقة الثالثة : تشير هذه العلاقة إلى وجود مؤشرات لوجود علاقة بين تدني مستوى جودة معلومات الموازنات التخطيطية والتقليل من فاعلية القرارات الاستثمارية ، تم الاعتماد على الإحصاء الاستقرائي وهو مربع كاي الذي يعطي بعض الأسس المنهجية للتأكد من صحة العلاقة ، والاختبار يتم على فرض العدم وهو (عدم وجود علاقة بين تدني مستوى جودة معلومات الموازنات التخطيطية والتقليل من فاعلية القرارات الاستثمارية) وللتحقق من صحة الفرض فإن الجدول (5) يوضح قيمة مربع كاي عند درجة حرية (4) درجات ومستوى معنوية (0.00) ، وقيمة مربع كاي المحسوبة = (131.800) .

عليه يستنتج الباحث بما أن قيمة مستوى المعنوية (0.00) أقل من (0.05) فإنه يرفض فرض العدم وبالتالي يكون الفرض البديل وهو فرض الدراسة صحيح . ويمكن القول بأن هناك دلالة إحصائية بين تدني مستوى جودة معلومات الموازنات التخطيطية والتقليل من فاعلية القرارات الاستثمارية ، ولقد كشفت الدراسة الاستدلالية الإحصائية التي أجريت بهدف اختبار صحة الفرض أنه صحيح ويمكن تعميم هذه النتيجة على مجتمع الدراسة .

4/ العلاقة الرابعة : تشير هذه العلاقة إلى وجود مؤشرات لوجود علاقة بين ملاءمة معلومات الموازنات التخطيطية وجودة القرارات الاستثمارية ، تم الاعتماد على الإحصاء الاستقرائي وهو مربع كاي الذي يعطي بعض الأسس المنهجية للتأكد من صحة العلاقة ، والاختبار يتم على فرض العدم وهو (عدم وجود علاقة بين ملائمة معلومات الموازنات التخطيطية وجودة القرارات الاستثمارية) وللتحقق من صحة الفرض فإن الجدول (5) يوضح قيمة مربع كاي عند درجة حرية (2) درجات ومستوى معنوية (0.00) ، وقيمة مربع كاي المحسوبة = (42.260) .

عليه يستنتج الباحث بما أن قيمة مستوى المعنوية (0.00) أقل من (0.05) فإنه يرفض فرض العدم وبالتالي يكون الفرض البديل وهو فرض الدراسة صحيح . ويمكن القول بأن هناك دلالة إحصائية بين ملاءمة معلومات الموازنات التخطيطية

وجودة القرارات الاستثمارية ، ولقد كشفت الدراسة الاستدلالية الإحصائية التي أجريت بهدف اختبار صحة الفرض أنه صحيح ويمكن تعميم هذه النتيجة على مجتمع الدراسة .

5/ العلاقة الخامسة : تشير هذه العلاقة إلى وجود مؤشرات لوجود علاقة بين المعلومات الواردة في القوائم المالية وكفايتها لاتخاذ القرارات الاستثمارية ، تم الاعتماد على الإحصاء الاستقرائي وهو مربع كاي الذي يعطي بعض الأسس المنهجية للتأكد من صحة العلاقة ، والاختبار يتم على فرض العدم وهو (عدم وجود علاقة بين المعلومات الواردة في القوائم المالية وكفايتها لاتخاذ القرارات الاستثمارية) وللتحقق من صحة الفرض فإن الجدول (5) يوضح قيمة مربع كاي عند درجة حرية (3) درجات ومستوى معنوية (0.15) ، وقيمة مربع كاي المحسوبة = (10.480) .

عليه يستنتج الباحث بما أن قيمة مستوى المعنوية (0.15) أكبر من (0.05) فإنه يقبل فرض العدم وبالتالي يكون الفرض البديل وهو فرض الدراسة غير صحيح . ويمكن القول بأنه ليس هناك دلالة إحصائية بين المعلومات الواردة في القوائم المالية وكفايتها لاتخاذ القرارات الاستثمارية ، ولقد كشفت الدراسة الاستدلالية الإحصائية التي أجريت بهدف اختبار صحة الفرض أنه غير صحيح ويمكن تعميم هذه النتيجة على مجتمع الدراسة .

6/ العلاقة السادسة : تشير هذه العلاقة إلى وجود مؤشرات لوجود علاقة بين الكوادر المؤهلة في إعداد الموازنات التخطيطية واتخاذ القرارات الاستثمارية ، تم الاعتماد على الإحصاء الاستقرائي وهو مربع كاي الذي يعطي بعض الأسس المنهجية للتأكد من صحة العلاقة ، والاختبار يتم على فرض العدم وهو (عدم وجود علاقة بين الكوادر المؤهلة في إعداد الموازنات التخطيطية واتخاذ القرارات الاستثمارية) وللتحقق من صحة الفرض فإن الجدول (5) يوضح قيمة مربع كاي عند درجة حرية (3) درجات ومستوى معنوية (0.00) ، وقيمة مربع كاي المحسوبة = (78.960) .

عليه يستنتج الباحث بما أن قيمة مستوى المعنوية (0.00) أقل من (0.05) فإنه يرفض فرض العدم وبالتالي يكون الفرض البديل وهو فرض الدراسة صحيح .

ويمكن القول بأن هناك دلالة إحصائية بين الكوادر المؤهلة في إعداد الموازنات التخطيطية واتخاذ القرارات الاستثمارية، ولقد كشفت الدراسة الاستدلالية الإحصائية التي أجريت بهدف اختبار صحة الفرض أنه صحيح ويمكن تعميم هذه النتيجة على مجتمع الدراسة.

7/ العلاقة السابعة : تشير هذه العلاقة إلى وجود مؤشرات لوجود علاقة بين إعداد الموازنات التخطيطية بطرق علمية واتخاذ القرارات الاستثمارية ، تم الاعتماد على الإحصاء الاستقرائي وهو مربع كاي الذي يعطي بعض الأسس المنهجية للتأكد من صحة العلاقة ، والاختبار يتم على فرض العدم وهو (عدم وجود علاقة بين إعداد الموازنات التخطيطية بطرق علمية واتخاذ القرارات الاستثمارية) وللتحقق من صحة الفرض فإن الجدول (5) يوضح قيمة مربع كاي عند درجة حرية (3) درجات ومستوى معنوية (0.00) ، وقيمة مربع كاي المحسوبة = (88.560) .

عليه يستنتج الباحث بما أن قيمة مستوى المعنوية (0.00) أقل من (0.05) فإنه يرفض فرض العدم وبالتالي يكون الفرض البديل وهو فرض الدراسة صحيح . ويمكن القول بأن هناك دلالة إحصائية بين إعداد الموازنات التخطيطية بطرق علمية واتخاذ القرارات الاستثمارية ، ولقد كشفت الدراسة الاستدلالية الإحصائية التي أجريت بهدف اختبار صحة الفرض أنه صحيح ويمكن تعميم هذه النتيجة على مجتمع الدراسة .

يخلص الباحث من الجدول (5) أن قيمة مستوى المعنوية لعبارات الفرضية أقل من 0.05 ما عدا العلاقة الثالثة، لذلك يرفض فرض العدم، وبالتالي يكون الفرض البديل وهو فرض البحث صحيح.

بما أن الاختبارات الإحصائية ماعدا العلاقة الخامسة أثبتت وجود ارتباط معنوي أو علاقة معنوية بين جميع عبارات الفرضية مما يدل على وجود علاقة معنوية بين متغيرات فرضية الدراسة وبذلك تكون الفرضية صحيحة .

من خلال ما ورد في الجدول (5) فقد تم التحقق من صحة الفرضية والتي تنص على استخدام معلومات الموازنات التخطيطية يؤدي إلى زيادة فاعلية اتخاذ القرارات الاستثمارية .

ملخص النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج

مما تقدم يمكن استخلاص النتائج الآتية:-

1) وجدت الدراسة أن المعلومات الملائمة في إعداد الموازنات التخطيطية تساهم في إنجاح عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية .
2) توصلت الدراسة إلى الاعتماد على الكوادر المؤهلة في إعداد الموازنات التخطيطية يساعد في نجاح عملية رفع كفاءة اتخاذ القرارات الاستثمارية .
3) وجدت الدراسة أن توسيع قاعدة المشاركة في إعداد الموازنات التخطيطية يؤدي إلى ضمان سلامة القرارات الاستثمارية .
4) أفادت الدراسة أن إعداد الموازنات التخطيطية بطرق علمية واضحة يقلل من فشل اتخاذ القرارات الاستثمارية .
5) توصلت الدراسة إلى أنه كلما زاد الاعتماد على المعلومات الواردة في الموازنات التخطيطية يؤدي ذلك نجاح القرارات الاستثمارية .

ثانياً: التوصيات

توصلت الدراسة من خلال ما تم عرضه من النتائج إلى التوصيات الآتية:-

1) العمل على تطوير إعداد الموازنات التخطيطية بالاعتماد على البحوث العلمية في ذلك .
2) توصي الدراسة بإشراك كافة الوحدات الإدارية في إعداد الموازنات التخطيطية من أجل تبني سياسة محاسبة المسئولية .
3) توصي الدراسة بالاهتمام بالتدريب العلمي والعملي للكوادر في كيفية الاستفادة من المعلومات الواردة في الموازنات التخطيطية وتحليلها بطرق علمية .

4) العمل على تطبيق المعايير المحاسبية المختصة بالإفصاح المحاسبي للاستفادة من المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاستثمارية .

5) تشجيع الاستثمار في كافة المجالات بتوفير المعلومات المطلوبة عن المجال المعين للمستثمرين .

قائمة المراجع:

الكتب:

1/ أسامة الحارث محمد ، **المحاسبة الإدارية** ، دار الحامد للنشر ، عمان ، 2004م

2/ إسماعيل يحي التكريتي ، **المحاسبة الإدارية قضايا معاصرة** ، دار الحامد للنشر ، عمان ، 2007م

3/ خليل محمد العزاوي ، **إدارة اتخاذ القرار الإداري** ، دار كنوز المعرفة للنشر ، عمان ، 2006م

4/ رمضان محمد غنيم ، **المحاسبة الإدارية** ، دار النهضة العربية للنشر ، القاهرة ، 1986م

5/ زيادة رمضان ، **مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي** ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2002م

6/ فؤاد الشيخ سالم ، **المفاهيم الإدارية الحديثة** ، د.ن ، عمان ، 1995م

7/ كنجو عبود كنجو ، **الإدارة المالية** ، دار المسيرة للنشر ، عمان ، 1986م

8/ محمد تيسير عبد الحكيم ، **المحاسبة الإدارية** ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2004م

9/ مكرم عبد المسيح باسيلي ، **المحاسبة الإدارية** ، الدار الجامعية للنشر ، القاهرة ، 2001م

10/ منعم زمزير الموسوي ، **اتخاذ القرارات الإدارية** ، دار اليازوري للنشر ، عمان ، 1998م

الرسائل الجامعية :

11/ آدم علي أدم ، **دور الموازنات التخطيطية في ترشيد استخدام الموارد الإنتاجية** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النيلين ، 2008م

12/ حامد زاكي الدين الدخري ، **دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ وترشيد القرارات الاستثمارية طويلة الأجل** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النيلين ، 2011م

13/ عبد الإله حسن أحمد ، **دور الموازنات التخطيطية في تحقيق أهداف المنشأة في ظل التطورات التقنية الحديثة** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2007م

14/ علي سعيد إدريس ، **الموازنة التخطيطية كأداة للرقابة على التكاليف** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2002م

15/ يوسف إبراهيم موسى ، **أثر المعلومات المحاسبية في إعداد الموازنات التخطيطية ودورها في اتخاذ القرارات في المنشأة** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2005م

تحقيق الشفافية بتطبيق الحكومة الإلكترونية

(دراسة تطبيقية على الولاية الشمالية السودان)

د.عادل شريف محمد شريف

أستاذ مساعد - كلية علوم الحاسوب والتنمية البشرية- جامعة دنقلا - السودان

مقدمة:

الولاية الشمالية هي ولاية سودانية تقع في شمال البلاد. كانت تعرف سابقاً باسم المديرية الشمالية أو محافظة الشمالية حتى سميت الولاية الشمالية عام 1994م بموجب قرار من رئيس الجمهورية.

وتقع على خطي طول (10- 32- 50- 25) شمال وخطي عرض 32- 61 شمال تحدها من الشمال جمهورية مصر العربية وإلى عمق الصحراء عند الحدود الليبية ومن الشرق ولاية نهر النيل ومن الجنوب ولايتي الخرطوم وشمال كردفان ومن الجنوب الغربي ولاية شمال دارفور.

يجري فيها النيل من الجنوب إلى الشمال بطول 650 كلم، تبلغ مساحتها حوالي 67.348 كم مربع، تعتبر الولاية الأولى من حيث المساحة.

وهى من أكبر ولايات السودان لذا توجد بها صعوبة في الحصول على المعلومات بصورة سريعة ولكن بعد التطور الذي حدث في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أصبح التواصل سهلاً وأصبحت البنية التحتية مهيأة لاستقبال برامج الحكومة الإلكترونية.

Abstract

The study aims to achieve transparency through the application of e-government considering that transparency is one of the principles of good governance and its importance in the optimal use of information technology and communications to serve communities. Since transparency is free access to information anytime, anywhere, so it is found that the application of e-government will achieve the required transparency among members of the community between the members of the community and the government. The findings of this study are, the publication of laws and decisions through the website and the interaction of everyone with it and apply for jobs and land factional and all bids and tenders are made through the website. Among the recommendations that emerged from this study the government actions geometry consistent with the e-government applications and the preparation of the public electronically and the establishment of a unified data center, e-payment and expand communication networks.

مستخلص

هدفت الورقة إلى تحقيق الشفافية عبر تطبيق الحكومة الإلكترونية علماً بأن الشفافية هي واحدة من مبادئ الحكم الراشد، وأهميتها في الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في خدمة المجتمعات. وبما أن الشفافية هي الوصول الحر للمعلومات في أي زمان وأي مكان لذا وجد الباحث أنّ تطبيق الحكومة

الإلكترونية سيحقق الشفافية المطلوبة بين أفراد المجتمع والحكومة. ومن النتائج التي توصل إليها الباحث من خلال هذه الورقة نشر القوانين والقرارات عبر الموقع وتفاعل الجميع معها والتقديم للوظائف والأراضي الفئوية والعطاءات والمناقصات كلها تتم عبر الموقع الإلكتروني. ومن التوصيات التي خرجت بها الورقة؛ هندسة الإجراءات الحكومية بما يتوافق مع تطبيقات الحكومة الإلكترونية وإعداد الجمهور إلكترونياً وإنشاء مركز بيانات موحّد ، والدفع الإلكتروني وتوسيع نطاق شبكات الاتصالات.

تمهيد :

أصبحت تقنية الاتصالات والمعلومات تلعب دوراً كبيراً في جميع مناحي الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية لما قامت به من تسهيل وتسريع الإجراءات والمعاملات دون التقيد بأي زمان أو مكان. وكان لها الأثر البالغ والكبير في ظهور مجموعة من المفاهيم مثل الحكومة الإلكترونية والحكومة الذكية ومجتمع المعرفة والحكم الرشيد.

مشكلة الدراسة :

بما أن الولاية الشمالية من أكبر ولايات السودان وتوجد بها عدد سبع محليات اذ يعاني المواطنون معاناة كبيرة في التعامل مع المرافق الحكومية ومجموعة من المشاكل نوجزها في الآتي :

1. عدم معرفة المواطنين للقوانين واللوائح والقرارات
2. عدم التفاعل مع شكاوي المواطنين بالسرعة المطلوبة
3. عدم تكافؤ الخدمات على مستوى المحليات والوحدات الإدارية والأحياء
4. الإعلان عن الوظائف والعطاءات ونتائج الوظائف والعطاءات والإعلان عن وقائع الاجتماعات وتقارير الوزارات والمؤسسات يتم بطريقة غير شفافة.

أهمية الدراسة :

1. يكتسب البحث أهميته من الآتي :-
2. الشفافية مع مراعاة الخصوصية

3. المسئولية والمحاسبة والتكافل والتضامن
4. محاربة العادات السيئة داخل أروقة الحكومة مثل (الواسطة ، المحسوبية ، والإكراميات)

أهداف الدراسة :

1. تقديم الخدمات إلى المتعاملين في مكان وجودهم بالشكل والأسلوب المناسبين والسرعة والكفاءة المطلوبة مع تطوير أفضل الطرق لمشاركتهم في العملية التنفيذية
2. توفير مناخ مشجع للمستثمرين وتذليل العقبات التي يواجهونها والتي تتمثل بشكل أساسي في بطء الإجراءات وتعقيدها مما ينعكس بشكل إيجابي على تشجيع الاستثمار المحلي وجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية
3. توفير معلومة دقيقة ومحدثة لمتخذ القرار وذلك للمعاونة في التخطيط طويل المدى
4. رفع كفاءة أعمال الجهاز الحكومي وأسلوب المراقبة والمتابعة
5. تهيئة الجهاز الحكومي للاندماج في النظام العالمي
6. مواكبة التطورات الدولية في تقنية المعلومات
7. توفير المعلومات والاتصالات بين رئاسة الولاية والمحليات ليساعد في تنسيق السياسات الكلية والقطاعية

حدود الدراسة:

تتمثل حدود البحث المكانية الولاية الشمالية بجمهورية السودان ، والحدود الزمانية 2011 م – 2014 م .

مصادر المعلومات :

تعتمد الدراسة على المصادر الأولية (المراجع المتوفرة عن الحكم الرشيد والحكومة الالكترونية ومجتمع المعرفة) . والمصادر الثانوية المتمثلة في النشرات

العلمية وأوراق العمل وكما تعتمد بصورة كبيرة على أسلوب المقابلات الشخصية والملاحظات .

الحكومة الإلكترونية:

توجد هناك مجموعة من التعريفات نوردها في الآتي:-

تعريف **البنك الدولي** هي: تكنولوجيا المعلومات التي تمتلك قدرة تحويل العلاقات مع المواطنين والأعمال وغيرها من أجنحة الحكومة، بإمكانها تقديم خدمة متنوعة من النهايات المختلفة: بتوصيل أجود الخدمات الحكومية إلى المواطنين، والتفاعلات المحسنة مع الأعمال التجارية والصناعة، ودعم المواطن من خلال الوصول إلى المعلومات أو الإدارة الحكومية الأكثر كفاءة ويمكن أن تعود بالفوائد التالية: تقليل الفساد، زيادة الشفافية، الاقتناع الأكبر، نمو الدخل الحكومي، تخفيض التكاليف (هاشم عبد العزيز جابر، 2008).

تعريف **اليونسكو** هي: تمثل التطبيق الإلكتروني في الخدمات التي تؤدي إلى: التفاعل والتواصل بين الحكومة والمواطنين، وبين الحكومة والأعمال، والقيام بالعمليات الحكومية الداخلية بين المصالح الحكومية بعضها ببعض إلكترونياً بغية تبسيط وتحسين أوجه الحكومة الديمقراطية المرتبطة بالمواطنين والأعمال على حدٍ سواء.

تعريف **المنظمة العربية للتنمية الإدارية**: هي استخدام المعلومات العريضة والإنترنت، والاتصال عبر الهاتف الجوال لامتلاك القدرة على تغيير وتحويل العلاقات مع المواطنين ورجال الأعمال ومختلف المؤسسات الحكومية (عبد الحميد بسيوني ، 2008).

الحكم الراشد:

يُعرف **البنك الدولي**: الحكم الراشد بأنه التقاليد والمؤسسات التي من خلالها تتم ممارسة السلطة من الدولة من أجل الصالح العام. وهذا التعريف يشمل: عملية اختيار القائمين على السلطة ورصدهم واستبدالهم. قدرة الحكومة على إدارة الموارد وتنفيذ السياسات السليمة بفاعلية. احترام كل من المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينها (جون د. سوليفان، 2004).

تعريف **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**: يمكن القول أن الحكم الراشد هو ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شئون الدولة على كافة المستويات ويشتمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبّر المواطنون والمجموعات عن مصالحهم، ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم، ويتقبلون الوساطة لحل اختلافاتهم (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، 1997).

لقد أسست المنظمات العالمية النشطة في مجال تقييم الدول على أساس قوتها من ضعفها، ومن بين أهم الآليات التي تعتمدها في هذا الشأن ما يلي: الشفافية، المشاركة، حكم القانون المحاسبة، الاستدامة، الاستجابة ومكافحة (ضبط ، الحد من) الفساد (د. محمد احمد محمد داني، 2006)

الشفافية :

تعني فسح المجال أمام المواطنين بالتعرف على المعلومات الضرورية التي تهم شئون حياتهم، مثل حق المواطن في الإعلام ومشاركة المواطنين ومساهمتهم في رقابة المجالس الشعبية والوطنية والمحلية في الإطلاع على محاضر الجلسات التي تعقد دورياً في مجالسهم والهدف من وراء ذلك هو العمل على مشاركة المواطنين في إبداء الآراء على المهام. والشفافية أيضاً تعني حرية تدفق المعلومات بحيث تكون العمليات والمؤسسات والمعلومات في متناول المعنيين بها وتكون المعلومات المتوفرة كافية لفهم ومتابعة العمليات في المؤسسات.

من أجل تحقيق مبدأ الشفافية في الحكم الراشد وإرساء دعائمه على كافة مقاليد الحكم كان لابد من الاستعانة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الوصول إلى الهدف المنشود في النظام المقترح للحكومة الإلكترونية للولاية الشمالية حيث تم تصميم موقع إلكتروني، تمت النظام برمجته بلغة php الإصدار الرابع، وقواعد البيانات mysql الإصدار الرابع على خادم ويب Apache الإصدار الثاني. وحتى تتحقق الشفافية عبر موقع الحكومة الإلكترونية تم تنفيذ الآتي :-

1- **القرارات:** هي التي تصدر عن والي الولاية أو الوزراء أو المدراء العامين أو مدراء الإدارات والأقسام، وسوف تنشر عبر الموقع الإلكتروني. ويتم إدخال القرارات إلى قاعدة البيانات من قِبل مشرفي الموقع عبر الإدارة الداخلية للموقع ومن ثَمَّ عرضها في صفحة إلى كافة جمهور الولاية بحيث تصبح متاحة لكل المواطنين.

المدخلات: جهة القرار، رقم القرار، سنة القرار، اسم القرار، نص القرار، تاريخ صدور القرار، مصدر القرار.

والقرارات تشمل قرارات والي الولاية وقرارات الوزراء وقرارات المدراء العاميين ومدراء الإدارات. حيث توجد آلية في إدخال تلك القرارات ومن ثَمَّ تصبح متاحة لكل المواطنين للإطلاع عليها. شكل رقم (1)

شكل رقم (1) نموذج للقرارات الوالي

2- **القوانين المجازة :** هي القوانين التي أصدرها المجلس التشريعي للولاية الشمالية والمجالس المحلية، ويتم عرضها حتى يتثنى لكل فردٍ في المجتمع معرفة القانون، وكل ما يترتب عليه حتى يتحقق مبدأ الشفافية. حيث يتم إدخال القانون في شكل ملف pdf ويصبح متاح لكل أفراد المجتمع . شكل رقم (2)

شكل رقم (2) نموذج للقوانين التى يصدرها المجلس التشريعي

3- التقارير: تصدر التقارير من: أمانة الحكومة والوزارات والمحليات والوحدات الإدارية بالولاية الشمالية تقارير أداء كل في مجال تخصصه وهذه التقارير تعرض على المجلس التشريعي للولاية لدراستها وإجازتها .

سيتم إدخال هذه التقارير إلى قاعدة البيانات ومن ثم عرضها للجمهور على صفحة من صفحات الموقع لتحقيق مبدأ الشفافية وبالتالي نكون قد حققنا أحد مبادئ الحكم الراشد.

المدخلات : جهة التقرير، رقم التقرير، فترة التقرير، الوزارة التي يتبع لها، نص التقرير.

شكل رقم (3)

شكل رقم (3) نموذج لتقارير أمانة الحكومة

4- **المناقصات والعطاءات:** في هذه الجزئية يتم الإعلان عن العطاءات والمناقصات، وأيضاً إعلان نتائج تلك العطاءات والمناقصات عبر الموقع الإلكتروني حتى يتحقق مبدأ الشفافية.

المدخلات : رقم المناقصة، موضوع المناقصة، تاريخ طرح المناقصة، جهة المناقصة .

بحيث تكون متاحة لكل الأفراد والمؤسسات والشركات. شكل رقم (4)

شكل رقم (4) نموذج مناقصات أمانة الحكومة

5- الوظائف وتسجيل الخريجين: في هذه الجزئية يتم الإعلان عن الوظائف المتاحة في كل الوزارات والمؤسسات عبر صفحات الموقع الإلكتروني، حيث يتم تسجيل الخريجين الجُدد، ووظائف الخبرات، ويتم التقديم لهذه الوظائف من خلال الموقع ورفع مستنداتهم عبر الموقع ويتم أيضاً إعلان نتائج الاختيار عبر الموقع مما يحقق مبدأ الشفافية بين الحكومة وأفراد المجتمع. شكل رقم (5) و(6)

شكل رقم (5) نموذج تسجيل الخريجين

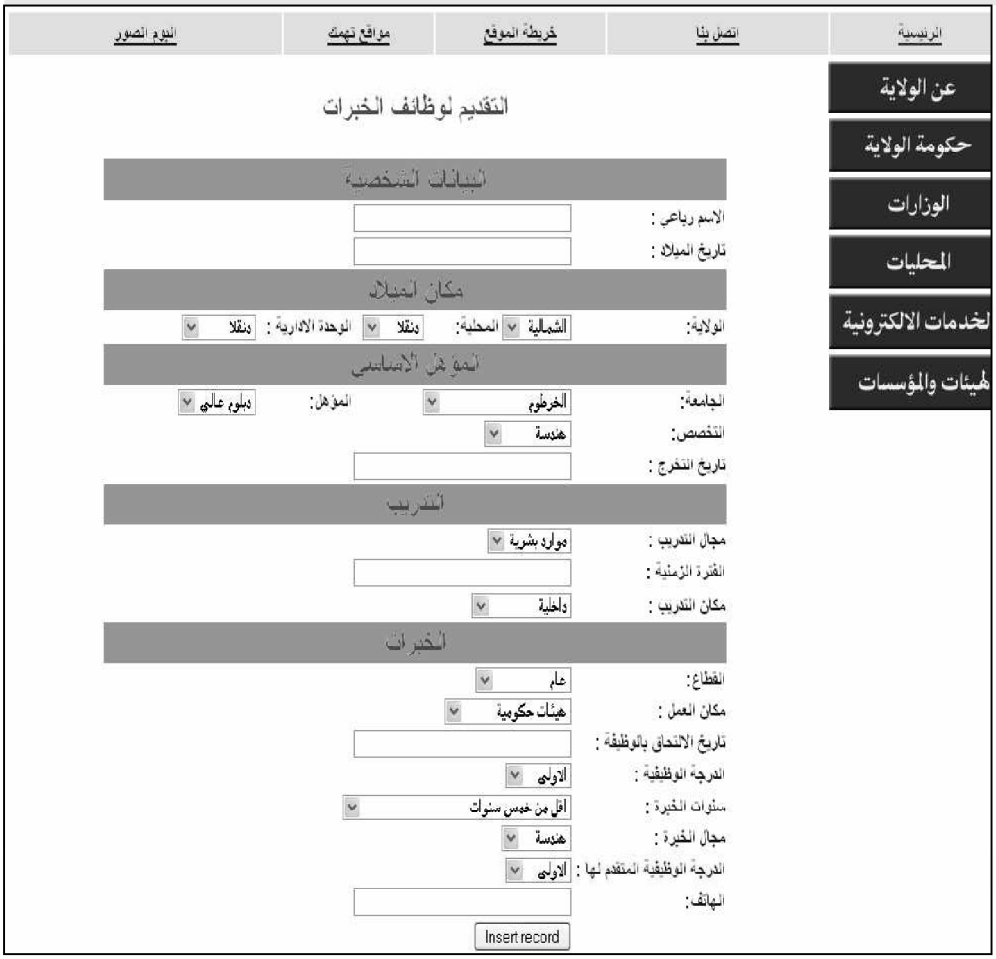

شكل رقم (6) نموذج وظائف الخبرات

6- الأراضي: في هذه الجزئية يتم عن طريق الموقع الإعلان عن الخطط السكنية وطريقة التقديم لها. كما يتم أيضاً وعن طريق الموقع التقديم للخطط السكنية ورفع المستندات المطلوبة. ونشر كشوفات المستحقين عبر الموقع . شكل رقم (7)

شكل رقم (7) نموذج التقديم للأراضي الفئوية

الخاتمة:

النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج

توصل الباحث من خلال هذه الورقة إلى النتائج التالية :

إن إنشاء وتطبيق الحكومة الإلكترونية على شبكة الانترنت يحقق الآتي :-

الشفافية:

لتحقيق مبدأ الشفافية بواسطة تطبيق الحكومة الإلكترونية تم تصميم الآتي:-

عمل صفحة للقرارات التي تصدر من الوالي والوزراء والمدراء العامين ومدراء الإدارات حيث توجد صفحة يتم من خلالها إدخال القرارات حسب صنف القرار وهذه

الصفحة تكون متاحة لمشرفي الموقع ثم توجد صفحة متاحة للجميع يقوم الزائر باختيار نوع القرار(والي- وزراء – مدراء ... الخ) ثم يضغط على الزرgo لتفتح له القرارات ثم بعد ذلك يقوم باختيار القرار المطلوب ويقوم باستعراضه.

كان المواطنون يجهلون في السابق القوانين التي تجيزها المجالس التشريعية والمجالس المحلية، مما يتسبب في وقوعهم في كثير من المخالفات لعدم معرفتهم القوانين المجازة والتي تصبح ملزمة سواء أكانت معروفة أم غير معروفة، لذا تم تصميم صفحة في الموقع لإدخال القوانين حسب نوعها، إما قوانين أصدرها المجلس التشريعي أو قوانين أصدرتها المجالس التشريعية للمحليات، وتوجد صفحة أيضاً من خلالها يدخل المواطنون لاختيار نوع القانون ومن ثم يختار القانون الذي يريده.

أما في مجال تقارير الأداء لكلٍ من أمانة الحكومة والوزارات والمحليات والوحدات الإدارية؛ كانت تلك التقارير لا يعلمها احد سوى الموظفين في دواوين الدولة أو من يهمهم الأمر.

لذا تم تصميم صفحة يتم من خلالها إدخال كافة التقارير حسب الجهات الصادرة منها وعرضها لكافة الجمهور حتى يستطيع المواطن العادي أن يعرف ما يدور داخل أروقة تلك المؤسسات.

أما في مجال العطاءات والمناقصات أصبح بإمكان أي مواطن معرفة العطاءات والمناقصات والتقديم لها بكل شفافية من خلال الموقع الالكتروني.

أما في مجال الوظائف فقد تم تصميم صفحة للإعلان عن الوظائف الشاغرة بكل أنواعها. ويتم التقديم لها من خلال الموقع الإلكتروني بكل شفافية.

ثم توجد صفحة خاصة بالسجل المدني لاستخراج الشهادات حسب البيانات الموجودة في الموقع التي أدخلت من قبل موظفي الإحصاء بالمستشفيات.

وأيضاً من الخدمات المقدمة إعلان نتائج الأساس عبر الموقع حيث يقوم الطالب بإدخال رقم الجلوس ثم الضغط على زر بحث حتى تظهر نتيجة الطالب المعني بكل تفاصيلها.

كما يوجد دليل للوحدات الصحية العاملة في جميع أرجاء الولاية، يعرف المواطن من خلالها كل الوحدات وأنواعها سوى أكانت مستشفى أو مركز صحي أو مستوصف ويعرف إن كانت هذه الوحدة الصحية حكومية أم خاصة، ومعرفة رقم إسعاف الوحدات الصحية، ودليل جميع الوحدات الحكومية، ومعرفة أرقام الفاكس، ودليل آخر لجميع المدارس الموجودة في جميع أنحاء الولاية بكل أنواعها .

ثانياً: التوصيات

حتى يتحقق مفهوم الشفافية عبر تنفيذ الحكومة الإلكترونية يجب القيام بالآتي على مستوى الولاية :

1. هندسة الإجراءات الحكومية بما يتوافق مع تطبيقات الحكومة الإلكترونية ومجتمع المعرفة.
2. إعداد الجمهور إلكترونياً حتى يتعامل مع هذه التقنيات بالتركيز على إتاحة التعليم وبالذات في مجال تقانة المعلومات والاتصالات، والتركيز أيضاً على التدريب في مجالات التقانة والاتصالات.
3. إنشاء مركز بيانات (Data Center) موحّد داخل الولاية وربطه بالرقم الوطني ومركز المعلومات القومي حتى يتم بداخله عمل قاعدة بيانات موحدة لكل الولاية متوافقة مع قاعدة البيانات القومية.
4. العمل بالدفع الإلكتروني وذلك بربط مركز البيانات مع البنوك شبكياً لتفعيل الخدمات التى تُقدم إلكترونياً والتي تعتمد على دفعيات مالية.
5. توسيع نطاق شبكات الاتصالات في أرجاء الولاية وربط كل أنحاء الولاية بكوابل الألياف الضوئية لما لها من مميزات ومواصفات عالية في نقل البيانات، مع تفعيل خدمات الانترنت بصورة دائمة وبسرعات كبيرة وبأسعار تكون في متناول الجميع.
6. تهيئة البنية التحتية للولاية في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات بعمل ربط شبكي متكامل لجميع الوزارات والمحليات والبنوك والمؤسسات والهيئات.

7. وضع خطة استراتيجية قصيرة المدى وأخرى بعيدة المدى حتى نصل إلى مجتمع المعرفة.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع

1) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية، وثيقة للسياسات العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، جانقي 1997.

2) المهندس محمد شيخو معمو، PHP للمطور، حلب، شعاع للنشر والعلوم، 2003م.

3) عادل شريف محمد شريف، تحقيق مبادئ الحكم الراشد عبر تطبيق الحكومة الإلكترونية (حالة تطبيقية الولاية الشمالية – السودان)، رسالة دكتوراه 2014م غير منشورة .

4) عبد الحميد بسيوني، الحكومة الإلكترونية، دار الكتب العلمية والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2008م .

5) محمد احمد محمد داني، الحكم المحلي قراءة جديدة، هيئة التربية للنشر الخرطوم، أكتوبر 2006م.

6) مهندس محمد مشكاف، HTML، شعاع للنشر والعلوم ،حلب، 2000م.

7) مهندسة شيماء محمد، تصميم صفحات ويب باستخدام دريم ويفر، الدار المصرية للعلوم، القاهرة ، 2007م.

8) هاشم عبد العزيز جابر السيد، نشأة الحكومة الإلكترونية، تاريخ الاطلاع 2013/10/3م ، http://hisham200808.blogspot.com .

9) هالة الطويل، MYSQL ، شعاع للنشر والعلوم، حلب ، 2003م.

10) جون د. سوليفان، الحكم الديمقراطي الصالح، المكون الرئيسي للإصلاح السياسي والاقتصادي ، فبراير 2004م . www.hawkama.net

ثانياً: لوائح وقوانين

1. لائحة التصرف في الأراضي الحكومية لأغراض البناء بالولاية الشمالية لسنة 2005م.
2. ملحق الجريدة الرسمية للولاية الشمالية لسنة 2006م.

ثالثاً: المقابلات

1. إدارة القرارات بأمانة الحكومة.
2. إدارة الجريدة الرسمية.
3. إدارة المشتريات بوزارة المالية الولاية الشمالية.
4. أراضي محلية دنقلا.
5. لجنة الاختيار للخدمة العامة.
6. مركز المعلومات الولائي.

التضخم بالولاية الشمالية للفترة من 2013م- 2014م- الأسباب والحلول

إعداد : د أسامة معاوية بخيت حسين
الأستاذ المشارك بكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
قسم الاقتصاد والإحصاء
جامعة دنقلا – الولاية الشمالية
السودان

Abstract

The aim of this study is to find out the reasons which raise the price of commodities in the northern state so the researcher followed the statistical descriptive method to perform the study through which the researcher analyzed consuming the metrical numbers of some commodities to discover the causes of the raising of the price of these commodities The researcher has come to several findings of which the following:-

-The absence of oil and lifting subsidies from oil, are the main reasons for price rise .

-The dependence of the state on the other states to get its needs from consuming stuft besides the cost of transport .

-The state lacks warehouse to store its production as well as a lot of mediators that lead to prices rise .

-The recommendations of the study .

-The importance of making the maximum use of agricultural production to increase productivity and achieve abundance .

-Establishing of sale centre to sell commodities with the price of cost to control prices rise .

-The salaries and wages should be at the level of general prices .

-The importance of establishing warehouse to preserve food. Stuff and encourage the policy of self-sufficient from the basic commodities and to export surplus products to the other states .

مستخلص

تهدف هذه الورقة إلى توضيح الأسباب التي تؤدي لارتفاع الأسعار بالولاية الشمالية ، وللوصول لهذا الهدف اتبع الباحث المنهج الإحصائي الوصفي من خلال الوقوف على الأرقام القياسية لأسعار المستهلك لمجموعة من السلع الاستهلاكية وتحليلها ومعرفة أسباب ارتفاعها ومن ثم التوصل لمجموعة من النتائج وأهمها :-

- ذهاب البترول ورفع الدعم من المحروقات من أهم أسباب ارتفاع الأسعار.
- اعتماد الولاية على غيرها من الولايات في توفير احتياجاتها من المواد الاستهلاكية وارتفاع تكاليف النقل والترحيل إلى الولاية يزيد من سعر السلعة.
- افتقار الولاية لمخازن لتخزين منتجاتها وتعدد الوسطاء أدى إلى اتفاع سعر السلعة بالولاية.

ومن أهم التوصيات:-

- ضرورة الاستفادة القصوى من القطاع الزراعي بالولاية لزيادة الإنتاجية وتحقيق الوفرة في الإنتاج.
- إنشاء مراكز البيع المنخفض بالولاية لبيع السلع بسعر التكلفة الحقيقي لتخفيف حدة ارتفاع الأسعار.
- ربط مستوى الأجور والرواتب بالولاية بالمستوى العام للأسعار.
- ضرورة إنشاء المخازن المبردة لحفظ المنتجات الغذائية وتشجيع سياسة الاكتفاء الذاتي من السلع الأساسية وتصدير فوائض الإنتاج إلى الولايات الأخرى.

مقدمة:

تعتبر ظـــاهرة التضخم من الظواهر العالمية التي لها آثار سالبة على النواحي الاقتصادية والاجتماعية، وقد شهد العالم موجة من ارتفاعات الأسعار أثرت سلباً على الدول النامية باعتبارها دول مستهلكة لما تنتجه الدول الصناعية. كذلك تأثر السودان بانفصال الجنوب وذهاب البترول مما أنعكس سلباً على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد وأصبح السودان مستورداً للبترول بعد أن كان مصدراً له وتم وضع مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية من بينها رفع الدعم عن المحروقات مما أدى إلى سلسلة من الارتفاعات في الأسعار. وتأثرت الولايات والولاية الشمالية بهذه القرارات وقد ارتفعت الأسعار ارتفاعاً شديداً ملفتاً للأنظار لذا جاءت هذه الورقة لتوضح أسباب ارتفاعات الأسعار بالولاية الشمالية من خلال الوقوف على الأرقام القياسية لأسعار المستهلك وتحليلها لمعرفة أسباب ارتفاعها ومحاولة وضع حلول للحد من هذه الظاهرة.

مشكلة الورقة:

للتضخم آثار سالبة على الاقتصاد فهي تحرم الشخص الفقير من التمتع بالسلع والخدمات كما تؤثر على تنفيذ وتخطيط المشروعات الاستثمارية ويتذمر جميع أفراد المجتمع من الارتفاعات المستمرة في الأسعار. لذا جاءت هذه الورقة لتوضح الأسباب التي تؤدي لارتفاع الأسعار بالولاية وتحاول وضع حلول للحد من هذه الظاهرة

أهداف الورقة:

تهدف هذه الورقة إلى توضيح الأسباب التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار بالولاية الشمالية من خلال الوقوف على الأرقام القياسية لأسعار المستهلك لمجموعة من السلع الاستهلاكية والخدمية وتحليلها ومعرفة أسباب ارتفاعها .

منهج الورقة:

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الإحصائي للوقوف على الأرقام القياسية لأسعار المستهلك والتي تقيس الزيادة والنقصان في المستوي العام للأسعار وتحليلها للتوصل لأسباب ارتفاعها.

الإطار النظري:

1- 1 مفهوم التضخم:

التضخم هو مصدر للفعل تضخم وأصله الثلاثي ضخم وهو يدل على العظم في الشيء ، فالتضخم هو الشيء العظيم (القاموس المحيط ، ص 1020)

أما تعريفه عند الاقتصاديين فله عدة تعريفات ، ويرجع ذلك إلى تنوع الاتجاهات الاقتصادية في تفسيره وهذه التعريفات هي :-

التضخم هو ارتفاع حاد في المستوى العام للأسعار (محمد بن علي القري، 1417هـ)

هذا الاتجاه في تعريف التضخم هو الأكثر انتشاراً بين الاقتصاديين فقد لا يذكر غير هذا التعريف في كثير من كتب الاقتصاد ، وهذا التعريف يفيد أن التضخم إنما يكون بالارتفاع العام لأسعار السلع والخدمات فارتفاع أسعار بعض أسعار السلع والخدمات لا يعد تضخماً كما أن الارتفاع لفترة قصيرة لا تعد تضخما إذ لا بد أن يكون التضخم مستمراً .

كما يعرف التضخم بأنه الزيادة في كمية النقود الموجودة في المجتمع (نبيل الروبي ، ب ت)، فعندما تتزايد كمية النقود التي يتداولها المجتمع بنسبة أكبر من تزايد الإنتاج يؤدي ذلك إلى فقدان النقود لقيمتها وحينها ترتفع الأسعار وهو ما يعرف في علم الاقتصاد بالنظرية الكمية للنقود .

ويعرف التضخم أيضاً بأنه ارتفاع حاد في الأسعار نتيجة ظهور فائض في الطلب الذي يفوق العرض الكلي مما يؤدي إلى حدوث فجوة في الطلب تؤدى إلى ارتفاع في الأسعار. (عبد الرازق محمد زاوي ، ص 71)

1- 2 أسباب وأنواع التضخم:

1. هناك عدة أسباب رئيسية للتضخم وهي تمثل في نفس الوقت أنواع التضخم في الأدبيات الاقتصادية وهي: (مجدي عبد الفتاح سليمان، 2002)

1| التضخم العادي:

هو الذي يحدث عندما تقوم الدولة بإصدار نقود بلا غطاء لغرض تمويل الإنفاق العام لإشباع احتياجات السكان المتزايدة ؛ وهذا النوع من التضخم تعاني منه الغالبية العظمى من الدول لذا تلجأ الدول إلى الحد من التزايد السكاني عن طريق تنظيم الأسرة وتحديد عدد المواليد كما يحدث في كثير من الدول التي تعاني من التزايد السكاني كالصين ومصر ونيجيريا.

2| تضخم جذب الطلب:

وهو الذي يحدث نتيجة وجود فائض كبير في الطلب الكلي يفوق العرض الكلي للسلع مما يؤدي إلى حدوث فجوة في الطلب الكلى يؤدي لارتفاع الأسعار .

3| التضخم المكبوت:

وهو الذي يحدث عندما تتدخل الدولة للتحكم في الأسعار عن طريق تحديد حصص من السلع والخدمات لكل فرد كتحديد حصة للبنزين لكل سيارة أو تحديد أسطوانة غاز لكل منزل مما يؤدي على ظهور السوق السوداء التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

4| التضخم الجامح:

هو أشد أنواع التضخم حدةً إذ ترتفع فيه الأسعار ارتفاعاً شديداً، ويحدث في أوقات الحروب أو الحصار الاقتصادي مما يؤدي إلى ظهور الندرة في السلع فترتفع الأسعار وتفقد العملة الوطنية قيمتها ويفقد الناس الثقة في النظام الاقتصادي.

5| التضخم المستورد:

هو الذي يحدث عندما تقوم الدولة باستيراد سلع وخدمات نهائية هي أصلاً أسعارها مرتفعة في بلادها الأصلية مما يؤدي إلى نقل التضخم إلى البلد المستورد.

1- 3 طرق قياس التضخم :

يستخدم الاقتصاديون الأرقام القياسية للأسعار لقياس التضخم وهي تقيس متوسط التغيرات التي تحدث في الأسعار خلال فترة زمنية معينة ، ويتم مقارنتها مع سنة الأساس لمعرفة حدة التضخم ، وهناك أنواع متعددة من الأرقام القياسية منها :- (خالد عبد الله المصلح ، ب ت)

1| الرقم القياسي الضمني:

هو الذي يستخدم لرصد كافة التغيرات التي تحدث في أسعار السلع والخدمات التي تدخل ضمن حسابات الناتج المحلي وبه يتم معرفة كمية النقود الزائدة في المجتمع.

2| الرقم القياسي لتكلفة المعيشة:

هو الذي يهتم برصد التغيرات التي تحدث في أسعار السلع والخدمات الأساسية التي تمس حياة غالبية أفراد المجتمع كالمواد الغذائية الأساسية كالدقيق والحليب والزيت والخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم.

3| الرقم القياسي للسلع الغذائية:

هو الذي يستخدم لرصد التغيرات التي تحدث في أسعار السلع الاستهلاكية فقط ؛ ويجمع كثير من الاقتصاديين أن الرقم القياسي للسلع الاستهلاكية هو أفضل أنواع هذه الأرقام حيث يقوم باختيار مجموعة من السلع تسمى سلة السوق هذه السلة تمثل السلع الأساسية التي يستهلكها فرد نموذجي تستغرق جميع دخله .

1- 4 معدل التضخم:

هو مؤشر يقيس مجموع التغيرات التي تحدث في أسعار السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة ويعتمد أساساً على الرقم القياسي ويتم حسابه وفقاً للمعادلة التالية :

معدل التضخم = الرقم القياسي للأسعار في الفترة (ت-1) / الرقم القياسي للأسعار في الفترة (ت) - الرقم القياسي للأسعار في الفترة (ت-1)

وهناك معدل طبيعي للتضخم لا يتجاوز 2 ٪ ويحدث في أوقات الأزمات حيث ينحسر النشاط الاقتصادي في أوقات الأزمات مسبباً ارتفاع في الأسعار، كما أن التراجع الشديد في معدل التضخم له آثار سالبة على الاقتصاد إذ يعمل على انخفاض في الناتج القومي نتيجة عدم رغبة رجال الأعمال على الإنتاج في ظل الأسعار المنخفضة، وتعتبر التضخم ظاهرة تستحق الدراسة إذا تجاوز معدل التضخم المستوى الطبيعي 2 ٪.

مثال:

إذا كانت تكلفة البضاعة 450 جنيه عام 2014م و400 جنيه عام 2013م فإن معدل التضخم لعام 2014م

الحل

$$\text{معدل التضخم} = \frac{400 - 450}{400} \times 100 = 12.5\%$$

نلاحظ من المثال السابق أن معدل التضخم تجاوز المعدل الطبيعي بمقدار 10.5 ٪ مما يؤدي إلى آثار سالبة في الاقتصاد .

1- 5 آثار التضخم :

للتضخم الكثير من الآثار السالبة على الاقتصاد والمجتمع متمثلة في : (عادل عبد المهدي ، 1987).

1| سوء توزيع الدخل:

في ظل التضخم يستفيد أصحاب الدخول المرتفعة (المستثمرون ورجال الأعمال) أكثر من غيرهم حيث ترتفع دخولهم النقدية بمعدل أكبر من الارتفاع في المستوي العام للأسعار ، أما أصحاب الدخول الثابتة المنخفضة كالموظفين فهم الذين يعانون من التضخم حيث ترتفع دخولهم النقدية بمعدل أقل من الارتفاع في المستوى العام للأسعار مما يؤدي إلى انخفاض دخولهم الحقيقية وبالتالي فإن التضخم يؤدي إلى توزيع الدخل بطريقة غير عادلة فيزداد الغني (المستثمر ورجال الأعمال) غنىً والفقير (أصحاب الدخول الثابتة) فقراً .

2| التضخم يؤدي إلى فقدان النقود لأهم وظائفها وهي كونها مقياساً للقيمة ومخزناً لها ، فكلما ارتفعت الأسعار تدهورت قيمة النقود متسببة بذلك في اضطراب المعاملات بين الدائنين والمدينين ، وبين البائعين والمشترين ، وبين المنتجين والمستهلكين فتشيع الفوضى داخل الاقتصاد فيلجأ الناس إلى بديل من عملتهم المحلية .

3| يؤدي التضخم إلى الارتباك في تنفيذ المشروعات واستحالة تقدير تكاليف إنشائها مما يؤثر على تنفيذ المشروعات المحلية وتعطيل الطاقات الإنتاجية ومن ثم زيادة البطالة وانخفاض مستوى المعيشة في البلاد.

4| للتضخم آثار اجتماعية سالبة تتمثل في نقص استهلاك الفقراء والتذمر من السياسات المتبعة من قبل الدولة هذا إلى جانب شعور الأفراد الفقراء بظلم اجتماعي وقد يؤدي إلى فقدان ثقة الشعب في السياسات التي تنتهجها الحكومة.

1- 6 علاج التضخم:

لعلاج التضخم فإن الدولة تتبع سياسة مالية ونقدية انكماشية تهدف إلى تقليل الطلب وامتصاص القاعدة النقدية الزائدة في المجتمع. (سامي خليل، 1982م)

وتتمثل أهم أدوات السياسة النقدية لعلاج التضخم في الآتي :-

1| رفع سعر الفائدة

2| رفع نسبة الاحتياطي القانوني

3| دخول البنك المركزي بائعاً للسندات الحكومية

هذه السياسات تؤدي إلى التقليل من عرض النقود ومن ثم تقليل حجم الاستثمارات في البلاد الأمر الذي يؤدي إلى خفض الطلب الكلي الذي يؤدي إلى القضاء على التضخم.

أما أهم أدوات السياسة المالية لعلاج التضخم تتمثل في الآتي :- (سامي خليل، 1982م)

1| رفع معدل الضريبة مما يؤدي إلى تقليل حجم الاستهلاك الكلي الذي يؤدي إلى تخفيض الطلب الكلي

2| تقليل حجم الإنفاق الحكومي الأمر الذي يؤدي إلى نقص مباشر وسريع في الطلب الكلي.

7.1 أدوات السياسة النقدية لمعالجة التضخم بالسودان:

يستخدم السودان أدوات السياسة النقدية الإسلامية لمعالجة التضخم وهي الأدوات التي لا تتعامل بسعر الفائدة ومن هذه الأدوات الآتي :-

أدوات السياسة النقدية المباشرة:

تتمثل أدوات السياسة النقدية المباشرة في الآتي :- (عبد المنعم القوصي ، د ت)

أ| تجربة العائد التعويضي:

تقوم فكرة العائد التعويضي أساساً على التفريق بين سعر الفائدة الأسمي وسعر الفائدة الحقيقي والمقصود بسعر الفائدة الحقيقي هو سعر الفائدة مطروحاً منه معدل التضخم (أو قيمة التآكل في القوة الشرائية للعملة) والعائد التعويضي يساوي سعر الفائدة الأسمي (النقدي) بحيث يكون سعر الفائدة الحقيقي يساوي صفراً ، وقد حاول السودان تطبيق فكرة العائد التعويضي عملياً ولكن لم تجد قبولاً بل تعرضت للانتقادات من قبل جمهور الفقهاء ووصفت بأنها محاولة للالتفاف حول تحريم سعر الفائدة مما أجبر السودان للتخلي عنها .

ب| هوامش المرابحات ونصيب العميل في عقود المشاركة وهوامش الإدارة في عقود المضاربة:

اتضح من خلال التجربة بأن التغيير في نسب هوامش المرابحات ونصيب العميل في عقود المشاركة وهوامش الإدارة في عقود المضاربة يمكن أن يؤثر بطريقة مباشرة على جانبي العرض والطلب للتمويل المصرفي مما يؤثر على عرض النقود ، وقد قام السودان بتطبيق هذه الطريقة كآلية لإدارة السيولة بطريقة فاعلة في الأعوام 96| 97 وكانت النتائج طيبة.

ج| تغيير نسبة الاحتياطي القانوني بغرض التأثير على مقدرة البنوك في توفير التمويل

د| مبادلة النقد الأجنبي:

حيث يتم في هذه العملية بيع وشراء النقد الأجنبي كوسيلة للتأثير في حجم السيولة المتاحة للبنوك التجارية وتتطلب هذه العملية توفير ظروف معينة لا تتوفر في كل وقت وكل اقتصاد

ه| نوافذ البنك المركزي للتمويل:

تتكون نوافذ البنك المركزي من نافذتين هما :

i - نافذة العجز السيولي حيث يقوم البنك المركزي بلعب دور المقرض الأخير بحيث يلجأ إليه أي مصرف يواجه مشكلة عجز في السيولة .

ii - نافذة تمويل الاستثمار الغرض منها توفير التمويل بصيغة المضاربة عن طريق المزادات للبنوك وقد لعبت هذه النوافذ دوراً هاماً في تمكين بنك السودان من إدارة السيولة خلال الأعوام 1999| 2000م

أدوات السياسة النقدية غير المباشرة :

قام البنك المركزي بالتعاون مع الهيئة العليا للرقابة الشرعية للمصارف والمؤسسات المالية بابتكار نوع من الشهادات يتوافق مع الأسس الشرعية ويصلح كأداة لإدارة السيولة عن طريق تداولها في عمليات أشبه بعمليات السوق المفتوحة . وقد سمي الجيل الأول من هذه الشهادات شهادات مشاركة البنك المركزي (شمم) وشهادات مشاركة

الحكومة (شهامة). وتمثل الشهادات في أساسها نوعاً من التوريق لأصول بنك السودان ووزارة المالية واعتبر هذا التطور نقلة نوعية في إدارة السيولة في السودان. (عبد المنعم القوصي ، د ت)

2ـ الإطار التطبيقي:

2- 1 التضخم بالسودان:

تتمثل أهم الأسباب التي أدت إلى ارتفاع الأسعار في السودان خصوصاً بعد العام 2011م هو انفصال الجنوب وذهاب البترول حيث كان يمثل البترول 45٪ من موازنة السودان و90٪ من النقد الأجنبي و85٪ من الصادرات مما أثر سلباً على موازنة السودان ، كذلك التدهور الذي شهده سعر الصرف نتيجة قلة الاحتياطات الأجنبية في البلاد أدي إلى تآكل إيرادات البلاد لمقابلة الصرف على السلع المستوردة حيث أن السودان لم يستطع تنمية قطاعاته الاقتصادية خلال الفترة من 1999م (بداية تصدير البترول) إلى الفترة 2011م فترة (ذهاب البترول) مما انعكس سلباً على تردي الأوضاع الاقتصادية في البلاد فلو تم استثمار تلك المبالغ والتي تقدر بحوالي 30 مليار دولار في تنمية القطاعات الإنتاجية الأخرى (الزراعة والصناعة) لما أختل الميزان التجاري للبلاد ، ولكن نجد أن السودان قام بصرف تلك الأموال في المشاريع المساعدة لعملية التنمية المياه والصحة والتعليم والكهرباء والطرق والجسور والسدود ومشاريع مكافحة الفقر وترسيخ دعائم الحكم الفيدرالي في البلاد ولم يفطن إلى ذهاب البترول.

كذلك من الأسباب التي أدت إلى ارتفاع الأسعار في البلاد عدم تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي بالطريقة الصحيحة التي تتلاءم مع النظام الاقتصادي الإسلامي مما نتج عنه فوضى في ارتفاع أسعار السلع المحلية والمستوردة حيث نجد أن أسعار السلع ترتفع بسرعة مما يؤثر سلباً على المواطن.

2- 2 أسباب ارتفاع الأسعار بالولاية الشمالية:

الولاية الشمالية ولاية زراعية تمتلك أراضي خصبة ومياه وفيرة ومناخ يتلاءم مع زراعة مجموعة من المحاصيل النقدية والغذائية كالقمح والفول المصري والبلح

والفواكه (تقرير الأداء المالي لوزارة الزراعة بالولاية الشمالية ،2015م) ، وبالرغم من كبر حجم الأراضي الزراعية الخصبة بالولاية والتي تقدر بحوالي (14مليون فدان) إلا أن المستغل منها يمثل 12٪ وهي غير مستغلة استغلالاً أمثلاً وتواجه مجموعة من المشاكل كقلة التمويل الموجه لهذا القطاع وسوء التخطيط وارتفاع تكاليف توصيل الكهرباء وعدم استخدام الآلة وارتفاع نسبة الإعالة للمزارع والفقر الشديد الذي يتصف به مزارع الولاية وعدم الالتزام بالإرشادات الزراعية كل ذلك أدى إلى تدني مستوى الإنتاجية الأمر الذي أدى إلى هجر الزراعة والبحث عن مصدر عمل آخر للمزارع .

شهدت الولاية الشمالية ارتفاعاً حاداً في الأسعار شأنها في ذلك شأن كل ولايات السودان، هناك مجموعة من الأسباب أدت إلى ارتفاع الأسعار بالولاية الشمالية هي :- (تقارير وزارة المالية والاقتصاد والقوي العاملة بالولاية الشمالية ، 2015م)

1| موسمية الإنتاج:

تنتج الولاية مجموعة من المحاصيل الغذائية والنقدية المهمة لإنسان الولاية ، حيث تنتج البصل والطماطم في فصل الشتاء والخضروات في فصل الصيف حيث ترتفع أسعار الطماطم والبصل في فصل الصيف وتنخفض في فصل الشتاء . كما تنخفض أسعار المحاصيل الأخرى في وقت حصادها كالفول المصري مثلاً والبلح وترتفع في أيام زراعتها نسبة لندرتها في تلك الأوقات.

حيث يصل سعر ربع البصل في نهاية الصيف إلى 30 جنيهاً وأحياناً إلى 40 جنيهاً أما في موسم الشتاء يصل إلى 20 جنيهاً فقط ، أما الطماطم في فصل الصيف فيصل الكيلو إلى 20 جنيهاً أما في موسم الشتاء فيصل إلى خمسة جنيهات وأحياناً إلى 4 جنيهات أما الفول المصري فيصل في فصل الصيف إلى 170 جنيهاً وفي موسم الشتاء فيصل إلى 100 جنيه وأحياناً 85 جنيهاً وهكذا يؤثر موسم الإنتاج على الأسعار بالولاية.

2| عدم وجود أماكن للتخزين:

ندرة الأماكن لتخزين المحاصيل الغذائية بالولاية يؤدي إلى قلة إنتاج وارتفاع أسعارها ؛ حيث يعاني إنسان الولاية من وجود مخازن مبردة لتخزين محاصيلهم حيث يتخوف المزارعون من زراعة البطاطس والموز بكميات كبيرة لأن المحصولين يحتاجان لتخزين في درجة حرارة تمنع من تلفهما.

3| تكاليف الترحيل:

تأتي معظم المحاصيل الغذائية التي لا تستطيع الولاية توفيرها من العاصمة الخرطوم مما يجعل تكلفة الترحيل تكلفة إضافية لسعر السلعة حيث يأتي السكر والزيوت والألبان المجففة وبعض الخضروات من الخرطوم والولايات الأخرى مما يؤدي لارتفاع أسعارها.

نقل سلعة من منطقة إلى أخرى يؤدي إلى استيراد التضخم إلى تلك المنطقة ، فلو أرتفع سعر سلعة ما في العاصمة الخرطوم مثلا فإنها ترتفع مباشرةً في الولاية نسبة لاعتماد الولاية على المنتجات الواردة إليها من العاصمة الخرطوم .

4| الوسطاء :

تعاني الولاية من تعدد الوسطاء واحتكار بعض السلع في أيدي تجار معينين مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع عند انتقالها إلى المستهلك النهائي .

2- 3 معدلات التضخم بالولاية الشمالية:

للوقوف على حجم التضخم الذي يصيب الولاية من عام لآخر سوف نتطرق إلى حجم الرقم القياسي ومعدل التضخم لنتعرف على حدة التضخم بالولاية الشمالية

جدول رقم (1)

الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدل التضخم بالولاية الشمالية للأعوام 2009م – 2014م

العام	الرقم القياسي	معدل التضخم
2009	128.7	٪ 6.7
2010	143.3	11.3٪
2011	174.8	22٪
2012	224.9	28.7٪
2013	282	25.3٪
2014	387.1	37.3٪

المصدر : التقرير السنوي للأرقام القياسية ومعدلات التضخم للعام 2014م ، الجهاز المركزي للإحصاء ، الولاية الشمالية

تحليل الجدول رقم (1):

سجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك ارتفاعاً مستمراً خلال فترة الدراسة 2009 م – 2014م ، حيث بلغ 128.7 نقطة للعام 2009م (عام الأساس) بينما سجل 387.1 نقطة خلال العام 2014م بارتفاع مقداره 258.4 نقطة عن عام الأساس 2009م .

كما شهد العام 2014م أعلى معدل تضخم مقارنة بالأعوام 2009م ، 2010م ، 2011م ، 2012م ، 2013م لم تشهده الولاية من قبل حيث بلغ 37.3 ٪ كما هو موضح في الجدول .

لذا سوف نقوم بدراسة التضخم في العام 2014 م باعتباره أعلى معدل تضخم شهدته الولاية ونقوم بمقارنته بالعام 2013م لنوضح حدة التضخم في ذلك العام .

جدول رقم (2)

الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدل التضخم بالولاية الشمالية للعام 2014م | بالشهور

الشهر	الرقم القياسي	التغير الشهري	معدل التضخم
يناير	358.2	16.7	٪ 47.2
فبراير	354	-4.2	37.8٪
مارس	355.9	1.9	35.2٪
أبريل	361.9	6	36.4٪
مايو	363.1	1.2	37.7٪
يونيو	375.6	13.5	37.5٪
يوليو	377.4	1.8	37.6٪
أغسطس	398.1	20.7	36.9٪
سبتمبر	416	17.9	40.3٪
أكتوبر	426.8	10.8	40.6٪
نوفمبر	429.3	3.5	37.7٪
ديسمبر	429.5	2.	25.8٪

المصدر : التقرير السنوي للأرقام القياسية ومعدلات التضخم للعام 2014م ، الجهاز المركزي للإحصاء ، الولاية الشمالية

المتوسط السنوي للتضخم 37.3 ، المتوسط السنوي للرقم القياسي 387.1

تحليل الجدول رقم (2):

سجل المتوسط العام للرقم القياسي لأسعار المستهلك ارتفاعاً خلال العام 2014م ، حيث بلغ 387.1 نقطة بينما سجل 282 نقطة خلال العام 2013م بارتفاع مقداره 105.1 نقطة عن العام الماضي 2013م ؛ هذا الارتفاع ناتج من ارتفاع في

أسعار المجموعة السلعية والخدمية المتمثلة في (الأغذية والمشروبات ، التبغ ، الملابس والأحذية ، السكن ، التجهيزات والمعدات المنزلية ، الصحة ، النقل ، الاتصالات ، الترويح والثقافة ، التعليم ، المطاعم والفنادق) أنظر الجدول رقم (2).

كما سجل معدل التغير السنوي (معدل التضخم العام) في العام 2014م (37.3٪) بينما سجل 25.3٪ في العام 2013م أي بمقدار زيادة في التغير السنوي للأسعار (معدل التضخم) بلغت 12٪ مما يدل على زيادة حدة التضخم خلال العام 2014م .

نلاحظ من الجدول رقم (2) ارتفاع حدة التضخم من شهر مارس حيث سجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك 355.9 نقطة ثم بدأ في تزايد مخيف حتى شهر ديسمبر ، أما شهر فبراير فقد شهدت الأسعار انخفاضاً طفيفاً حيث سجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك 354 نقطة بانخفاض مقداره 4.2 نقطة عن شهر يناير .

جدول رقم (3)

مساهمة المجموعة السلعية والخدمية في التغير السنوي للأسعار مرتبة تنازلياً للعامين 2013م – 2014م للولاية الشمالية

المجموعة السلعية	الرقم القياسي 2013م	الرقم القياسي 2014م	التغير السنوي	معدل التضخم 2014م
النقل	289	805	516	178.6٪
المطاعم والفنادق	368.2	477.3	189.1	29.6٪
الملابس والأحذية	266.4	392.7	126.3	47.4٪
الأغذية والمشروبات	296.6	407.2	110.6	37.3٪

المجموعة السلعية	الرقم القياسي 2013م	الرقم القياسي 2014م	التغير السنوي	معدل التضخم 2014م
التبغ	213.1	299	85.9	40.3٪
التعليم	221.7	297.4	75.7	34.2٪
التجهيزات والمعدات المنزلية	280.7	354.3	73.6	26.2٪
الترويح والثقافة	806.4	857.1	58.7	6.3٪
الاتصالات	169.6	214.8	45.2	26.7٪
الصحة	351.9	382.6	38.7	8.8٪
السكن	218.8	237.1	18.3	8.3٪

المصدر : التقرير السنوي للأرقام القياسية ومعدلات التضخم للعام 2014م ، الجهاز المركزي للإحصاء ، الولاية الشمالية

معدل التضخم العام ٪37.3 للعام 2014م

تحليل الجدول رقم (3):

نلاحظ من الجدول رقم (3) أن النقل سجل أعلى مستوى ارتفاع في الأسعار خلال العام 2014م ، حيث سجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك للنقل 805 نقطة للعام 2014م بينما سجل 289 نقطة للعام 2013م بفارق 516 نقطة عن العام الماضي 2013م ؛ هذا الارتفاع ناتج من ارتفاع أسعار الوقود الذي شهدها السودان بعد ذهاب البترول مما أدى إلى ارتفاع جميع مكونات المجموعة السلعية والخدمية بالولاية حيث ارتفعت أسعار المطاعم والفنادق بمقدار 189.1 نقطة تليها مجموعة الأحذية والملبوسات بمقدار 126.3 نقطة ثم مجموعة الأغذية والمشروبات بمقدار 110.6 نقطة

ثم التبغ بمقدار 85.9 نقطة ثم التعليم بمقدار 75.7 نقطة ثم مجموعة التجهيزات والمعدات المنزلية بمقدار 73.6 نقطة ثم مجموعة الترويح والثقافة بمقدار 58.7 نقطة ثم الاتصالات بمقدار 45.2 نقطة ثم الصحة بمقدار 38.7 نقطة ثم السكن بمقدار 18.3 نقطة . هذه الموجة من الارتفاعات في الأسعار سببها الأساس هو الارتفاع في أسعار المواد البترولية البنزين والجازولين حيث ألغت الحكومة الاتحادية الدعم عن المواد البترولية بعد ذهاب البترول مما خلق سلسلة من الارتفاعات في الأسعار في جميع مكونات المجموعة السلعية والخدمية بالولاية .

2- 4 اتجاه أسعار المجموعة السلعية والخدمية في الحضر والريف:

لمعرفة التغير في الأسعار بالولاية يقوم الجهاز المركزي للإحصاء بالولاية بأخذ عينة من الأسواق تتابع من خلالها التغيرات المستمرة في الأسعار . حيث تأخذ سوق مدينة دنقلا وسوق مدينة البرقيق لقياس التغير في الأسعار في الحضر وسوق ريفي السليم وسوق ريفي كرمة لمعرفة التغيرات في الأسعار بالريف. (الجهاز المركزي للإحصاء الولاية الشمالية ، 2015م)

جدول رقم (4)

مساهمة المجموعة السلعية والخدمية في التغير السنوي للأسعار مرتبة تنازلياً للعامين 2013م – 2014م للولاية الشمالية (حضر)

المجموعة السلعية	الرقم القياسي 2013م	الرقم القياسي 2014م	التغير السنوي	معدل التضخم 2014م
النقل	227.3	628.3	401	176.4٪
المطاعم والفنادق	406.2	558.3	152.1	37.5٪
الملابس والأحذية	264.9	375.9	111	41.9٪

المجموعة السلعية	الرقم القياسي 2013م	الرقم القياسي 2014م	التغير السنوي	معدل التضخم 2014م
التعليم	226.1	330.7	104.6	46.3٪
التجهيزات والمعدات المنزلية	284.9	377.7	92.8	32.5٪
الأغذية والمشروبات	276.8	362.3	85.5	30.9٪
التبغ	155.9	200	44.1	28.3٪
الصحة	313.7	356.6	42.9	13.7٪
السكن	272.2	306.7	34.5	12.6٪
الاتصالات	165	195.4	30.4	18.4٪
الترويح والثقافة	343.9	271	72.9 -	21.2٪

المصدر : التقرير السنوي للأرقام القياسية ومعدلات التضخم للعام 2014م ، الجهاز المركزي للإحصاء ، الولاية الشمالية

الرقم القياسي العام للعام 2013م (275.2) نقطة ، معدل التضخم للعام 2013م ٪ 36.1

الرقم القياسي العام للعام 2014م (352.2) نقطة ، معدل التضخم للعام 2014م 28٪

تحليل الجدول رقم (4)

نلاحظ من الجدول رقم (4) ارتفاع المستوى العام للأسعار في الحضر في جميع مكونات المجموعة السلعية والخدمية خلال العام 2014م ماعدا مجموعة الترويح

والثقافة حيث سجلت مجموعة النقل أعلى مستوى ارتفاع في الأسعار تليها مجموعة المطاعم والفنادق ثم مجموعة الملابس والأحذية ثم التعليم ثم مجموعة التجهيزات والمعدات المنزلية ثم مجموعة الأغذية والمشروبات ثم التبغ ثم الصحة والسكن والاتصالات ، أما مجموعة الترويح والثقافة فقد شهدت انخفاضاً في الأسعار مما أثر على انخفاض معدل التضخم في الحضر في العام 2014م حيث سجل معدل التضخم 28٪ بينما سجل معدل التضخم 36.1٪ في العام 2013م بانخفاض مقداره 8.1٪ عن العام 2013م . إلا أن الاتجاه العام للأسعار في الحضر في حالة ارتفاع خلال العام 2014م حيث سجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك 352.2 نقطة بينما سجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك 275.2 نقطة في العام 2013م بارتفاع مقداره 77 نقطة عن العام 2013م .

جدول رقم (5)

مساهمة المجموعة السلعية والخدمية في التغير السنوي للأسعار مرتبة تنازلياً للعامين 2013م – 2014م للولاية الشمالية (ريف)

المجموعة السلعية	الرقم القياسي 2013م	الرقم القياسي 2014م	التغير السنوي	معدل التضخم 2014م
النقل	316.6	854.1	537.5	169.8٪
الملابس والأحذية	271.1	398.9	127.8	47.1٪
الأغذية والمشروبات	299.4	414.1	114.7	38.3٪
الترويح والثقافة	1042.1	1153.2	111.1	10.7٪
التبغ	210	299	89	42.4٪

المجموعة السلعية	الرقم القياسي 2013م	الرقم القياسي 2014م	التغير السنوي	معدل التضخم 2014م
المطاعم والفنادق	320.7	398.7	78	24.3٪
التجهيزات والمعدات المنزلية	278.8	344.2	65.4	23.5٪
التعليم	218.9	277.9	59	27٪
الاتصالات	171.1	221.4	50.3	29.4٪
الصحة	354	387	33	9.3٪
السكن	177.6	188.4	10.8	6.1٪

المصدر : التقرير السنوي للأرقام القياسية ومعدلات التضخم للعام 2014م ، الجهاز المركزي للإحصاء ، الولاية الشمالية

الرقم القياسي العام للعام 2013م (285.2) نقطة ، معدل التضخم للعام 2013م ٪ 23.3

الرقم القياسي العام للعام 2014م (396.9) نقطة ، معدل التضخم للعام 2014م 39.1٪

تحليل الجدول رقم (5)

نلاحظ من الجدول رقم (5) ارتفاع المستوى العام للأسعار في الريف في جميع مكونات المجموعة السلعية والخدمية خلال العام 2014م حيث سجلت مجموعة النقل أعلى مستوى ارتفاع في الأسعار تليها مجموعة الملابس والأحذية ثم مجموعة الأغذية والمشروبات ثم مجموعة الترويح والثقافة ثم التبغ ثم مجموعة التجهيزات والمعدات المنزلية ثم التعليم ثم الاتصالات والصحة والسكن .

كما نلاحظ أن الاتجاه العام للأسعار في الريف في حالة ارتفاع في جميع المجموعة السلعية والخدمية حيث سجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك 396.9 نقطة في العام 2014م بينما سجل 285.2 نقطة في العام 2013م بارتفاع مقداره 111.7 نقطة عن العام 2013م ؛ كذلك ارتفع معدل التضخم في الريف حيث سجل معدل التضخم ٪39.1 في العام 2014م بينما سجل معدل التضخم ٪23.3 في العام 2013م بارتفاع مقداره ٪15.8 عن العام 2013م.

5ـ2 مقارنة التضخم في الريف والحضر 2014م:

بمقارنة شدة التضخم بين الريف والحضر نلاحظ أن شدة التضخم في الريف أكبر من شدة التضخم في الحضر حيث سجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الريف 396.9 نقطة بينما سجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الحضر 352.2 نقطة بفارق 44.7 نقطة في الريف . كذلك ارتفع معدل التضخم في الريف أكبر من معدل التضخم في الحضر حيث سجل معدل التضخم في الريف ٪39.1 بينما سجل معدل التضخم في الحضر ٪28 بفارق ٪11.1 في الريف.

جدول رقم (6)

التغير السنوي لبعض أسعار السلع الاستهلاكية المختارة لعامي 2013م - 2014 م |

الأسعار بالجنية

السلعة	الوحدة	أسعار 2013م	أسعار 2014م	التغير السنوي
قمح	ربع	16.56	28.02	11.46
دقيق قمح محلى فينو	كيلو	4.71	5.69	0.98
لحم ضأن	كيلو	52.31	59.58	7.27
لبن طازج	رطل	1.90	3.08	1.18
لبن بدرة	400جرام	24.83	36.88	12.05

السلعة	الوحدة	أسعار 2013م	أسعار 2014م	التغير السنوي
زبادي	500 جرام	4.55	7.17	2.62
زيت سوداني	رطل	6.29	10.77	4.48
موز	كيلو	4.31	5.50	1.19
عدس	كيلو	10.94	16.90	5.96
طماطم	كيلو	7.88	11.23	3.35
سكر	كيلو	6.04	6.79	0.75
أسطوانة غاز	125 كجم	26.52	39.58	13.06
بامية خضراء	كيلو	5.42	13.04	7.62
برتقال أصفر	دستة	11.57	17.19	5.62
بطاطس	كيلو	6.10	6.15	0.05

المصدر : التقرير السنوي للأرقام القياسية ومعدلات التضخم للعام 2014م ، الجهاز المركزي للإحصاء ، الولاية الشمالية

تحليل الجدول رقم (6)

نلاحظ من الجدول رقم (6) ارتفاع جميع أسعار السلع الاستهلاكية لعام 2014 حيث ارتفع ربع القمح من 16.56جنيه لعام 2013م إلى 28.02 جنيهاً لعام 2014م بمقدار زيادة 11.46 جنيهاً عن العام 2013م ، كما ارتفع كيلو دقيق (الفينو) من 4.71 جنيه عام 2013م إلى 5.69 جنيهاً عام 2014م بمقدار زيادة 0.98 جنيهاً عن العام 2013م كذلك ارتفع سعر اللحم الضأن واللبن الطازج ولبن البدرة والزبادي وزيت الفول السوداني والموز والعدس والطماطم والسكر والغاز والبامية والبرتقال والبطاطس كما هو موضح في الجدول رقم (6) .

6.2 الخاتمة :

يعتبر ذهاب البترول ورفع الدعم عن المحروقات من أهم أسباب ارتفاع الأسعار بالولاية ، حيث عانت الولاية من ارتفاعٍ حاد في أسعار السلع والخدمات تأثرت به الحياة في الريف والحضر ، وتواجه الولاية مجموعة من المشاكل كانت سبباً في ارتفاع الأسعار وهي اعتماد الولاية على غيرها من الولايات في توفير احتياجاتها من المنتجات الغذائية وافتقارها لوجود مخازن لتخزين منتجاتها وتعدد الوسطاء كما تعتبر تكلفة النقل والترحيل سبباً من أسباب ارتفاع الأسعار.

التوصيات:

1) ضرورة الاستفادة القصوى من القطاع الزراعي بالولاية لزيادة الإنتاجية وتحقيق الوفرة في الإنتاج.
2) إنشاء المخازن المبردة لحفظ المنتجات الغذائية لمنع تخوف المزارعين من تلف محاصيلهم وزيادة إنتاجهم.
3) الرقابة والإشراف العام على الأسواق من قبل الولاية لمنع الاحتكار وتحسين شروط المنافسة النزيهة.
4) إنشاء مراكز البيع المخفض بالولاية لبيع السلع بسعر التكلفة الحقيقي لتخفيف حدة ارتفاع الأسعار.
5) ربط مستوى الأجور والرواتب بالولاية بالمستوى العام للأسعار فكلما زاد التضخم وجب زيادة المرتبات والأجور.
6) الحد من السلع المستوردة من الولايات الأخرى والعمل على إحلال بدائل لها بالولاية لتقليل تكلفة هذه السلع.
7) تشجيع سياسة الاكتفاء الذاتي من السلع الأساسية خصوصاً الفول المصري والقمح الذي تنتجه الولاية، وتصدير فوائض الإنتاج إلى الولايات الأخرى.

8) الاهتمام بتنويع مصادر الدخل للولاية كإدخال القطاع الصناعي إلى جانب القطاع الزراعي المنتشر بالولاية وتنظيم عمليات التعدين الأهلي حتى ينعكس ذلك إيجاباً على مستوى الدخول ومشاريع التنمية بالولاية.

9) على الحكومة الاتحادية أن تعمل على التحكم في عمليات الإصدار النقدي ورفع سعر الصرف والتنوع في مصادر الدخل القومي حتى ينعكس ذلك بالإيجاب على الولايات الأخرى.

قائمة المراجع والمصادر:

الكتب والمراجع:

1) . الفيروز آبادي، القاموس المحيط مكتب التراث في مؤسسة الرسالة للنشر، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية (1407هـ).

2) مجدي عبد الفتاح سليمان، علاج التضخم و الركود الاقتصادي في الإسلام، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع، مصر، 2002م.

3) محمد الرزاز، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الثقافة العربية، سنة (1995م).

4) نبيل الروبي، نظرية التضخم. مؤسسة الثقافة الجامعية للنشر، الإسكندرية، الطبعة الثانية ، ب ت .

5) سامي خليل، النظريات والسياسات النقدية والمالية. للدكتور: الناشر شركة كاظمة، الكويت، الطبعة الأولي ، 1982م.

6) عادل عبد المهدي ،التضخم العالمي والتخلف الاقتصادي ، معهد الإنماء العربي ، بيروت ، 1987م.

7) خالد عبد الله المصلح ، التضخم النقدي في الفقه الإسلامي ، الرياض ، ب ت .

8) محمد بن علي القري، مقدمة في النقود والبنوك. ، مكتبة دار جدة للنشر، الطبعة الأولى، عام (1417هـ).

الأوراق العلمية:

9) عبد المنعم القوصي ، ورقة عن تجربة السودان في مجال السياسة النقدية ، د ت .

التقارير:

10) تقرير الجهاز المركزي للإحصاء بالولاية الشمالية للعام 2015م.

11) تقرير وزارة الزراعة والثروة الحيوانية بالولاية الشمالية للعام 2015م.

12) تقرير الأداء المالي لوزارة المالية والاقتصاد والقوي العاملة للولاية الشمالية للعام 2015م .

أسباب إحجام الحرفيين عن الحصول على التمويل المصرفي بولاية نهر النيل

د. أحمد علي أحمد فقير ــ أستاذ مساعد

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ــ جامعة وادي النيل

الولاية الشمالية - السودان

Abstract

The study problem represented in the low rate of micro finance provided to craft sector. The main objectives of study is to find out the reasons behind the above mentioned problem . To achieve the study objective A questionnaire was designed for the sample of 53 craftsmen smithy and crafts man carpentry all over the River Nile State which has been selected randomly. Through analyzing collected data the study reached an important results that, the reluctance of Craft sector to small Finance introduced by banking system in River Nile State is due to two main factors. One of them related to craft man, and another related to banking system.

The study stated important recommendations among them the necessity of designing and implementing Technical and Administrative training programs for craft sector. Besides giving the required conditions and increasing finace as well as price of repayment.

مستخلص

تكمن مشكلة الدراسة في ضعف نسبة التمويل المقدم للقطاع الحرفي بولاية نهر النيل من جملة التمويل المخصص للمشروعات الصغيرة . وعليه هدفت الدراسة إلى معرفة أسباب عدم لجوء المشروعات الحرفية بولاية نهر النيل إلى الحصول على تمويل من النظام المصرفي لتمويل عمليات التوسع والنمو.

لتحقيـــق أهداف الدراسة قام الباحث بتصميم استبانه تم توزيعها على (53) من ورش النجارة والحدادة بولاية نهر النيل تم اختيارها عشوائياً ومن خلال جمع البيانات وتحليلها توصلت الدراسة إلى **النتائـج الآتية**:-

هنالك عوامل متعلقة بالعميل أي الحرفي تتمثل في التجارب الفاشلة لبعض الحرفيين الذين تلقوا تمويل من النظام المصرفي ،عدم معرفة الحرفي من أن مشروعه مربح أم غير مربح، عدم الثقة في نجاح المشروع لاسترداد التمويل، عدم التمكن من تسويق المنتج، وعوامل تتعلق بالبنك مقدم التمويل تتمثل في عدم كفاية التمويل المقدم من البنك ، قصر فترة السداد وبالتالي كبر حجم القسط الشهري، عدم وجود فترة سماح أو قصرها، عدم مرونة البنك في حالة الفشل عن السداد، صعوبة توفير الضمانات التي يطلبها البنك ساهمت في صغر حجم التمويل المقدم للقطاع الحرفي. وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة تقديم دورات تدريبية للحرفيين في الجوانب الفنية والإدارية، بجانب توفير الضمانات اللازمة وزيادة سقف التمويل مع زيادة فترة السداد.

مقدمة :

تعد الصناعات الصغيرة والحرفية أحد الركائز الأساسية والدعائم الأصيلة التي تقوم عليها اقتصاديات الدول. فمشروع اليوم الصغير القائم على أسس سليمة هو مشروع الغد الكبير الناجح. وتشير التحليلات الاقتصادية والاجتماعية للتجارب العالمية إلى أن الاعتماد على هذه الصناعات قد حقق انجازات هائلة خلال العقود الأخيرة . لأهمية القطاع الحرفي في الاقتصاد لا بد من اهتمام المؤسسات الأكاديمية والبحثية بدراسة مشكلات التمويل والإنتاج والتسويق التي تواجه تلك المشروعات وعلى مؤسسات الدولة المعنية بهذا الأمر يجب عليها وضع توصيات تلك الدراسات موضع التنفيذ. وتأتي هذه الورقة في إطار البحث عن مشكلات التمويل التي تواجه الحرفيين في ولاية نهر النيل.

مشكلة الدراسة :

تمثلت مشكلة الدراسة في ضعف نسبة التمويل المقدم للقطاع الحرفي بولاية نهر النيل من جملة التمويل المخصص للمشروعات الصغيرة،. ويعتبر القطاع الحرفي أكثر القطاعات حاجة إلى التمويل المصرفي تمويل عمليات التوسع والنمو لقلة الموارد الذاتية للتمويل. وتحاول هذه الدراسة أن تجد إجابات محددة **للأسئلة الآتيـة:-**

ما هي العوامل الأساسية التي تكمن وراء صغر نسبة التمويل المقدم للقطاع الحرفي بولاية نهر النيل؟

ما هي العوامل المتعلقة بالبنك والتي أدت إلى إحجام الحرفيين عن الحصول على تمويل من النظام المصرفي؟ ما هي العوامل المتعلقة بالحرفيين أنفسهم والتي أدت إلى إحجامهم عن الحصول على تمويل من النظام المصرفي ؟ هل هنالك عوامل دينية واجتماعية أدت إلى إحجام الحرفيين عن حصولهم على التمويل المصرفي ؟ .

أهداف الدراسة:

تمثلت أهداف الدراسة في الآتي:-

1) التعرف على أسباب ضعف حجم التمويل المقدم للقطاع الحرفي بولاية نهر النيل.
2) التعرف على العوامل الاقتصادية التي أدت إلى إحجام الحرفيين عن الحصول على تمويل من النظام المصرفي .
3) التعرف على العوامل الاجتماعية والدينية التي أدت إلى إحجام الحرفيين عن الحصول على تمويل من النظام المصرفي .
4) تقديم توصيات يمكن أن تساهم في حل مشكلات التمويل الحرفي بولاية نهر النيل .

فرضيات الدراسة:

بنيت هذه الدراسة على الفرضيات الآتيـة:-

1) هنالك عوامل متعلقة بالبنك أدت إلى إحجام الحرفيين عن الحصول على التمويل من النظام المصرفي بولاية نهر النيل.

2) هنالك عوامل دينية واجتماعية أدت إلى إحجام الحرفيين عن الحصول على تمويل من النظام المصرفي بولاية نهر النيل.
3) هنالك عوامل متعلقة بالحرفيين أنفسهم أدت إلى إحجامهم عن الحصول على تمويل من النظام المصرفي بولاية نهر النيل.

الدراسات السابقة:

1/ دراسة بيان (2006م) :

بعنوان دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية : ما مستوى كفاءة عمل المشروعات الصغيرة ؟ هل تلبي الطموح أم أن هنالك إشكاليات يمكن تذليلها لكي تدخل تلك المشروعات مرحلة جديدة من التحدي في سوق متبدل يحدد مقومات العمل فيه الكبار فقط ؟ . تمثلت **أهم نتائج الدراسة في الآتي :-**

1) من الناحية التنظيمية ، تبعية المشروعات الصغيرة لجهات مختلفة ولا تتبع لجهة واحدة .
2) من الناحية القانونية ، فان التشريعات والقوانين لا تحفز تلك المشروعات على الإنتاج والاستمرارية ، كالتشريع الضريبي .
3) من الناحية الإدارية ، فان مقدرات القائمين على إدارة عمليات تلك المشروعات تعكس جهلاً واضحاً بأساليب العمل الإداري والإنتاجي .
4) من الناحية المالية ، هنالك إشكاليات تتمثل في عدم الثقة بين النظام المصرفي وإدارات المشروعات الصغيرة ، ارتفاع نسبة الفوائد وصعوبة توفير الضمانات التي يطلبها البنك .

أوصت الدراسة بضرورة :

1) وجود مرجعية واحدة (هيئة تنظيم) للإشراف على المشروعات الصغيرة .
2) ربط الجانب الأكاديمي بالجانب التطبيقي ووضع برامج لتدريب القائمين على إدارات المشروعات الصغيرة .

3) التعاون مع المنظمات الدولية المتخصصة لنقل الخبرات العالمية في مجال تقوية المشروعات الصغيرة .

4) إيجاد مؤسسات لضمان قروض المشروعات الصغيرة .

5) تشجيع البحث العلمي التطبيقي ، وذلك بتوفير الدعم المالي اللازم وتعزيز التعاون بين الجامعات ووزارات الصناعة والتجارة والعمل .

2/ دراسة إيهاب (2010م) :

الدراسة بعنوان أثر تمويل المشروعات متناهية الصغر على مستوى معيشة الفئة المستهدفة.

تمثلت مشكلة الدراسة في تساؤل رئيس وهو : هل لتمويل المشروعات متناهية الصغر أثر على مستوى معيشة الفئة التي تستهدفها المؤسسات العاملة في هذا المجال، هدفت الدراسة إلى إظهار أثر تمويل المشروعات متناهية الصغر على مستوى معيشة الطبقات الفقيرة .

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي :-

1) يساعد تمويل المشروعات متناهية الصغر على زيادة دخل الفئات الفقيرة في المجتمع.

2) تمويل المشروعات متناهية الصغر يساهم بشكل مباشر في استمرارية المشروع.

كما أوصت الدراسة بضرورة تقديم دورات تدريبية لأصحاب المشروعات متناهية الصغر، وضرورة بناء جسور الثقة بين مؤسسات التمويل وأصحاب تلك المشاريع .

3/ دراسة عبد المنعم (2011م) :

البحث بعنوان تقويم تجربة التمويل الأصغر الإسلامي في السودان (2000م – 2010م) . تمثلت مشكلة البحث في التساؤلات الآتية : هل قامت الدولة بإتباع سياسات أدت إلى تخفيف حدة الفقر في السودان ؟ هل قامت مؤسسات الدولة الرسمية بالإشراف والمساهمة في الوصول إلى الشرائح المستهدفة ؟ وما هو دور بنك السودان في إصدار سياسات تعنى بالتمويل الأصغر ؟ وما مدى استجابة المصارف لتطبيق سياسات التمويل الأصغر ؟ **توصل البحث إلى عدة نتائج أهمها:-**

1) على الرغم من قيام الدولة بالإشراف والدعم للشرائح المستهدفة هنالك غياب في معايير القياس في السودان مع تباين في الجهود .
2) صغر حجم التمويل المقدم للشرائح المستهدفة مع الإشارة إلى قيام مصرف الادخار للتنمية الاجتماعية وبنك الأسرة بمنح الشرائح المستهدفة نسب مرتفعة جداً. **أوصى البحث بـ :**

1. بضرورة تطوير خدمات التمويل الأصغر من خلال تفعيل جهود الدولة على مستوى الصناديق والمؤسسات الاجتماعية ، مع الدعوة لقيام وزارة خاصة بالمشروعات الصغيرة .
2. تعديل عوائد التمويل الأصغر للمصارف بتوجيه من بنك السودان المركزي مع ضرورة نشر ثقافة الفروع المصرفية المتنقلة .
3. زيادة الوعي للعاملين في المصارف وعملاء التمويل الأصغر من أجل نشر ثقافة التمويل الأصغر .

الإطار النظري:

مفهوم الصناعات الصغيرة :

تباينت آراء المتخصصين حول تحديد مفهوم دقيق وشامل للصناعات الصغيرة، رغم أن المفهوم تحكمه معايير عدة أهمها عدد العمال ورأس المال ونوعية التقنيات المستخدمة في الإنتاج وتختلف هذه المعايير من دولة إلى أخرى. وتحصر (Sia,2011) أهم خصائص الصناعات الصغيرة في عدد العمال بين 5 – 20 عاملاً، مملوكة بواسطة الأسرة ،وفي الغالب العاملين هم من أفراد الأسرة ، محدودية الأصول وصغر المساحة ، المكون الأول لرأس المال يكون من المدخرات الخاصة والاقتراض من الأقرباء، ففي السودان يعتبر المشروع صغيراً إذا كان عدد العمال أقل من 25 عاملاً (التقرير العربي الموحد 2013م).

مفهوم التمويل الأصغر:

مؤسسة التمويل الأصغر هو منشأة أو منظمة تقوم بتقديم خدمات التمويل الأصغر. أما التمويل الأصغر يعني تزويد العائلات الفقيرة جدا بقروض صغيرة

لمساعدتهم للانخراط في نشاطات منتجة أو تنمية مشاريعهم، ويعتبر التمويل الأصغر أداة تنموية قوية للتخفيف من الفقر ورفع المستوى المعيشي، وإيجاد الفرص الوظيفية وتعزيز النمو الاقتصادي بتمليك عوامل الإنتاج للفقراء القادرين عن العمل والإنتاج ويتعذر عليهم ذلك بسبب نقص التمويل (محمد الفاتح عبد الوهاب، 2007). وعملاء التمويل الأصغر هم صغار المنتجين من شريحة الاستخدام الذاتي ذوي الدخل المحدود من تجار وبياعو طرق وحلاقون ومشغلو مطاعم صغيرة والأعمال الحرفية والصناعات اليدوية والمشاغل الصغيرة .

الأعمال الحرفية:

تضمنت السياسة التمويلية للبنك المركزي قطاع المشروعات الصغيرة تحت مصطلحات متعددة مثل قطاع الحرفيين والمهنيين وصغار المنتجين بما في ذلك الأسر المنتجة، وعرفته بحجم التمويل الممنوح لصاحب المشروع، والذي لا يتجاوز مبلغ ثلاثة ألف جنيه للعملية الواحدة (عبد المنعم، 2011). كما قامت السياسة التمويلية للعام 1996 لأول مرة بتعريف الحرفي والمهني من خلال شهادة معتمدة تثبت انضمامه لاتحاد الحرفيين وشهادة ممارسة المهنة (الطيب، 2003). أما بالنسبة لـ(ايهاب، 2010) الصناعات الحرفية تتأسس بجهود فردية غير منظمة والفرد هو الوحدة الأساسية للبنية الحرفية ، ومن ثم يكون للمهارة اليدوية قيمة أساسية في أداء العمل بعيدة عن الأسس النمطية للإدارة، وعدد العمال أقل من عشرة وتستخدم المواد الخام المحلية، ويتم التسويق من خلال الحي أو الأسرة المنتجة.

تتمثل الأعمال الحرفية غالباً في ورش النجارة والحدادة. والورشة غالباً ما يخلو العمل بها من الأسلوب العلمي وتفتقد تماماً إلى القدرات الإدارية والتنظيمية (علوب، 2003).

مشكلات التمويل في المشروعات الحرفية:

الصناعات الحرفية تعاني من ضعف وقلة منابع التمويل الذاتي والتي لا يمكن توجيهها إلا لأغراض الإنفاق قصير الأجل، حيث انخفاض حجم رأس المال

الثابت والعامل مما يعيق من قدرتها على التوسع والتطوير ويجعلها تعاني من انخفاض طاقتها الإنتاجية وعدم قدرتها على تحقيق وفورات الإنتاج(علوب، 2003) .

من أهم الأسباب التي أعاقت تجربة بنك النيلين في تمويل الصناعات الصغيرة عجز أصحاب المشروعات عن الإسهام في تكلفة التمويل ، والافتقار إلى الضمانات الكافية لأخذ التمويل (فتحية جمعة عجيل، 2015). هنالك عقبات حقيقية تواجه الصناعات الصغيرة في الحصول على التمويل أهمها ارتفاع تكلفة التمويل وتعقد إجراءات الحصول على التمويل وصعوبة تسويق المنتج (عبد العظيم ومحمود، 2014). وتختلف إشكاليات التمويل من وجهة نظر مؤسسات التمويل عنها من وجهة نظر القائمين على المشاريع الصغيرة(المحروق وايهاب، 2006). تتمثل أهم مشكلات التمويل في المشروعات الحرفية في عدم مقدرة الحرفي على تحديد حاجته الفعلية إلى التمويل، صعوبة الحصول على خدمات المؤسسات التمويلية، وقصور الوعي المالي والتمويلي لدى الحرفيين (علوب، 2003). من أهم المشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة والحرفية عدم توفر السيولة اللازمة في الوقت المناسب وعدم فاعلية عملية التسويق (Anna,2010).

إجراءات الدراسة الميدانية:

يتناول الباحث في هذا الجزء وصفاً للطريقة والإجراءات التي اتبعها في تنفيذ هذه الدراسة، يشمل ذلك وصفاً لمجتمع الدراسة وعينته، وطريقة إعداد أداتها، والطريقة التي اتبعت لتطبيقها، والمعالجة الإحصائية التي تم بموجبها تحليل البيانات واستخراج النتائج، كما يشمل تحديداً ووصفاً لمنهج الدراسة .

أولاً: منهج الدراسة

انتهج الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التحليلي القائم على اختبار الفرضيات، وأن البحوث الوصفية ترمي إلى وصف واقع المشكلات والظواهر كما هي، أي وصف ما هو كائن وتفسيره، أو تحديد الصورة التي يجب أن تكون عليها هذه الظاهرة في ظل معايير محددة مع تقديم توصيات ومقترحات من شأنها تعديل

الواقع للوصول إلى ما يجب أن تكون عليه هذه الظاهرة (لويس كاهين وآخرون ، 1995م).

ثانياً: مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في الحرفيين ممثلين في النجارين والحدادين بولاية نهر النيل أما عينة الدراسة فقد تم اختيارها بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة وتتمثل في عدد 53 من ورش النجارة والحدادة .

للخروج بنتائج دقيقة قدر الإمكان حرص الباحث على تنوع عينة الدراسة من حيث شمولها على الآتي:-

1- الأفراد حسب النوع.
2- الأفراد حسب المؤهل العلمي .
3- الأفراد حسب نوع المشروع.
4- الأفراد حسب رأس مال المشروع.

وفيما يلي وصفاً مفصلاً لأفراد عينة الدراسة وفقاً للمتغيرات أعلاه (خصائص المبحوثين):

جدول رقم (1): التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغيرات (البيانات الشخصية)

الرقم	المتغير	فئات المتغير	التكرار	النسبة ٪
1	الجنس	ذكر	53	٪ 100
		أنثى	0	٪ 0
2	المؤهل العلمي	دون الثانوي	25	٪47.2
		ثانوي	20	٪ 37.7
		بكلاريوس	6	٪ 11.3
		دبلوم عالي	2	٪3.8
		ماجستير	0	٪0
		أخرى	0	٪0

الرقم	المتغير	فئات المتغير	التكرار	النسبة ٪
3	نوع المشروع	حرفي نجارة	30	56.6٪
		حرفي حدادة	23	43.4٪
4	رأس مال المشروع (المبالغ بالجنيه)	أقل من 100,000	41	77.4٪
		100,000 – 200,000	7	13.2٪
		201,000 – 300,000	2	3.8٪
		أكثر من 300,000	3	٪5.7

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الاستبانة ، 2016م .

من الجدول رقم (1) أعلاه، والذي يبين خصائص عينة الدراسة من حيث الجنس والمؤهل العلمي ونوع المشروع ورأس مال المشروع **نلاحظ الآتي:**

أولاً: الجنس (النوع)

يبين الجدول أعلاه أن جميع أفراد العينة ذكور.

ثانياً: المؤهل العلمي

يتضح من الجدول أن عدد المبحوثين الحاصلين على مؤهل دون الثانوي (25) أي بنسبة (47.2٪)، والحاصلين على مؤهل ثانوي (20) بنسبة (37.7٪) ، بكلاريوس (6) بنسبة (11.3٪) ودبلوم عالي (2) بنسبة (3.8) ولا يوجد مؤهل بخلاف ما ذكر، مما سبق نستنتج أن معظم أفراد العينة مؤهلهم العلمي ثانوي ودون الثانوي.

ثالثاً: نوع المشروع

يبين الجدول رقم (1) أعلاه أن (30) من أفراد العينة نوع مشروعهم حرفي نجارة أي بنسبة (56.6٪) ، وأن (23) منهم نوع مشروعهم حرفي حدادةً بنسبة (43.4٪) .

رابعاً: رأس مال المشروع

نلاحظ أن عدد المبحوثين الذين رأس مال مشروعهم (أقل من 100,000ج) يمثل (41) بنسبة (77.4٪) بينما الذين رأس مال مشروعهم (100,000 إلى 200,000ج) بلغ عددهم(7) بنسبة (13.2٪) والذين رأس مال مشروعهم (201,000 إلى 300,000ج) بلغ عددهم (2) بنسبة (3.8٪) ، بينما الذين رأس مال مشروعهم (أكثر من 300,000 (بلغ عددهم (3) بنسبة (5.7٪) ، مما سبق نستنتج أن معظم أفراد العينة رأس مال مشروعهم (أقل من 100,0000ج).

التحليل الوصفي لمحاور الاستبانة:

تمثل الجداول الثلاث أدناه التحليل الوصفي لاستجابات أفراد العينة حول محاور الدراسة، وهي عبارة عن تكرارات ونسب مئوية.

جدول رقم (2): التحليل الوصفي لعبارات المحور الأول

الفرضية الأولى: هنالك عوامل متعلقة بالبنك تؤدي إلى أحجام الحرفيين عن الحصول على تمويل من النظام المصرفي:

العبارة القياسية	أوافق		لا أدري		لا أوافق	
	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪
1/ عدم كفاية التمويل المقدم من البنوك سبب في عدم حصولي على تمويل من البنك.	27	٪50.9	5	٪9.4	21	٪39.6

العبارة القياسية	آوافق		لا آدري		لا آوافق	
	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪
2/ تعتبر فترة السداد قصيرة مما يؤدي إلى كبر حجم القسط الشهري.	36	٪67.9	12	٪22.6	5	٪9.4
3/ عدم وجود فترة سماح أو قصرها إن وجدت سبب في عدم حصولي على تمويل من البنك.	30	٪56.6	17	٪32.1	6	٪11.3
4/ لم أحصل على تمويل من البنك لأنني أعتقد بان البنك غير مرن في حالة عدم التمكن من السداد لأنه سوف يلجا إلى القضاء مباشرة.	39	٪73.6	3	٪5.7	11	٪20.8
5/ لم أحصل على تمويل من البنك لأنني لم أستطع توفير الضمانات التي يطلبها البنك.	23	٪43.4	7	٪13.2	23	٪43.4
نتيجة المحور الأول	155	٪58.5	44	٪16.6	66	٪24.9

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الاستبانة ، 2016 م .

من الجدول رقم (2) أعلاه يتضح أن (58.5) من أفراد العينة يوافقون على أن هنالك عوامل متعلقة بالبنك تؤدي إلى أحجام الحرفيين على الحصول على تمويل من النظام المصرفي ، (24.9٪) من أفراد العينة لا يوافقون ، بينما (16.6) لا يدرون هل

هذه العوامل تؤثر أم لا ، مما سبق نلاحظ أن معظم أفراد العينة يوافقون على عبارات المحور أعلاه.

جدول رقم (3): التحليل الوصفي لعبارات المحور الثاني:

الفرضية الثانية: هنالك عوامل دينية واجتماعية تؤدي إلى إحجام الحرفيين على الحصول على تمويل من النظام المصرفي.

العبارة القياسية	أوافق		لا أدري		لا أوافق	
	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪
1/ لا أميل إلى الحصول على تمويل من البنك لأنني أعتقد انه من الربا المحرم.	16	٪30.2	20	٪37.7	17	٪32.1
2/ لم أحصل على تمويل من البنك لأنني أعتقد أنه من العيب اجتماعياً فعل ذلك.	8	٪15.1	5	٪9.4	40	٪75.5
نتيجة المحور الثاني	24	٪22.7	25	٪23.6	57	٪53.8

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الاستبانة ، 2016م .

من الجدول رقم (3) أعلاه يتضح أن (53.8) من أفراد العينة لا يوافقون على أن هنالك عوامل دينية واجتماعية تؤدي إلى إحجام الحرفيين على الحصول على تمويل من النظام المصرفي ، بينما (23.6٪) من أفراد العينة لا يدرون هل هذه العوامل تؤثر أم لا ، مما سبق نلاحظ أن معظم أفراد العينة لا يوافقون على عبارات المحور أعلاه. ونستخلص من ذلك عدم وجود عوامل دينية واجتماعية تؤدي إلى إحجام الحرفيين عن الحصول على تمويل من النظام المصرفي .

جدول رقم (4): التحليل الوصفي لعبارات المحور الثالث :

الفرضية الثالثة: هنالك عوامل متعلقة بالعميل تؤدي إلى إحجام الحرفيين على الحصول على تمويل من النظام المصرفي:

العبارة القياسية	أوافق		لا أدري		لا أوافق	
	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪
1/ لا أميل إلى الحصول على تمويل من البنك لأنني وقفت على تجارب الآخرين الذين حصلوا على تمويل وفشلوا في سداده.	39	٪73.6	4	٪7.5	10	٪18.9
2/ لا أميل إلى الحصول على تمويل من البنك لأنني لا أستطيع معرفة ما إذا كان مشروعي مربح أم غير مربح.	26	٪49.1	7	٪13.2	20	٪37.7
3/ لا أميل إلى الحصول على تمويل من البنك لأنني لا أثق في نجاح المشروع لاسترداد المبلغ الذي تم الحصول عليه.	27	٪50.9	7	٪13.2	19	٪35.8
4/ لم أحصل على تمويل من البنك لأنني غير متأكد من تسويق المنتج لان الطلب عليه موسمي.	30	٪56.6	7	٪13.2	16	٪30.2
5/ / لم أحصل على تمويل من البنك لأنني لا أريد توسيع أعمالي قد لا أتمكن من إدارته بصورة جيدة	24	٪45.3	3	٪5.7	26	٪49.1
نتيجة المحور الثالث	**146**	**55.1**	**28**	**٪10.6**	**91**	**٪34.3**

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الاستبانة ، 2016م .

من الجدول رقم (4) أعلاه يتضح أن (55.1) من أفراد العينة يوافقون على أن هنالك عوامل متعلقة بالعميل تؤدي إلى إحجام الحرفيين على الحصول على تمويل من النظام المصرفي، بينما (34.3٪) من أفراد العينة لا يوافقون ، و(10.6) لا يدرون هل هذه العوامل تؤثر أم لا ، مما سبق نلاحظ أن معظم أفراد العينة يوافقون على عبارات المحور أعلاه.

تحليل البيانات وتفسير النتائج :

أداة الدراسة:

أداة البحث عبارة عن الوسيلة التي يستخدمها الباحث في جمع المعلومات اللازمة عن الظاهرة موضوع الدراسة. ويوجد العديد من الأدوات المستخدمة في مجال البحث العلمي للحصول على المعلومات والبيانات اللازمة للدراسة. وقد اعتمد الباحث على الاستبانة كأداة رئيسية لجمع المعلومات من عينة الدراسة.

وصف الاستبانة:

احتوت الاستبانة على قسمين رئيسين:

القسم الأول: تضمن أسئلة عن البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة، حيث يحتوي هذا الجزء على أسئلة حول الجنس (النوع)، المؤهل العلمي ، نوع المشروع ، رأس المال .

القسم الثاني: يحتوي هذا القسم على عدد (12) سؤالاً، طلب من أفراد عينة الدراسة أن يحددوا استجابتهم عما تصفه كل عبارة وفق مقياس ليكارت الثلاثي المتدرج الذي يتكون من ثلاث مستويات (أوافق، لا أدري، لا أوافق).

الأساليب الإحصائية المستخدمة :

لتحقيق أهداف الدراسة وللتحقق من فرضياتها، تم استخدام الأساليب الإحصائية **الآتية:-**

1- التوزيع التكراري للإجابات.
2- النسب المئوية.
3- الوسط الحسابي.
4- اختبار مربع كاي لدلالة الفروق.

للحصول على نتائج دقيقة قدر الإمكان، تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS والذي يشير اختصاراً إلى الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Sciences .

تطبيق أداة الدراسة:

لجأ الباحث بعد توزيع الاستبيان على عينة الدراسة المقررة إلى تفريغ البيانات والمعلومات في الجداول التي أعدها الباحث لهذا الغرض، حيث تم تحويل المتغيرات الاسمية (أوافق، لا أدري ، لا أوافق) حسب الأوزان **الآتية:**

أوافق	وزنها	3
لا أدري	وزنها	2
لا أوافق	وزنها	1

ويمكن حساب الوسط الفرضي كالآتي :-

$$\text{الوسط الفرضي} = \frac{\text{مجموع الأوزان}}{\text{عددها}} = \frac{3 + 2 + 1}{3} = 2$$

الوسط الحسابي يستخدم لوصف البيانات أي لوصف اتجاه المبحوثين نحو العبارة هل هو سلبي أم إيجابي للعبارة فإذا زاد الوسط الحسابي الفعلي عن الوسط الحسابي الفرضي (2) فهذا يعنى أن اتجاه إجابات المبحوثين إيجابي للعبارة أي يعني الموافقة على العبارة أما إذا كان الوسط الفعلي أقل من الفرضي دل ذلك على عدم موافقة أفراد العينة على العبارة، أما إذا كان الوسط الحسابي الفعلي مساوٍ للوسط الفرضي أو قريباً منه في هذه الحالة لا يمكن معرفة اتجاه المبحوثين حول العبارة بصورة قاطعة كما يتضح أنها تمثل القيمة الوسطى لخيارات الإجابة أي عبارة المحايدة. ولاختبار تكرارات إجابات المبحوثين هل هي في الاتجاه السلبي أم في الاتجاه الإيجابي استخدم اختبار مربع كأي لجودة التطابق (ديويلوفان دالين ، 1987م).

كما يتم الحصول على درجة الحرية وهي (عدد الإجابات في السؤال –1) ولمعرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين الإجابات المتوقعة و المشاهدة لكل عبارة (سؤال) على حدة تتم مقارنة قيمة اختبار كاي تربيع المحسوبة بالجدولية (المستخرجة

من جدول كاي تربيع عند درجة حرية تلك العبارة) فإذا كانت قيمة الاختبار المحسوبة أكبر من الجدولية دل ذلك على وجود فروق بين المتوقع والمشاهد ، كما أن القيمة الاحتمالية (P-V or Sig)) بصورة مباشرة تحدد ما إذا كان هنالك فروق ذات دلالة إحصائية بين التكرارات المتوقعة والتكرارات المشاهدة وذلك بمقارنة القيمة الاحتمالية بمستوى معنوية(0.05) (حيث أن القيمة الاحتمالية تمثل قيمة الخطأ المسموح بها في نتائج الاختبار والقيمة 5٪ هي القيمة المستخدمة في معظم البحوث) فإذا كانت القيمة الاحتمالية أقل من 0.05 فهذا يدل على أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين التكرارات المشاهدة والتكرارات المتوقعة ، وفى هذه الحالة نقارن الوسط الحسابي الفعلي للعبارة بالوسط الفرضي فإذا كان الوسط الفعلي (المشاهد أي المحسوب من الإجابات الفعلية للمبحوثين) أكبر من الوسط الفرضي هذا يعني أن الفروق لصالح العبارة الإيجابية (أوافق) لأنها تأخذ الوزن الأكبر وهذا يمثل دليل كافٍ على موافقة المبحوثين على العبارة أما إذا كان الوسط الفعلي أقل من الوسط الفرضي فهذا دليل على عدم موافقة المبحوثين على العبارة أي أن الفروق لصالح عبارات عدم الموافقة (لا أوافق) .

مناقشة واختبار صحة الفرضيات:

مناقشة الفرضية الأولى:

هنالك عوامل متعلقة بالبنك تؤدي إلى أحجام الحرفيين على الحصول على تمويل من النظام المصرفي:

جدول رقم (5): يوضح الوسط الحسابي والانحراف المعياري والقيمة الاحتمالية لمربع كاي لفقرات محور فرضية الدراسة الأولى:

العبارة القياسية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة الاختبار	مستوى الدلالة	الاتجاه	الاستنتاج
1/ عدم كفاية التمويل المقدم من البنوك سبب في عدم حصولي على تمويل من البنك.	**2.11**	**95.**	**14.6**	**0.001**	أوافق	دالة إحصائياً
2/ تعتبر فترة السداد قصيرة مما يؤدي إلى كبر حجم القسط الشهري.	**2.58**	**.66**	**29.92**	**0.000**	أوافق	دالة إحصائياً
3/ عدم وجود فترة سماح أو قصرها إن وجدت سبب في عدم حصولي على تمويل من البنك.	**2.45**	**.69**	**16.34**	**0.000**	أوافق	دالة إحصائياً
4/ لم أحصل على تمويل من البنك لأنني أعتقد بان البنك غير مرن في حالة عدم التمكن من السداد لأنه سوف يلجا إلى القضاء مباشرة.	**2.53**	**.82**	**40.45**	**0.000**	أوافق	دالة إحصائياً
5/ لم أحصل على تمويل من البنك لأنني لم أستطع توفير الضمانات التي يطلبها البنك.	**2.00**	**.94**	**9.66**	**0.008**	لا أدري	دالة إحصائياً
نتيجة الفرضية الأولى	**.332**	**.85**	**78.2**	**0.000**	**أوافق**	دالة إحصائياً

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الاستبانة، 2016م.

من الجدول رقم (5) نلاحظ أن جميع القيم الاحتمالية أقل من مستوى المعنوية (0.05) وهذا يعنى أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية في توزيع استجابات أفراد العينة على خيارات الإجابة المختلفة (أوافق، لا أدري، لا أوافق) أي أن إجابات أفراد العينة تتحيز لعبارة دون غيرها ، و بالرجوع للأوساط الحسابية نجدها كبر من الوسط الفرضي وهذا يدل على أن إجابات أفراد العينة كانت تتحيز لعبارة الموافقة أي أن معظم أفراد العينة كانوا موافقين على عبارات المحور أعلاه .

كما نجد الانحراف المعياري لهذه العبارات يتراوح ما بين (0.66 – 0.95) وهذا يشير إلى تجانس إجابات المبحوثين.

ما سبق يؤكد تحقق صحة فرضية الدراسة الأولى التي تنص على أن هنالك عوامل متعلقة بالبنك تؤدي إلى أحجام الحرفيين على الحصول على تمويل من النظام المصرفي.

مناقشة الفرضية الثانية:

هنالك عوامل دينية واجتماعية تؤدي إلى إحجام الحرفيين على الحصول على تمويل من النظام المصرفي.

جدول رقم (6): يوضح الوسط الحسابي والانحراف المعياري والقيمة الاحتمالية لمربع كاي لفقرات محور فرضية الدراسة الثانية:

العبارة القياسية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة الاختبار	مستوى الدلالة	الاتجاه	الاستنتاج
1/ لا أميل إلى الحصول على تمويل من البنك لأنني أعتقد انه من الربا المحرم.	1.98	.80	0.491	0.782	لا أوافق	غير دالة إحصائياً
2/ لم أحصل على تمويل من البنك لأنني أعتقد أنه من العيب اجتماعياً فعل ذلك.	1.40	.74	42.60	0.000	لا أوافق	دالة إحصائياً
نتيجة الفرضية الثانية	1.69	.82	19.94	0.000	لا أوافق	دالة إحصائياً

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الاستبانة ، 2016م

من الجدول رقم (6) نلاحظ أن القيمة الاحتمالية للعبارة الأولى أكبر من مستوى المعنوية (0.05) وهذا يعنى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في توزيع استجابات أفراد العينة على خيارات الإجابة المختلفة (أوافق، لا أدري، لا أوافق) أي أن إجابات أفراد العينة تتوزع بصورة متساوية (منتظمة)، كما نلاحظ أن القيمة الاحتمالية للعبارة الثانية أقل من مستوى المعنوية (0.05) وهذا يعنى أنه توجد فروق ذات

دلالة إحصائية في توزيع استجابات أفراد العينة على خيارات الإجابة المختلفة (أوافق، لا أدري، لا أوافق)، و بالرجوع للوسط الحسابي نجده أقل من الوسط الفرضي وهذا يدل على أن إجابات أفراد العينة كانت تتحيز لعبارة عدم الموافقة أي أن معظم أفراد العينة كانوا غير موافقين على هذه العبارة، وبصورة عامة نجد أن القيمة الاحتمالية للفرضية الثانية أقل من مستوى المعنوية (0.05) وهذا يعنى أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في توزيع استجابات أفراد العينة على خيارات الإجابة المختلفة (أوافق، لا أدري، لا أوافق)، و بالرجوع للوسط الحسابي نجده أقل من الوسط الفرضي وهذا يدل على أن إجابات أفراد العينة كانت تتحيز لعبارة عدم الموافقة أي أن معظم أفراد العينة كانوا غير موافقين على هذه الفرضية.

كما نجد الانحراف المعياري لهذه العبارات يتراوح ما بين (0.74 – 0.80) وهذا يشير إلى تجانس إجابات المبحوثين. ما سبق يؤكد عدم تحقق صحة فرضية الدراسة الثانية التي تنص على أن هنالك عوامل دينية واجتماعية تؤدي إلى إحجام الحرفيين على الحصول على تمويل من النظام المصرفي. **ونستخلص من ذلك عدم وجود عوامل اجتماعية ودينية تؤدي الى إحجام الحرفيين عن الحصول على تمويل من النظام المصرفي بولاية نهر النيل .**

مناقشة الفرضية الثالثة:

هنالك عوامل متعلقة بالعميل تؤدي إلى إحجام الحرفيين على الحصول على تمويل من النظام المصرفي:

جدول رقم (7): يوضح الوسط الحسابي والانحراف المعياري والقيمة الاحتمالية لمربع كاي لفقرات محور فرضية الدراسة الثالثة:

العبارة القياسية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة الاختبار	مستوى الدلالة	الاتجاه	الاستنتاج
1/ لا أميل إلى الحصول على تمويل من البنك لأنني وقفت على تجارب الآخرين الذين حصلوا على تمويل وفشلوا في سدادها.	.552	.80	39.66	0.000	لا أوافق	دالة إحصائياً
2/ لا أميل إلى الحصول على تمويل من البنك لأنني لا أستطيع معرفة ما إذا كان مشروعي مربح أم غير مربح.	2.11	.93	10.68	0.005	لا أوافق	دالة إحصائياً
3/ لا أميل إلى الحصول على تمويل من البنك لأنني لا أثق في نجاح المشروع لاسترداد المبلغ الذي تم الحصول عليه.	2.15	.93	11.47	0.003	لا أوافق	دالة إحصائياً
4/ لم أحصل على تمويل من البنك لأنني غير متأكد من تسويق المنتج لأن الطلب عليه موسمي.	2.26	.90	15.21	0.000	لا أوافق	دالة إحصائياً
5/ لم أحصل على تمويل من البنك لأنني لا أريد	1.96	.98	18.38	0.000	لا أوافق	دالة إحصائياً

العبارة القياسية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة الاختبار	مستوى الدلالة	الاتجاه	الاستنتاج
توسيع أعمالي قد لا أتمكن من إدارته بصورة جيدة .						
نتيجة الفرضية الثالثة	2.21	.92	78.94	0.000	لا أوافق	دالة إحصائياً

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الاستبانة ، 2016م

من الجدول رقم (7) نلاحظ أن جميع القيم الاحتمالية أقل من مستوى المعنوية (0.05) وهذا يعنى أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية في توزيع استجابات أفراد العينة على خيارات الإجابة المختلفة (أوافق، لا أدري، لا أوافق) أي أن إجابات أفراد العينة تتحيز لعبارة دون غيرها، و بالرجوع للأوساط الحسابية نجدها أكبر من الوسط الفرضي وهذا يدل على أن إجابات أفراد العينة كانت تتحيز لعبارة الموافقة أي أن معظم أفراد العينة كانوا موافقين على عبارات المحور أعلاه.

كما نجد الانحراف المعياري لهذه العبارات يتراوح ما بين (0.80 – 0.93) وهذا يشير إلى تجانس إجابات المبحوثين. ما سبق يؤكد تحقق صحة فرضية الدراسة الثالثة التي تنص على أن هنالك عوامل متعلقة بالعميل تؤدي إلى إحجام الحرفيين على الحصول على تمويل من النظام المصرفي.

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية :

1/ معظم الحرفيين عينة الدراسة مؤهلاتهم العلمية دون الشهادة السودانية.

2/ 75٪ من المشروعات الحرفية عينة الدراسة رأسمالها أقل من مائة ألف جنيه.

3/ أسباب إحجام الحرفيين عن الحصول على التمويل المصرفي تتمثل في الآتي:

- عدم كفاية المبلغ المحدد من قبل البنك المركزي كأعلى سقف للتمويل الأصغر.
- قصر فترة السداد حيث لا تتجاوز الثلاث سنوات وبالتالي كبر حجم القسط الشهري.
- عدم وجود أو قصر فترة السماح للتمويل المقدم من البنك إن وجدت.
- عدم مرونة البنك في حالة الفشل في السداد لأي سبب من الأسباب ومن المتوقع أن يلجأ البنك الى القضاء مباشرة.
- عدم مقدرة الحرفي في معظم الأحيان في تقديم الضمانات التي يطلبها البنك.
- التجارب الفاشلة لبعض الحرفيين تلقوا تمويل من البنك في السابق وعجزوا عن سداده.
- عدم وجود نظام محاسبي يمكن الحرفي من حساب أرباحه.
- عدم التمكن من تسويق المنتج لا يشجع الحرفي اللجوء إلى النظام المصرفي من اجل الحصول على التمويل لعجزه المتوقع عن السداد.

4/ لا توجد أسباب اجتماعية أو دينية لإحجام الحرفيين عن الحصول على تمويل من النظام المصرفي لأغراض التوسع والنمو.

التوصيـــات:

أوصت الدراسة بالآتي :-

1/ ضرورة تنظيم دورات تدريبية للحرفيين بالولاية تتبناها مؤسسة نهر النيل للتمويل الأصغر بالتعاون مع الكليات المختلفة بجامعات الولاية في المجالات الآتية:

- النواحي الفنية وهي المتعلقة بالإنتاج.
- النواحي الإدارية من تخطيط ورقابة وتنظيم.
- النواحي المحاسبية من خلال تصميم نظام تكاليف يمكن من حساب التكلفة بدرجة عالية من الدقة وكذلك النظام المحاسبي المالي للمشروعات الفردية. وأن تكون شهادات التدريب من المتطلبات الأساسية عند طلب التمويل.

- ضرورة تقديم محاضرات لتوعية الحرفيين وتعريفهم بأهمية الادخار والاستثمار وضرورة توظيف جزء من الأرباح السنوية لتطوير الحرفة .

2/ ضرورة رفع سقف التمويل المقدم للمشروعات الحرفية وتمييزها عن القطاعات الأخرى لأهمية هذا القطاع.

3/ ضرورة العمل على زيادة فترة السداد وتخفيض القسط الشهري للمشروعات الحرفية ما أمكن .

4/ ضرورة منح فترة سماح مناسبة للمشاريع الحرفية .

5/ ضرورة مطالبة الحرفيين بدراسة جدوى من جهة معتمدة عند التقدم للحصول على التمويل من النظام المصرفي .

6/ ضرورة أن تقوم الولاية ممثلة في وزارة المالية ومؤسسة نهر النيل للتمويل الأصغر في إنشاء صندوق لضمان قروض المشروعات الحرفية .

7/ ضرورة أن تبادر الولاية في تأسيس مؤسسة لتسويق منتجات المشروعات الصغيرة ويمكن أن تتبع لمؤسسة نهر النيل للتمويل الأصغر معنية بإنشاء معارض دائمة في محليات الولاية المختلفة لمنتجات المشروعات الصغيرة بما فيها المشروعات الحرفية .

8/ ضرورة إنشاء مجمعات صناعية للمشروعات الحرفية في محليات الولاية المختلفة تقوم حكومة الولاية في توفير الخدمات الأساسية فيها من مياه وكهرباء وشوارع معبّدة وخدمات بنوك وغيرها .

قائمة المراجع والمصادر:

أولاً: المراجـع

1. أيمن سليمان مزاهرة وآخرون، إدارة المشروعات الصغيرة، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 2002م.
2. صفوت عبد السلام عوض الله، اقتصاديات الصناعات الصغيرة ودورها في تحقيق التصنيع والتنمية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993م.

3. محمد حامد علوب، الصناعات الصغيرة والحرفية في مصر المقومات والمعوقات (د.ن)، القاهرة، 2003م.

ثانياً: البحوث

1. ايهاب طلعت الشايب، مشكلات المشروعات الحرفية، رسالة ماجستير منشورة، جامعة عين شمس، القاهرة، 2010م .

2. بيان حرب ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، المجلد 22، العدد الثاني، 2006م.

3. ديويلوفان دالين ، مناهج البحث في علم النفس ، ترجمة محمد نبيل القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، 1987م .

4. فتحية جمعة عجيل، بحث عن دور مجموعة بنك النيلين للتنمية الصناعية في تمويل الصناعات الصغيرة في السودان، جامعة الخرطوم، 2015م.

5. لويس كاهين واخرون ، منهج البحث في العلوم الاجتماعية والتربوية ، ترجمة كوثر حسين ، القاهرة ، الدار العربية للنشر والتوزيع ، 1995م .

6. عبد العظيم سليمان ومحمود محمد عبد العزيز، ورقة بحثية بعنوان دور التمويل الأصغر في تنمية وتطوير الصناعات الصغيرة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2014م .

7. عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، بحث بعنوان تقويم تجربة التمويل الأصغر الإسلامي في السودان خلال الفترة 2000- 2010م، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي، الدوحة، 2011م .

ثالثاً : المصادر اللغة الانجليزية

1. Anna Burmaister, The biggest problems facing small business today,OD Blog , 2010.

2. Sumaer T.Pike , Social Science Research ,Financial problems of small Business,2011.

اتجاهات معلمي مرحلة الأساس بمحلية مروي نحو الثواب والعقاب وعلاقتهما ببعض المتغيرات – الولاية الشمالية - السودان

إعداد د.مجذوب أحمد محمد أحمد قمر
كلية التربية – جامعة دنقلا- قسم علم النفس
و د.عبد القادر آدم حسن مكي
كلية التربية - جامعة دنقلا – قسم العلوم التربوية

Abstract

The aim of this study is to identify the Primary teachers' attitudes towards reward and punishment styles Marawi local Northern State - Sudan, and then to the effect of some variables, (Gender, training, years of experience, educational qualification), The descriptive analytical method was used in this study, The sample of this study consisted of (248) male and female teachers which represents (20%) of (496) teachers the original society, chosen by the stratified random , To fulfill the aim of the research, a scale of (26) items, The data then analyzed using mean, standard deviation, T-test, ANOVA. Results showed: That teachers (Primary School) using the styles of reward and punishment moderately, The results also showed statistically significant differences in the style of reward attributed variables gender and years of experience in favor of females and ten years or more, There are also significant differences in the style punishment attributed variables (training, years of experience, educational qualification) and in favor of the trainer, and five years or more, above the university, While there are no significant differences in the style of reward attributed to differences variables (training, qualification), There are also no significant differences in the style punishment due to differences variables (gender), Finally, in the light of the study results and discussion the researcher suggested some recommendations.

Key words: Local Marawi - Northern State - reward and punishment

مستخلص

هدفت هذه الدّراسة إلى معرفة اتجاهات معلمي مرحلة الأساس نحو آسلوبي الثواب والعقاب بمحلية مروي – الولاية الشمالية السودان. بالإضافة إلى تأثير بعض المتغيرات، (النوع الاجتماعي، التدريب، سنوات الخبرة، المؤهل العلمي)، وقد استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي. بلغت عينة الدراسة (248) معلماً ومعلمة للعام الدراسي(2015- 2016)، وهي تمثل نسبة(20٪) من مجتمع الدراسة البالغ(496)، تم اختيارهم عن طريق العينة العشوائية الطبقية. أعد الباحثان أداة لقياس أسلوب الثواب و العقاب مكونة من (26) فقرة. تم تحليل البيانات باستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار(ت) وتحليل التباين. أظهرت النتائج: أن معلمي مرحلة الأساس بمحلية مروي يستخدمون أسلوب الثواب والعقاب بدرجة متوسطة. كذلك أظهرت النتائج فروقاً ذات دلالة إحصائية في أسلوب الثواب تُعزى لمتغيرات النوع الاجتماعي وسنوات الخبرة ولصالح الإناث و عشر سنوات فأكثر. كذلك توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أسلوب العقاب تُعزى لمتغيّرات التدريب، سنوات الخبرة، المؤهل العلمي ولصالح المدرّب، وخمس سنوات فأكثر، وفوق الجامعة. بينما لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أسلوب الثواب تُعزى لمتغيّرات التدريب، المؤهل العلمي. كذلك لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أسلوب العقاب تُعزى لمتغيّرات النوع الاجتماعي. وأخيراً على ضوء نتائج الدراسة ومناقشة الباحثين خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات.

الكلمات المفتاحية: محلية مروي- الولاية الشمالية- الثواب والعقاب.

المقدّمة:

يُعدّ المعلم الركن الأساس في العملية التعليمية، فهو يؤدي دوراً قيادياً بارزاً في العملية التربوية، ويتحمل عبئاً كبيراً في سبيل إكساب تلاميذه العلم والمعرفة والمهارة، وتزويدهم بالخبرات داخل الفصول وخارجها. وليس هناك خلاف حول أهمية دوره الفعال، فهو المثل الأعلى والقدوة الصالحة لتلاميذه، حيث تؤثر جوانب شخصيته في كثير من الأنماط السلوكية التي يمارسها تلاميذه، ولا يستطيع أحد أن ينكر الدور الذي يؤديه المعلم في حياة الطفل في المدرسة، فهو الذي يساعد على التطور في الاتجاه السليم، وهو الذي يوجه القوة الطبيعية التوجيه الصحيح، ويهيئ القوة المكتسبة من البيئة التعليمية الملائمة، حتى تتجه محصلة مجهودات الطفل الاتجاه النافع.(أبو سالم، 2014)

تُعدّ التربية من أهم المواضيع التي يتناولها علماء الاجتماع وعلماء النفس ونجدها في اهتمامات الكثير من الباحثين والدارسين والمتخصصين في علم الاجتماع والتربية لما لها من أهمية في تقدم المجتمع وازدهاره، واعتبرتها جميع الأمم على أنها مهمة للغاية وخاصة بعد إدراكها أنها الوسيلة الوحيدة لتنمية قدرات الإنسان الجسدية والعقلية والنفسية والاجتماعية، ونظراً للثورة المعلوماتية والتكنولوجية التي أحدثت تغيرات في مجتمعاتنا العربية والإسلامية في كثير من التوجهات الفكرية والعلمية التي تساهم في تغيير الشخصية الإنسانية، ويساعد التعليم على تنمية المجتمع إلى الأفضل من خلال المؤسسات الاجتماعية والتربوية التي تعمل على تعليم التلميذ، وهي المؤسسات الأولى التي يضطلع بها المتعلم والتي يكتسب منها العادات والقيم والتوجهات التي تنمي لديه مجموعة من الأفكار والآراء واتخاذ القرارات كمصدر لتحقيق حياته إلى الأفضل وحسن التصرف والتكيف مع بيئته الاجتماعية التي تمكنه من مسايرة العصر والتغلب على الصعوبات التي تواجهه في حياته اليومية. (عثمان، 2013)

منذ بداية القرن العشرين ظهرت عدة نظريات عرفت بنظريات التعلم لأنها قامت على مبدأ رئيس هو أن السلوك كان تكيفي أو غير تكيفي متعلم، و التعلم

يحدث بفعل الظروف البيئية و بخاصة الظروف التي تلي السلوك، ولعل الأساس في نظريات التعلم هو أن السلوك الذي تكون نتائجه مرضية هو الذي يتعلمه الفرد، أي السلوك الظاهر، ولم تركز على ما يدور داخل الجسد و قد عرفت بالنظريات السلوكية، و من أشهر علماء هذه النظرية إيفان بافلوف ، جون واطسون ، وبوروس سكنر.

إنّ التعزيز أو الثواب يُعدّ من أهم العمليات التربوية التي يلجأ إليها معلمي المرحلة الابتدائية من أجل رفع مستوى التحصيل الدراسي لتلاميذ هذه المرحلة، ولأن طبيعة التعلم تفرض استخدام التعزيز الممثل في الثواب والعقاب، حيث يعتمد المعلم في هذه المرحلة على الثواب مثل المدح والثناء، وأما بخصوص العقاب فيعتمد المعلم على الضرب أو التوبيخ، لأن تلاميذ هذه المرحلة يحتاجون إلى التطور في الجانب التربوي.

يُعدّ العقاب من أكثر الوسائل شيوعاً واستخداماً في المدارس من أجل ضبط سلوك التلاميذ، وما يزال من أكثر الوسائل شيوعاً واستخداماً في الوقت الحالي في الدول النامية، بشكل خاص أكثر من استخدام الثواب، (حين لا تفلح القدوة ،ولا تفلح الموعظة ، فلابد من علاج حاسم يضع الأمور في وضعها الصحيح)، فبالرغم من إيجاد وسائل بديلة عن الضرب مازال المعلمون يستخدمونه، مع إن الغالبية من ذوي العلاقة بهذه القضية يشكك في جدوى العقاب (ينصح بعدم اللجوء إليه إلا بعد فشل الإجراءات الايجابية – الثواب- بشكل عام) وتدعو إلى إيجاد البدائل الملائمة منطلقاً من)أن مهمة المدرسة الاجتماعية والأكاديمية تجعل من التلميذ إنساناً متكاملاً وفاعلاً في مجتمعه)، وتسعى المدرسة بوسائلها المختلفة إلى تحقيق الأهداف التربوية والتعليمية المرجوة، وإلى تعديل سلوك المتعلمين، كما تُعد الإدارة المدرسية الركيزة الأساسية في إحداث التعديل وإجرائه في الوقت الذي يحمل فيه التلميذ العديد من السلوكيات التي اكتسبها من خلال تفاعله مع المجتمع على نحو عام، ومن خلال تفاعله مع أقرانه في المدرسة على وجه الخصوص، في وقت يعتقد فيه أن تلك السلوكيات التي اكتسبها بأنها صحيحة ومقبولة. (بابكر، 2014)

يرى أبو جادو(2001) إن العقاب يشير إلى العملية السلوكية التي تعمل فيها المثيرات البيئية التي تحدث بعد السلوك على تقليل احتمالات حدوثه في المستقبل ويسمى المثير الذي يضعف السلوك إذا حدث بعده بالمثير العقابي. والعقاب قد يتم عن طريق إضافة مثير منفر بعد السلوك مباشرة وهذا العقاب يسمى بالعقاب من النوع الأول أو قد يتم عن طريق إزالة مثير إيجابي ويسمى هذا النوع من العقاب بالعقاب من النوع الثاني. ولما كانت سيئات العقاب كثيرة فإن المبدأ الأساس في تعديل السلوك هو الإكثار من الثواب والتقليل من العقاب.

يختلف العقاب في المدرسة باختلاف شخصية المعلمين، إذ نجد البعض من يكتفي تجاهل المتعلم وإبقاءه في مؤخرة القسم دون الاهتمام به، أو الرد على تدخلاته، وكأنه عنصر غير موجود ويكون هذا التصرف من المعلم نتيجة لاستيائه من سلوكيات المتعلم بينما يتجه البعض إلى ممارسة الشتائم والألفاظ الجارحة والسخرية كرد فعل للاستجابة الخاطئة و السلوكيات غير السوية التي تصدر عن المتعلم. (ذهبية، 2011)

اختلفت رؤى النظريات النفسية حول استخدام العقاب في التربية ففي حين نجد أن بعض النظريات أكدت على أن العقاب لا أثر له على الإطلاق ولا فائدة ترجى منه في العملية التعليمية. نجد أن هناك نظريات أخرى أكدت على أن العقاب له دور أساس في كف السلوك غير المرغوب فيه وتعديله، ففي حين نادى (ثورنديك) صاحب النظرية الارتباطية بأن التعليم عبارة عن ارتباطات بين المثيرات والاستجابات وأن المران والتكرار أساس للتعليم وأن الثواب يساعد على تقوية الارتباطات وأن العقاب يضعفها قليلاً، أو لا أثر له، نجد أن دراسات بعض تلاميذ (ثورنديك) جاءت بنتائج تتعارض مع ما توصل إليهم أستاذهم حيث أكدت دراسات (نلتون) أن العقوبة تؤدي إلى قلة تكرار الاستجابة، وكشف (ستيفنز) أن أثر العقوبة أقوى من أثر الإثابة في حالة الارتباطات القوية. (الغريب، 1977)

أمّا (سكنر) صاحب النظرية الاشتراطية في التعلم فقد طالب باعتماد تعديل السلوك على الإثابة وليس على العقوبة وينصح بتجاهل المعلم للسلوك غير المرغوب فيه وعدم التعليق عليه، أي أن يطالب باستبعاد العقوبة قدر الإمكان أو على الأقل استخدامها في أضيق الحدود، وعلى النقيض من ذلك جاءت المدرسة السلوكية لتؤكد على أثر العقاب في تعديل السلوك حيث أشار (جاثري) إلى أن نتائج العقاب بالنسبة للمتعلم مماثلة لنتائج الثواب وأن العقاب المستمر يزيد وظيفة الدافع الذي يعمل على إزالة المثيرات التي تنتج السلوك المعاقب(جابر، 1978).

فالثواب والعقاب من الموضوعات التي حظيت بالدراسة من قبل الباحثين نسبةً لأهميته وأثره في العملية التعليمية. فقد تناولته الدراسات السابقة من زوايا متعددة منها مقام به مرتضي (2015) بدراسة كان الهدف منها الثواب والعقاب في الأسرة ورياض الأطفال وتأثيرها في التفاعل الاجتماعي للأطفال، على عينة مكونة من(600) طفلاً وطفلة ووالديهم ومعلماتهم، وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الثواب والعقاب في رياض الأطفال والتفاعل الاجتماعي، ووجود فروق في الثواب والعقاب لدى المعلمات تبعاً لمتغير الجنس في الثواب ولصالح الإناث، أما العقاب فلا توجد فيه فروق.

هدفت دراسة بابكر(2014)، إلى معرفة فعالية استخدام الإدارة المدرسية لأساليب الثواب والعقاب واتجاهاتهم نحوها، على عينة مكونة من (15) موجهاً بوزارة التربية والتعليم بولاية القضارف، وتوصلت الدراسة إلى أنّ الثواب يحفز التلاميذ على التزام السلوك القويم قولاً وعملاً، فضلاً عن أنه يكسبه الثقة بالنفس والقدرة على الإنجاز، يراعى قبل استخدام العقاب معرفة نوع السلوك الصادر من التلاميذ، كما ينبغي مراعاة سنه وعند تطبيقه مع الكبير أن يكون بعيداً عن صغير السن، وعن زملائه.

استهدفت دراسة إدريس وشريف (2013) التعزيز ودوره في التحصيل الدراسي لدى معلمي مرحلة الابتدائية، على عينة مكونة من (50) معلماً ومعلمة، وقد وجدت الدراسة علاقة بين أساليب التعزيز الإيجابي والسلبي والتحصيل الدراسي.

بحث يوسف (2013) أساليب العقاب المتبعة مع التلاميذ في المرحلة الابتدائية بمدينة مصراتة بليبيا وتأثيرها على صحتهم النفسية وقد تمّ التوصل الدراسة إلى ما يلي:- اتفق المعلمون والمعلمات على تحويل الطالب كثير الغياب إلى الاختصاصي الاجتماعي، كما يفضل المعلمون والمعلمات التفاهم مع الطلاب وإشعارهم بالمسؤولية على أنّ يستخدموا العقاب البدني أو اللفظي. كما لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط استجابات المعلمين والمعلمات حول الآثار الصحية لأساليب العقاب المتبعة لإدارة السلوك داخل الفصل في المرحلة الابتدائية، كلما كانت سنوات الخبرة كثيرة كان تعامل المعلم مع السلوك السيئ للتلاميذ داخل الفصل أكثر فعالية وسيطرة.

أجرى الظفيري (2012) دراسة عن أساليب الترغيب والثواب وأساليب الترهيب والعقاب المستخدمة من قبل معلمي مادة التربية الإسلامية في مدارس المرحلة الابتدائية بدولة الكويت، تكون مجتمع الدراسة من معلمي التربية الإسلامية في مدارس المرحلة الابتدائية في دولة الكويت. تم سحب عينة عشوائية عن طريق القرعة من المناطق التعليمية الست في دولة الكويت، بمعدل عشر مدارس ابتدائية في كل منطقة تعليمية، خمس منها لمدارس البنين والخمس الأخرى لمدارس البنات. وكان من نتائج الدراسة: يميل المعلمون إلى استخدام أساليب الترغيب مع المتعلمين بنسبة عالية، كما يميل المعلمون إلى استخدام أساليب الثواب مع المتعلمين بنسبة عالية. يستخدم المعلمون أساليب الترهيب بنسبة عالية مع المتعلمين وذلك من خلال تحذير وتنبيه المتعلمين. لا يميل المعلمون بشكل واضح لاستخدام أسلوب العقاب مع المتعلمين مقارنة لاستخدامهم لأساليب الترغيب والثواب والترهيب وأن هذا الأسلوب لا يتبعه ولا يستخدمه المعلم إلا إذا دعت الحاجة لاستخدامه. تميل المعلمات إلى استخدام أساليب الترغيب والثواب أكثر من المعلمين، بينما يميل المعلمون إلى استخدام أساليب الترهيب أكثر من

المعلمات. أن المعلمين الأكثر خبرة يميلون إلى استخدام أساليب العقاب أكثر من المعلمين الأقل خبرة. أن المعلمين الحاصلين على الدبلوم أقل استخدام لأساليب العقاب من المعلمين حملة البكالوريوس.

درس تاور (2003) اتجاهات معلمي مرحلة الأساس نحو الثواب والعقاب وعلاقته ببعض المتغيرات بمحافظة الخرطوم، تمثلت عينة الدراسة من معلمي ومعلمات مرحلة الأساس بمحافظة شرق النيل، وتوصلت الدراسة إلى وجود فروق في اتجاهات معلمي مرحلة الأساس نحو استخدام أسلوب الثواب والعقاب لصالح المعلمات.

بحث السورطي (2003)اتجاهات معلمات رياض الأطفال في الأردن نحو العقاب البدني، على عينة مكونة من 136 معلماً ومعلمة،أظهرت النتائج أن الاتجاه العام لمعلمات رياض الأطفال في الأردن نحو العقاب البدني قليلة، ولم تظهر النتائج فروقاً ذات دلالة في اتجاهات معلمات رياض الأطفال في الأردن نحو العقاب البدني تُعزى إلى الخبرة التدريسية أو العمر، بل ظهرت فروقاً ذات دلالة إحصائية في اتجاهات المعلمات تُعزى للحالة الاجتماعية.

تناولت دراسة (Kaplan,1995) اتجاهات وسلوكيات علماء النفس المتعلقة بالعقاب البدني وجمعت المعلومات من خلال مقياس أرسل إلى ألف منهم تابعين للرابطة الأمريكية لعلم النفس، وبينت النتائج أن (31٪) من الذين أجريت عليهم الدراسة أوصوا الآباء والأمهات باستخدام العقاب البدني، وأن (48٪) منهم أشاروا إلى استخدامهم الفعلي للعقاب البدني ضد أطفالهم، رغم أن أكثر من(75٪) منهم عارضوا بشدة للجوء للعقاب البدني، مما يشير إلى وجود هوة بين النظرية والتطبيق، أو بين الفكر والممارسة.

وقام (Doyle,1992) بدراسة هدفت إلى تحديد وضع العقاب في المدارس العامة بولاية كانساس الأمريكية، أرسل الباحث أداة البحث إلى(1310) من مديري المدارس، ولم تظهر الدراسة فروقاً بين المديرين وعلاقتهم بالعقاب البدني من حيث

أعمارهم، وتبين أنه كلما زادت خبرة المديرين كانوا أكثر ميلاً لاستخدام العقاب البدني.

بناءً على ما تقدم؛ فقد اختلفت نتائج الدراسات السابقة، حيث أظهرت بعض النتائج وجود فروق تبعاً لمتغيرات النوع الاجتماعي وسنوات الخبرة، في حين لم تظهرها بعض الدراسات، كما اتفقت الغالبية العظمى من الدراسات السابقة في استخدام المنهج الوصفي التحليلي، واختلفت في ذلك طبيعة العينات، وأظهرت أبرز النتائج لبعض الدراسات ميل المعلمين إلى استخدام أساليب الترغيب مع المتعلمين بنسبة عالية، كما يميل المعلمون إلى استخدام أساليب الثواب مع المتعلمين بنسبة عالية. يستخدم المعلمون أساليب الترهيب بنسبة عالية مع المتعلمين كما في دراسة الظفيري (2012)، وبذلك اختلفت الحدود المكانية للدراسات السابقة، تتفق الدِّراسة مع الدراسات السابقة في تناولها موضوع اتجاهات معلمي مرحلة الأساس نحو أسلوبي الثواب والعقاب وتختلف معها أن الدِّراسة الحالية تناولتها من زوايا جديدة وفي بيئة جديدة لم تجر عليها دراسة من قبل على حد علم الباحثين.

مشكلة الدراسة:

لإحداث الانضباط التربوي تستخدم الإدارة المدرسية مع تلاميذ المرحلة الأساسية التي تشمل الفئة العمرية من سن (6- 12سنة) التي تتصف بمرحلة النمو الهادئ، حيث يبدأ الطفل تجميع انفعالاته حول موضوع معين لتكوين ما يسمى بالعواطف، أو العادات الانفعالية، حيث يستمر هذا التغير بعد سن الخامسة، كما يمكن استثارته انفعالياً في سن السادسة والسابعة معبراً عن ذلك بالبكاء وضرب رجليه على الأرض، أو ضرب يديه بعضها ببعض، ثم تشرع مآلات التوتر الانفعالي شيئاً فشيئاً كلما تقدم نحو السابعة، والتي تُعدّ سن المرح والابتهاج وسن تنظيم الخبرات الانفعالية لتكامل الذات.

كما تتأثر هذه المرحلة بطبيعة العلاقة بين المدرس والطفل والعلاقة بين الأطفال بعضهم ببعض، وعلاقة المدرسة بالبيت والمؤسسات الاجتماعية الأخرى، مما

يتطلب أيضاً سيادة العلاقة الحميمة بين مؤسسات التربية والطفل فضلاً عن عدم التماديّ في الضغط على الطفل حتى لا يتولد عنده الكبت. (بابكر، 2014)

يلعب التعزيز دوراً مهماً في زيادة التحصيل العلمي لتلاميذ المرحلة الأساسية الدنيا، وما أحوج مدرسي المرحلة الأساسية لمهارات التعزيز المبنية على الفهم لطبيعة المرحلة العمرية للتلاميذ و خصائص نموهم بحيث تتحقق العملية التعليمية بشكل أسهل وأسرع من خلال ممارسة التعزيز مع التلاميذ.

تُعدّ مسألة العقاب البدني من المسائل التي دار حولها الكثير من النِّقاش والحوار قديماً وحديثاً، حيث تم تناول مسألة العقاب من عدة اتجاهات منها اتجاهات فلسفية واجتماعية ودينية وتعليمية، ومنها اتجاه حقوق الطفل. كما لاقت مسألة العقاب تأيداً من البعض ورفضاً من البعض الآخر سواء من الممارسين للعقاب أو من المشرعين أو من أولياء الأمور (Gage & Berliner,1998).

بناءً على ما سبق تنبع مشكلة الدراسة من نتائج الدراسات العربية والأجنبية حول مسألة الثواب والعقاب في مدارس المرحلة الأساسية، فجاءت هذه الدراسة لتتقصى واقع أسلوبي الثواب والعقاب المستخدمان في محلية مروي الولاية الشمالية- من وجهة نظر المعلمين، عليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة بشكل أكثر دقة في التساؤل الرئيس التالي: " ما اتجاهات معلمي مرحلة الأساس نحو الثواب والعقاب؟" وتتفرع منه التساؤلات التالية:-

1. ما درجة شيوع استخدام الثواب والعقاب من قبل معلمي مرحلة الأساس بمحلية مروي من وجهة نظرهم؟
2. هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في استخدام أسلوب الثواب لدى معلمي مرحلة الأساس بمحلية مروي، تُعزى لمتغيرات (النوع الاجتماعي، سنوات الخبرة، المؤهل العلمي، الدورات التدريبية)؟

3. هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في استخدام أسلوب العقاب لدى معلمي مرحلة الأساس بمحلية مروي، تُعزى لمتغيرات (النوع الاجتماعي، سنوات الخبرة، المؤهل العلمي، الدورات التدريبية)؟

أهمية الدراسة:

لهذه الدراسة أهمية نظرية وتطبيقية على النحو التالي:

1. أهمية الموضوع الذي تتصدى إليه الدراسة، حيث يعتبر كلٌ من الثواب والعقاب من العمليات التي تؤثر على العملية التعليمية وتتأثر بها حيث يُعتبر غياب أسلوب العقاب مهدداً خطيراً لظهور أنماط السلوك السلبي الذيّ يتطلب من المعلم معالجته بعد فشل كل المحاولات النفسية والتربوية والاجتماعية، كما أنَّ للثواب أو التعزيز دوراً في تحسين سلوك المتعلمين على شريطة ألا يتجاوز الضوابط المتعارف عليها، حتى لا يخل بالعملية التعليمية.
2. أهمية الفئة التي تدرسها الدراسة ألا وهي فئة المعلمين لما لها وما عليها من دور فعال في تطوير شخصية التلميذ، والمجتمع.
3. يأمل الباحثان أنّ تخرج هذه الدراسة بمجموعة من النتائج والاستفادة منها في مجال العملية التعليمية بمرحلة الأساس بمحلية مرويّ.
4. كما تعتبر هذه الدراسة هي الدراسة الأولى التي تُجرى على الولاية الشمالية – محلية مروي – على حد علم الباحثين.

أهداف الدراسة:

1. معرفة أكثر الأساليب استخداماً (الثواب، العقاب) في العملية التعليمية من وجهة نظر المعلمين أنفسهم.
2. معرفة ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية في استخدام أسلوب الثواب لدى معلمي مرحلة الأساس بمحلية مروي، التي يمكن أنّ تُعزى لمتغيرات (النوع الاجتماعي، سنوات الخبرة، المؤهل العلمي، الدورات التدريبية).

3. الكشف عن الفروق في استخدام أسلوب العقاب لدى معلمي مرحلة الأساس بمحلية مروي، والتي يمكن أنّ تُعزى لمتغيرات (النوع الاجتماعي، سنوات الخبرة، المؤهل العلمي، الدورات التدريبية).

حدود الدراسة:

اقتصرت هذه الدراسة على معلمي مرحلة الأساس بالولاية الشمالية محلية مروي نهاية عام 2015.

التعريفات الإجرائية:

1. العقاب: يقصد به الدرجة التي يتحصل عليها المستجيب على المقياس المستخدم في هذه الدراسة.
2. الثواب: يقصد به الدرجة التي يتحصل عليها المستجيب على المقياس المستخدم في هذه الدراسة.

منهجيّة الدِّراسة وإجراءاتها:

يتناول هذه الجزء من الدِّراسة الخطوات الإجرائية التي تمت في الجانب الميداني من الدِّراسة من حيث، منهجية الدِّراسة، ومجتمع الدِّراسة، والعينة التي طبقت عليها الدِّراسة وكذلك الأداة المستخدمة في الدِّراسة والمعالجة الإحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات لاختبار صدق وثبات الأدوات، والتوصل إلى النتائج النهائية للدراسة على النحو التالي:

1.منهج الدِّراسة: لقد عمد الباحثان في هذه الدِّراسة على إتباع المنهج الوصفي التحليلي.

2.مجتمع الدِّراسة يتكون مجتمع الدِّراسة من جميع معلمي مرحلة الأساس بمحلية مروي والبالغ عددهم (496) معلماً ومعلمة الموزعين على (31) مدرسة بالمحلية منهم (166) معلماً و(330) معلمة.

2. عينة الدّراسة :

أ. **العينة الاستطلاعية:** لمعرفة الخصائص القياسية للمقياس في صورته المعدلة بعد التحكيم في مجتمع الدّراسة قام الباحثان بتطبيقه على عينة استطلاعية حجمها (40) معلماً ومعلمة بهدف التأكد من صدق وثبات المقياس.

ب. **العينة الفعلية:** تم اختيار عينة الدّراسة عن طريق العينة العشوائية الطبقية حيث بلغ حجم عينة الدّراسة (248) معلماً ومعلمة من مرحلة الأساس بمحلية مروي الولاية الشمالية وهي تمثل نسبة (20٪) من مجتمع الدراسة الكلي (496)، منهم (124) معلماً، (124) معلمة، للعام الدراسي (2015- 2016).

بهذا تم توزيع عدد (248) استبانة عبر الزيارة الميدانية لأفراد عينة الدراسة، وبعد فحص الاستبانات تبين أن جميع الاستبانات صالحة للتحليل الإحصائي والبالغ عددها (248) استبانة، فيما يلي الجدول (1) يوضح توزيعات أفراد عينة الدراسة على متغيرات الدراسة.

يوضح الجدول (1) توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغيرات الدراسة.

الخبرة	الذكور	النسبة٪	أنثى	النسبة٪	المؤهل	الذكر	النسبة٪	أنثى	النسبة٪	الذكر	النسبة٪
أقل من(5)	4	3.23	18	14.52	ثانوي	72	64.52	80	14.52	72	58.06
أكثر من(5)	50	40.32	49	39.52	جامعي	45	33.86	42	39.52	45	36.29
(10) فأكثر	70	56.45	57	45.96	فوق الجامعة	7	1.62	2	45.96	7	٪5.65
المجموع	124	٪100	124	٪100	المجموع	124	٪100	124	٪100	124	٪100
الجنس	التكرار	النسبة٪	التدريب		ذكر	النسبة	الأنثى	النسبة			
ذكر	124	٪50	مدرب		83	66.94	90	72.58			
أنثى	124	٪50	غيرمدرب		41	33.06	34	27.42			
المجموع	248	٪100	المجموع		124	٪100	124	٪100			

المصدر : إعداد الباحثين، بيانات الاستبانة، 2015م

المصادر الثانوية: تم جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بأسلوبي الثواب والعقاب من خلال الإطلاع على الدِّراسات السابقة والدوريات والكتب ذات الصلة بموضوع الدراسة، بالإضافة إلى الاستعانة بشبكة الإنترنت للحصول على المعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة.

المصادر الأولية: أعد الباحثان أداة لقياس اتجاهات المعلمين نحو أسلوبي الثواب والعقاب بعد إطلاعه على عدد من الدراسات السابقة، والتأكد من خصائصها السيكومترية في هذه الدراسة.

أداة الدراسة:

هي من إعداد الباحثين بعد مراجعتهم الأدب التربوي والنفسي وخاصة دراسة بابكر (2014)، مرتضي (2015)، عثمان (2013)، تتكون الأداة من (26) فقرة، مقسمة إلى مجالين هما الثواب وتمثلهُ (13) فقرة، والعقاب وتمثلهُ (13) فقرة، يجاوب عليها المعلم وفقاً للسلّم الخماسي (أوافق بشدة، أوافق، أوافق لحد ما، لا أوافق، لا أوافق بشدة) حيث أُعطيت الدرجات التالية على التوالي (5- 4- 3- 2- 1) للعبارات الموجبة والعكس للعبارات السالبة.

صدق وثبات أداة الدراسة:

(1) صدق الأداة: استخدم الباحثان ثلاثة مؤشرات للدلالة على صدق الأداة على النحو التالي:-

(أ) الصدق الظاهري: تم عرض الأداة على عدد(5) من الخبراء والمختصين في مجال التربية وعلم النفس، وقاموا بتعديل بعض العبارات.

(ب) الصّدق الذاتي: تم حسابه من معامل ثبات كرونباخ ألفا تحت الجزر فبلغ (0.97).

(ج) صدق البناء التكويني: وتم حسابه عن طريق معامل الارتباط لبيرسون بين كل فقرة من فقرات المقياس والدرجة الكلية والجدول (2) يوضح ذلك الإجراء، حيث (ن = 40).

جدول(2) معامل ارتباط كل فقرة من فقرات أداة الدراسة مع الدرجة الكلية للأداة ككل

أسلوب الثواب				أسلوب العقاب			
الفقرة	الارتباط	الفقرة	الارتباط	الفقرة	الارتباط	الفقرة	الارتباط
1	.536❖❖	8	.762❖❖	14	.807❖❖	21	.812❖❖
2	.776❖❖	9	.739❖❖	15	.838❖❖	22	.886❖❖
3	.896❖❖	10	.658❖❖	16	.877❖❖	23	.803❖❖
4	.861❖❖	11	.726❖❖	17	.880❖❖	24	.826❖❖
5	.842❖❖	12	.844❖❖	18	.793❖❖	25	.737❖❖
6	.785❖❖	13	.746❖❖	19	.828❖❖	26	.738❖❖
7	.842❖❖			20	.835❖❖		

المصدر : إعداد الباحثان، بيانات الاستبانة، 2015م

❖❖ دال عند مستوى الدلالة(0.01).

يلاحظ من الجدول (2) أنَّ جميع القيم التي تم الحصول عليها موجبة الإشارة ودالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01) لذا اعتمد الباحثان أداة القياس دون حذف أي عبارة، وفيما يلي الجدول (3) يوضح مصفوفة الارتباط بين المجالين مع الدرجة الكلية لأداة ككل.

جدول (3) مصفوفة الارتباط بين مجالات الثواب والعقاب والأداة ككل

	أسلوب الثواب	أسلوب العقاب	الأداة ككل
أسلوب الثواب	1	.904**	.974**
أسلوب العقاب	.904**	1	.977**
الأداة ككل	.974**	.977**	1

المصدر : إعداد الباحث، بيانات الاستبانة، 2015م

❖❖دال إحصائياً عند مستوى الدلالة(0.01).

يلاحظ من الجدول (3) أن المجالين ارتبطا ارتباطاً قوياً مع الدرجة الكلية للأداة ككل، من خلال هذا الإجراء تصبح الدرجة الكلية على مجال أسلوب الثواب ما بين (13- 56) بمتوسط نظري قدره (39)، والدرجة الكلية على مجال العقاب ما بين (13- 56) بمتوسط نظري قدره (39)، أمَّا الدرجة الكلية للأداة ككل تتراوح ما بين (26- 156) بمتوسط نظري قدره (78).

ج. الصدق التميزي "صدق المقارنة الطرفية" تم حسابهُ عن طريق اختبار(ت) لعينتين مستقلتين بين أعلى (20) درجة وأدنى (20) والجدول (4) يوضح ذلك.

جدول (4) الصدق التميزي لأسلوبي الثَّواب والعقاب والدرجة الكلية للأداة

الفئات / المجالات	العليا		الدنيا		قيمة (ت) المحسوبة	مستوى الدلالة
	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف		
أسلوب الثواب	62.10	4.04	40.80	10.57	8.42	0❖00.
أسلوب العقاب	63.55	3.80	38.85	8.44	11.94	0❖00.
الأداة ككل	125.65	5.67	79.65	18.05	10.87	0❖00.

المصدر : إعداد الباحث، بيانات الاستبانة، 2015م

❖دال عند مستوى الدلالة(a=0.05)

يلاحظ من الجدول (4) أنّ جميع المجالات والدرجة الكلية للأداة ككل دالة إحصائياً مما يؤكد أنَّ المقياس يتمتع بدرجة عالية من الصدق في قياس موضع من أجله.

(2). ثبات الأداة: استخدم الباحثون طريقتين للتأكد من ثبات الأداة الأولى هي طريقة التجزئة النصفية بين الأعداد الموجبة والفردية حيث بلغ معامل الارتباط (❖❖0.98)، فتمت معالجتهُ بمعادلة سبيرمان – براون فبلغ (0.99)، أمّا الطريقة الثانية فهي معادلة كرونباخ ألفا حيث بلغ معامل الثبات(0.95)، من خلال الإجراءات السابقة يتضح

للباحثين أنَّ أداة الدراسة تتمتع بدرجات صدق وثبات عالية تسمح لها بالتطبيق في مجتمع الدراسة الحالي.

الأساليب الإحصائية :

تم إدخال البيانات إلى الحاسوب، وتحليلها حسب الطرق الإحصائية المناسبة للدراسة الحالية على النحو التالي:-

1. معامل ارتباط بيرسون Pearson correlation coefficient
2. الاختبار التائي لعينتين مستقلتين. (T-Test Two Independent sample)
3. معادلة كرونباخ ألفا(.(Cronbach – Alpha formula
4. تحليل التباين الأحادي.
5. حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي.

ولمناقشة النتائج فقد تم وضع المعيار التالي لتقدير مستوى اتجاهات معلمي مرحلة الأساس نحو أسلوبي الثواب والعقاب بمحلية مروي – الولاية الشمالية السودان. إلى مرتفع، متوسط، منخفض على النحو التالي:- الحد الأعلى للمقياس – الحد الأدنى للمقياس تقسيم عدد الفئات = 5- 1 تقسيم 5 = 0.8 طول الفئة. وكانت الفئات كالتالي: 1- 1.8 تقدير منخفض، من 1.9- 2.7 تقدير متوسط، ومن 2.8- 3.6 فأكثر مرتفع. أو أقل من 47٪. منخفض، المتوسط من (47٪- 73٪)، المرتفع: (أكثر من 73).المنخفض، أقل من 47٪. المتوسط من (47٪- 73٪)، المرتفع: (أكثر من 73).

متغيرات الدراسة:

اشتملت الدراسة على عدد من المتغيرات هي:-

1.المتغيرات المستقلة وتتضمن:-

أ. المتغير النوع الاجتماعي: وله فئتان (ذكر، أنثى).

ب. سنوات الخبرة ولها ثلاث فئات (أقل من خمس سنوات، أكثر من خمس سنوات، عشرة سنوات فأكثر).

ج. المؤهل العلمي وله ثلاث فئات (ثانوي، جامعي، فوق الجامعة).

د. التدريب وله فئتان (مدرب، غير مدرب).

2. المتغيرات التابعة:-

الثواب والعقاب

نتائج الدراسة ومناقشتها:

في هذا الجزء من الدراسة سوف يعرض الباحثان نتائج الدراسة من خلال التحليل الإحصائي على النحو التالي:-

عرض نتيجة السؤال الأول:

نص السؤال الأول على: "ما درجة شيوع استخدام الثواب والعقاب من قبل معلمي مرحلة الأساس بمحلية مروي من وجهة نظرهم؟" للإجابة عن هذا السؤال استخدم الباحثان المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لكل مجال من مجالات الدراسة والدرجة الكلية والجدول (5) يوضح ذلك الإجراء.

جدول (5) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لكل مجال من مجالات الدراسة والدرجة الكلية

الترتيب	المجالات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	التقييم
1	أسلوب الثواب	52.22	11.90	٪80.34	مرتفع
2	أسلوب العقاب	42.42	15.35	٪65.26	متوسط
متوسط مجموع الدرجة الكلية		47.32	27.25	٪72.80	متوسط

المصدر : إعداد الباحثان، بيانات الاستبانة، 2015م

من قراءة الجدول (5) يتضح أن المتوسط الحسابي على الدرجة الكلية جاء (47.32) درجة، وبانحراف معياري قدره (27.25) درجة، وبوزن نسبي قدره

(72.80٪) وهو بدرجة متوسطة، وجاء أسلوب الثواب في المرتبة الأولى بوزن نسبي قدره (80.34٪)، وبدرجة مرتفعة، وفي المرتبة الأخيرة جاء أسلوب العقاب بوزن نسبي قدره (65.26٪)، وهو بدرجة متوسطة. ويعني ذلك أن معلمي مرحلة الأساس بمحلية مروي هم أكثر استخداماً لأسلوب الثواب من العقاب.

عرض نتيجة السؤال الثاني:

نص السؤال الثاني على: "هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في استخدام أسلوب الثواب لدى معلمي مرحلة الأساس بمحلية مروي، تُعزى لمتغيرات (النوع الاجتماعي، سنوات الخبرة، المؤهل العلمي، الدورات التدريبية)؟" للإجابة عن هذا السؤال تم تقسيمه على النحو التالي:

أ.متغير النوع الاجتماعي: تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة اختبار (ت) لمعرفة دلالة الفروق للعينات المستقلة والجدول (6) يوضح ذلك:

جدول (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة اختبار (ت) لمعرفة دلالة الفروق للعينات المستقلة بين الجنسين.

النوع / المجالات	ذكر		أنثى		قيمة(ت) المحسوبة	مستوى الدلالة
	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف		
الثواب	49.91	13.23	54.53	9.92	-3.112	0.00❖
العقاب	42.13	14.69	42.71	16.04	-0.29	0.27
الأداة ككل	92.04	27.92	97.24	25.96	-1.94	0.01❖

المصدر : إعداد الباحثان، بيانات الاستبانة، 2015م

❖دال عند مستوى الدلالة(0.05).

تشير بيانات الجدول (6) إلى أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) في أسلوب العقاب والدرجة الكلية للأداة ككل تُعزى لمتغير النوع الاجتماعي ولصالح الإناث، وغيابها بين الجنسين في أسلوب العقاب.

أ.متغير التدريب: تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة اختبار (ت) لمعرفة دلالة الفروق للعينات المستقلة والجدول (7) يوضح ذلك:

جدول(7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة اختبار (ت) لمعرفة دلالة الفروق للعينات المستقلة في التدريب.

النوع / المجالات	غير مدرب		مدرب		قيمة (ت) المحسوبة	مستوى الدلالة
	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف		
الثواب	52.58	12.31	51.24	10.91	0.81	0.64
العقاب	41.05	16.01	45.68	13.36	-2.18	0.01❖
الأداة ككل	93.63	28,32	96.92	24.27	-1.26	0.00❖

المصدر : إعداد الباحثان، بيانات الاستبانة، 2015م

❖دال عند مستوى الدلالة (0.05).

تشير بيانات الجدول (7) إلى أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) في أسلوب العقاب والدرجة الكلية للأداة ككل تُعزى لمتغير التدريب ولصالح المدرب، وغيابها في أسلوب الثواب.

ب.**متغير سنوات الخبره:** قام الباحثان بحساب معامل التباين الأحادي لمعرفة أثر الخبرة في أسلوبي الثواب والعقاب.

جدول (8) يوضح تحليل التباين الأحادي لمعرفة أثر متغير سنوات الخبرات على أسلوبي الثواب والعقاب

المجالات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	الدلالة	التقييم
الثواب	داخل المجموعات	2288.65	2	1144.33	8.58	0.00*	دال
	بين المجموعات	32660.15	245	133.31			
	المجموع	34948.80	247				
العقاب	داخل المجموعات	3248.88	2	1624.44	7.24	0.00*	دال
	بين المجموعات	54973.66	245	224.38			
	المجموع	58222.54	247				
الأداة ككل	داخل المجموعات	9040.23	2	4520.12	10.86	0.00*	دال
	بين المجموعات	101964.54	245	416.18			
	المجموع	111004.77	247				

المصدر : إعداد الباحثان، بيانات الاستبانة، 2015م

❖دال عند مستوى الدلالة (0.05).

بالنظر إلى الجدول (8) يتضح أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أسلوبي الثوب والعقاب والدرجة الكلية لأداة ككل تُعزى لمتغير سنوات الخبرات، ولمعرفة أين

تكمن الفروق قام الباحثان بإجراء اختبار دنكان البعدي للمقارنات المتعددة (Duncan test) وذلك كما هو موضح في الجدول (9).

جدول (9) نتائج اختبار دنكان للفروق البعدية لمعرفة أثر متغير سنوات الخبرة على أسلوبي الثواب والعقاب والدرجة الكلية ككل

المجالات	المستوى	ن	Subset for alpha = 0.05			التقييم
			1	2	3	
الثواب	من خمس سنوات فأكثر	99	48.49			عشرة سنوات فأكثر
	أقل من خمسة سنوات	22		54.68		
	عشر سنوات فأكثر	127		54.70		
	Sig.		1.00	0.99		
العقاب	من خمس سنوات فأكثر	99	39.57			خمسة سنوات فأكثر
	عشر سنوات فأكثر	127	42.83			
	أقل من خمس سنوات	22		52.91		
	Sig.		0.29	1.000		
الدرجة الكلية	من خمس سنوات فأكثر	99	88.06			خمسة سنوات

المجالات	المستوى	ن	Subset for alpha = 0.05			التقييم
			1	2	3	
	عشر سنوات فأكثر	127		97.54		فأكثر
	أقل من خمس سنوات	22			1.076	
	Sig.		1.00	1.00	1.000	

تشير بيانات الجداول(8 و9) إلى أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) في أسلوب العقاب ودرجة الكلية تُعزى لمتغير سنوات الخبرة ولصالح خمس سنوات فأكثر، وكذلك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة(0.05) في أسلوب الثواب تُعزى لمتغير سنوات الخبرة ولصالح عشر سنوات فأكثر.

ب. متغير المؤهل العلمي: قام الباحثان بحساب معامل التباين الأحادي لمعرفة أثر المؤهل العلمي في أسلوبي الثواب والعقاب.

جدول (10) يوضح تحليل التباين الأحادي لمعرفة أثر متغير المؤهل العلمي على أسلوبي الثواب والعقاب

المجالات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	الدلالة	التقييم
الثواب	داخل المجموعات	127.803	2	63.90	0.45	0.64	غير دال
	بين المجموعات	34820.999	245	142.13			
	المجموع	34948.802	247				
العقاب	داخل المجموعات	1543.794	2	771.90	3.34	0.04*	دال
	بين المجموعات	56678.751	245	231.34			

المجالات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	الدلالة	التقييم
	المجموع	58222.544	247				
الأداة ككل	داخل المجموعات	1729.447	2	864.72	1.94	0.15	غير دال
	بين المجموعات	109275.327	245	446.02			
	المجموع	111004.774	247				

المصدر : إعداد الباحثان، بيانات الاستبانة، 2015م

❖دال عند مستوى الدلالة (0.05).

بالنظر إلى الجدول(10) يتضح أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أسلوب الثواب والأداة ككل تُعزي لمتغير المؤهل العلمي، كما توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أسلوب العقاب تُعزى لمتغير سنوات المؤهل العلمي، ولمعرفة أين تكمن الفروق قام الباحثان بإجراء اختبار دنكان البعدي للمقارنات المتعددة (Duncan test) وذلك كما هو موضح في الجدول (11).

جدول رقم (11) نتائج اختبار دنكان للفروق البعدية لمعرفة أثر متغير سنوات الخبرة على أسلوبي الثواب والعقاب والدرجة الكلية ككل

المجالات	المستوى	ن	Subset for alpha = 0.05		التقييم
			1	2	
العقاب	جامعي	86	40.3488		فوق الجامعة
	ثانوي	152	42.8947		
	فوق الجامعة	10		53.1000	
	Sig.		552.	1.000	

المصدر : إعداد الباحثين، بيانات الاستبانة، 2015م

تشير بيانات الجدولين (10 و11) يتضح أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أسلوب الثواب والأداة ككل تُعزي لمتغير المؤهل العلمي، كما توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أسلوب العقاب تُعزى لمتغير سنوات المؤهل العلمي ولصالح فوق الجامعة.

مناقشة نتائج الدراسة:

أشارت نتائج السؤال الأول الواردة في الجدول (5) إلى أن معلمي مرحلة الأساس هم أكثر استخداماً لأسلوب الثواب من أسلوب العقاب. ويستنتج الباحثان من ذلك أنّ معلمي مرحلة الأساس بمحلية مروي أكثر تفهماً بالقوانين الصادرة من وزارة التربية والتعليم – مرحلة الأساس بخصوص منع استخدام العقاب في المدارس، وهذا لا يشير إلى انعدام استخدام أسلوب العقاب من قبلهم بل كان هناك اعتدال بين الأسلوبين وهو بدرجة متوسطة في استخدامهم لهما في العملية التعليمية، اتفقت النتيجة مع نتيجة الظفيري (2012) التي أشارت إلى ميل المعلمين إلى استخدام أساليب الترغيب مع المتعلمين بنسبة عالية، كما يميل المعلمون إلى استخدام أساليب الثواب مع المتعلمين بنسبة عالية. يستخدم المعلمون أساليب الترهيب بنسبة عالية مع المتعلمين وذلك من خلال تحذير وتنبيه المتعلمين.

أمّا فيما يتعلق بالسؤال الثاني، فقد أشارت بيانات الجدول (6) إلى أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) في أسلوب العقاب والدرجة الكلية للأداة ككل تُعزى لمتغير النوع الاجتماعي ولصالح الإناث، وغيابها بين الجنسين في أسلوب الثواب. ويستنتج الباحثان من هذه النتيجة أن وجود الفروق يُعزى للخصائص الفسيولوجية بين النوعين، فالأنثى أكثر نعومة في أسلوب تعاملها مع التلاميذ من الرجل الذي يتميز بالخشونة في تعامله مع الموضوعات من حوله بصفة عامة والتلاميذ بصفة خاصة، أما غياب الفروق بين النوعين في أسلوب الثواب فيُعزى إلى اتفاق النوعين على أن أسلوب الثواب يزيد من دافعية المتعلمين مما يقوي العملية التعليمية، اختلفت الدراسة مع نتيجة مرتضي (2015) التي بينت ووجود فروق في الثواب لدى المعلمات تبعاً

لمتغير الجنس ولصالح الإناث، أما العقاب فلا توجد فيه فروق، كما اتفقت مع نتيجة الظفيري (2012) التي وجدت أن المعلمات أكثر ميلاً لاستخدام أساليب الترغيب والثواب أكثر من المعلمين. وكذلك مع دراسة تاور(2003) التي وتوصلت إلى وجود فروق في اتجاهات معلمي مرحلة الأساس نحو استخدام أسلوب الثواب والعقاب لصالح المعلمات.

كما أشارت نتائج الجدول (7) إلى أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى(0.05) في أسلوب العقاب والدرجة الكلية للأداة ككل تُعزى لمتغير التدريب ولصالح المدرب. وغيابها في أسلوب الثواب. تبدو هذه النتيجة منطقية لحدٍ ما ومتماشية مع النظريات التربوية. إن المعلم المتدرب هو أكثر إلماماً بالعوامل المؤثرة على العملية التربوية في كافة جوانبها والآثار المترتبة عليها في مستقبل التلاميذ الآخرين الأكثر استعداداً وتهيؤاً للتعلم، مما جعلهم أكثر حرصاً على سلامتها في محاولتهم لمعالجة السلوك الشاذ والمؤثر فيها بالطرق الإيجابية، ومن خلال مقابلة الباحثين لهم أفادوا أن أسلوب العقاب هو المرحلة الأخيرة التي يلجئون إليها بعد فشل الأساليب النفسية والاجتماعية. لم يتسن للباحثين الحصول على دراسة علمية تناولت هذا الجانب على حد علمهما.

بينما أشارت نتائج الجدولين (8 و9) إلى أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) في أسلوب العقاب ودرجة الكلية تُعزى لمتغير سنوات الخبرة ولصالح خمس سنوات فأكثر، وكذلك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة(0.05) في أسلوب الثواب تُعزى لمتغير سنوات الخبرة ولصالح عشر سنوات فأكثر. ويمكن تفسير هذه النتيجة التي أشارت إلى ميل المعلم صاحب الخبرة "خمس سنوات فأكثر" إلى أسلوب العقاب، يستنتج الباحثان من هذه النتيجة أن المعلمين الذين خبرتهم خمس سنوات فأكثر فهم في مرحلة متوسطة من الخبرة فهم يحاولون إثبات ذاتهم من جهة وتأثرهم بالخبرة الأقدم من جهة أخرى مما جعلهم أكثر استخداماً لأسلوب العقاب. أما وجود الفروق في أسلوب الثواب ولصالح عشر سنوات فأكثر

يفسره الباحثان على أن عامل الخبرة كان له الأثر في معالجة السلوك وتحفيزه. اتفقت الدراسة مع نتيجة يوسف (2013) التي بينت أنه كلما كانت سنوات الخبرة كثيرة كان تعامل المعلم مع السلوك السيئ للتلاميذ داخل الفصل أكثر فعالية_وسيطرة، واختلفت مع الظفيري (2012) أن المعلمين الأكثر خبرة يميلون إلى استخدام أساليب العقاب أكثر من المعلمين الأقل خبرة.

أشارت نتائج الجدولين (10 و11) إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أسلوب الثواب والأداة ككل تُعزى لمتغير المؤهل العلمي، كما توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أسلوب العقاب تُعزى لمتغير المؤهل العلمي ولصالح فوق الجامعة. يُعزى ذلك إلى أن أسلوب الثواب من أهم العمليات التعليمية التي توفر التغذية الراجعة لأداء المعلم وتزيد من ثقته بنفسه مما أدى إلى غياب هذه الفروق، أما وجود الفروق في أسلوب العقاب ولصالح ما فوق الجامعة فيرجع ذلك إلى عدم وضعهم في مكانهم الطبيعي (الثانوي الجامعات). اتفقت الدراسة مع الظفيري (2012) التي أوضحت أن المعلمين الحاصلين على الدبلوم أقل استخدام لأساليب العقاب من المعلمين حملة البكالوريوس.

التوصيات:

1. على وزارة التربية والتعليم توفير مراكز إرشاد نفسي واجتماعي بالمرحلة الأساسية على صعيد البيئة السودانية والولاية الشمالية.
2. قيام دورات تدريبية مستمرة لتحسين أداء معلم مرحلة الأساس في جميع الجوانب الأكاديمية والنفسية حرصاً على سلامة العملية التعليمية الأولية.
3. استخدام وسائل الإعلام في توفير الوعي الأسري حول أساليب التنشئة الاجتماعية والآثار المستقبلية المترتبة عليها.
4. يوصي الباحثان بإجراء المزيد من الدراسات على البيئة العربية و السودانية بصفة عامة والولاية الشمالية بصفة خاصة ومقارنة نتائج هذه الدراسة بدراساتهم القادمة.

المراجع:

1. أبو جادو، صالح محمد على (2001).سيكولوجية التنشئة الاجتماعية، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع،ط1.
2. أبو سالم، حاتم (2014).المشكلات التي تواجه طلبة قسم التربية الرياضية بالكليات الجامعية التطبيقية بغزة أثناء فترة الدراسة، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات- العدد الثالث والثلاثون (1) 105- 134.
3. إدريس، كافي وشريف، حشاش (2013). التعزيز ودوره في التحصيل الدراسي لدى معلمي مرحلة الابتدائية، رسالة ماجستير ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية- الجزائر.
4. بابكر، محمد حبيب (2014). فعالية استخدام الإدارة المدرسية لأسلوب الثواب والعقاب واتجاهاتهم نحوها، دراسات تربوية، العدد الثالث،12- 48.
5. جابر، عبد الحميد جابر (1978).سيكولوجية التعلم، نظريات التعلم، القاهرة: دار النهضة المصرية.
6. تاور على محمد موسى (2003).اتجاهات معلمي مرحلة الأساس نحو أسلوب الثواب والعقاب وعلاقته ببعض المتغيرات بمحافظة الخرطوم، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة جوبا، كلية التربية.
7. ذهبية، العربي قوري (2011).العقاب الجسدي والمعنوي المدرسين وتأثيرها على ظهور السلوك العدواني لدى التلميذ المتمدرس في مستوى التعليم المتوسط ومستوى التعليم الثانوي،رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وزارة التعليم والبحث العلمي – الجزائر.

8. السورطي، يزيد عيسى (2003). اتجاهات معلمات رياض الأطفال في الأردن نحو العقاب البدني، مجلة جامعة دمشق- المجلد19- العدد الأول 183- 217.س

9. الظفيري،فهد سماوي(2012). أساليب الترغيب والثواب وأساليب الترهيب والعقاب المستخدمة من قبل معلمي مادة التربية الإسلامية في مدارس المرحلة الابتدائية بدولة الكويت،المجلة التربوية، الكويت ، مجلد26. العدد 102، ج.2 ، 101- 163.

10.عثمان، زهرة (2013).أساليب التربية الاجتماعية بين الأسرة والمدرسة وكفاءة المتعلم الابتدائي،رسالة ماجستير، جامعة بسكرة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،قسم العلوم الاجتماعية، الجزائر.

11.الغريب، رمزية (1977). التعلم ، دراسة نفسية تفسيرية توجيهية، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

12.مرتضى، سلوى (2015). الثواب والعقاب في الأسرة ورياض الأطفال وتأثيرها في التفاعل الاجتماعي للأطفال،رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة دمشق، كلية التربية.

13.يوسف، محمد يوسف (2013). أساليب العقاب المتبعة مع التلاميذ في المرحلة الابتدائية بمدينة مصراتة بليبيا وتأثيرها على صحتهم النفسية، *عالم التربية*، العدد42، المجلد211،1- 230.

14.Gage N. L.& Berlinger, D. C.(1998). *Educational Psychology*. Boston: Houghton Mifflin Co

15. *Kaplan, Jeffrey P., (1995), Psychologists' Attitudes Towards Corporal Punishment, Ph.D. Dissertation, Temple University, U.S.A.*
16. Doyle, Janes P, (1992), Corporal Punishment : A Descriptive Survey of Patterns and Practices in Kansas Public School, Ed.D Dissertation,University of Kansas, U.S.A.

أثر مؤشرات الاقتصاد الكلي علي التدفقات الرأسمالية الخارجية إلى السودان في الفترة من 1990- 2006م

إعـــداد: د. اشراقة محمد صالح ابراهيم
الأســـتاذ المساعد بجامعة دنقـلا
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
قسم الاقتصاد والإحصاء

Abstract

The aim of this study is to identify the most important types of capital flows in Sudan , The study represented a problem to clarify the impact of macroeconomic indicators in Sudan to the incoming foreign capital flows to Sudan , from 1990-2006 it was selected that period as a result penetrated the most important types of external capital flows to Sudan , It is foreign direct investment. The macroeconomic indicators data analysis using the standard approach where it was estimation model multiple linear regression equation. The study reached Several results the most important , that both inflation and exchange rate associated inverse relationship with foreign direct investment , while foreign direct investment is linked to a positive relation with all of the average real per capital income, trade balance and GDP and the degree of openness to the outside world, as well as the loans are linked a positive relation

with both the budget deficit , and the ratio of loans to GDP . The study recommended the need to stabilize the macroeconomic indicators , and coordination between fiscal, monetary and trade policy tools.

مستخلص

تهدف هذه الورقة البحثية إلى التعرف على أهم أنواع التدفقات الرأسمالية في السودان وتمثلت مشكلة الدراسة في توضيح أثر مؤشرات الاقتصاد الكلي في السودان على التدفقات الرأسمالية الأجنبية الواردة إلى السودان في الفترة من 1990- 2006م وقد تم اختيار تلك الفترة نتيجة لولوج أهم أنواع التدفقات الرأسمالية الخارجية للسودان، وهو الاستثمار الأجنبي المباشر. تم تحليل بيانات مؤشرات الاقتصاد الكلي باستخدام المنهج القياسي حيث تم تقدير نموذج معادلة الانحدار الخطي لها، توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن كل من معدلات التضخم وأسعار الصرف ترتبط بعلاقة عكسية مع الاستثمار الأجنبي المباشر، بينما يرتبط الاستثمار الأجنبي المباشر بعلاقة طردية مع كل من متوسط دخل الفرد الحقيقي والميزان التجاري والناتج المحلي الإجمالي ودرجة الانفتاح علي العالم الخارجي، وكذلك ترتبط القروض بعلاقة طردية مع كل من عجز الموازنة العامة و نسبة القروض إلى الناتج المحلي الإجمالي، أوصت الورقة بضرورة العمل على استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي والتنسيق بين أدوات السياسات المالية والنقدية والتجارية .

مقدمة:

تشتمل التدفقات الرأسمالية الخارجية للدول النامية على القروض والمنح والاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر وقد تزايدت بشكلٍ مستمر ولا يعتبر هذا التزايد ظاهرة جديدة ، فقد كانت هناك العديد من الفترات التي تزايدت فيها هذه التدفقات خلال القرن العشرين، غير أنه في بداية التسعينات تطور هيكل هذه التدفقات وتحول من القروض الرسمية إلى الديون القصيرة الأجل ثم تطور هذا الهيكل إلى دخول واقتحام

الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر للدول النامية كنوع آخر من أنواع مصادر التمويل، وهذا يعني زيادة نصيب تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن الملاحظ أن احتياجات الدول النامية لتمويل تنميتها يزداد عاماً بعد عام خاصة في ظل ضآلة مواردها المالية، لذلك فقد لجأت تلك الدول إلى أنواع أخرى للتمويل وعلى رأسها الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر والذي تطور تطوراً ملحوظاً في السنوات الأخيرة وأصبح من أهم مصادر تمويل التنمية في الدول النامية ، ويرتبط ورود تلك التدفقات بظروف البلد المضيف لها خاصة السياسية والاقتصادية والأمنية حيث أن الاستقرار في تلك الظروف يخلق مناخاً مناسباً لولوج هذه التدفقات .

شهد السودان كغيره من الدول النامية خلال حقبتي السبعينات والثمانينات تصاعد كبير في مديونيته الخارجية مع تضاؤل حجم المنح المقدمة إليه وقد أدى ذلك إلى ضرورة النظر والتطلع إلى محاولة جذب وتشجيع تلك التدفقات ، لذا فإن الدراسة تتناول التدفقات الرأسمالية الخارجية إلى السودان وأهم أنواعها وتعريف كل نوع منها .

مشكلة الدراسة :

يصنف السودان ضمن الدول المتخلفة والأقل نمواً، حيث تشيع فيه سمات ومؤشرات تدل على ذلك منها تصاعد المديونية الخارجية ، وانخفاض العملة الوطنية وتدني عائدات الصادرات، وقد تعرض الاقتصاد القومي لصدمات خارجية كثيرة أبرزها تدهور شروط التبادل التجاري والأسعار وتفاقم عجز الميزان التجاري ونقص التدفقات الرأسمالية الخارجية ، والتي يرتبط تدفقها بالاستقرار في مؤشرات الاقتصاد الكلي لذا فان مشكلة هذه الدراسة تحاول توضيح أثر مؤشرات الاقتصاد الكلي في السودان علي التدفقات الرأسمالية الخارجية إلى السودان في الفترة من 1990- 2006م وقد تم اختيار هذه الفترة نتيجة لولوج أهم أنواع التدفقات الرأسمالية الخارجية للسودان، وهو الاستثمار الأجنبي المباشر.

أهمية الدراسة :

تقوم هذه الدراسة بإضافة منهجية تربط بين مؤشرات الاقتصاد الكلي والتدفقات الرأسمالية الخارجية من خلال نموذج أكثر تطوراً ، كما تنبع أهمية هذه

الدراسة من الأهمية العلمية للبحث العلمي ومساهمته في التوصل إلى حل كثير من المشاكل من خلال وضع ورسم السياسات والخطط ، كما ترجع أهمية هذه الدراسة إلى أن النتائج التي توصلت إليها والتي يمكن أن تساعد في رسم و وضع بعض السياسات واتخاذ القرارات التي تجذب تلك التدفقات للداخل من خلال مشاريع تنموية مهمة .

أهداف الدراسة :

تتلخص أهداف الدراسة في الآتي :-

1) التعرف على أهم التدفقات الرأسمالية الأجنبية الواردة إلى السودان.
2) تحليل وتفسير علاقة مؤشرات الاقتصاد الكلي في السودان (معدلات التضخم ، أسعار الصرف ، الناتج المحلي الإجمالي، الميزان التجاري، عجز الموازنة العامة) بهذه التدفقات.

فرضيات الدراسة :

تفترض الدراسة الآتي :-

1) يرتبط الاستثمار الأجنبي المباشر بعلاقة عكسية مع التضخم و سعر الصرف.
2) يرتبط الاستثمار الأجنبي المباشر بعلاقة طردية بين كل من الميزان التجاري، الناتج المحلي الإجمالي درجة الانفتاح للعالم الخارجي.
3) ترتبط القروض بعلاقة طردية مع عجز الموازنة العامة وبعلاقة عكسية مع التضخم .

منهجية الدراسة :

إن المنهج المستخدم في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي ، أما مصادر المعلومات فقد شملت المصادر الثانوية مثل الكتب والمراجع والدوريات، كما قد تم تحليل بيانات مؤشرات الاقتصاد الكلي باستخدام النماذج القياسية وهي تقدير نموذج معادلة الانحدار الخطي المتعدد .

الإطار النظري للدراسة:

التدفقات الرأسمالية الأجنبية:

مقدمة :

إن أي دولة في العالم تعتمد في تمويل تنميتها الاقتصادية على مصادر داخلية وخارجية حيث تتمثل المصادر الداخلية في الإيرادات العامة المتمثلة الإيرادات الضريبية والإيرادات غير الضريبية والتي تحدد الادخار الوطني ، وإذا ما فشلت هذه المصادر في تغطية احتياجات الدولة من نفقات على مشاريع التنمية فإنها تلجأ إلى مصادر التمويل الخارجية والتي تتمثل في القروض الخارجية بكافة أنواعها والمنح والإعانات بالإضافة إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة حيث تعتبر هذه المصادر الخارجية للتمويل تدفقات رأسمالية أجنبية تلجأ إليها كثير من الدول النامية. ومع التسليم بضرورة التمويل الخارجي ، أي المزج بين مصادر التمويل الداخلي والخارجي فإن المشكلة الأساسية التي تواجهها الدول النامية تتمثل في نسب هذا المزج ، أو توليفة مصادر التمويل وتأثير ذلك على اتجاهات ومستقبل التنمية وإمكانات الوصول بالاقتصاد القومي إلى مرحلة النمو الذاتي .

تعريف التدفقات الرأسمالية الأجنبية:

يمكن تعريف التدفقات الرأسمالية بأنها عبارة عن رؤوس أموال تدخل إلى دولة ما عن طريق الاقتراض من دولة أخرى غنية أو من المؤسسات الدولية، أو عن طريق الإعانات والمنح التي تكون بين دولتين بحكم علاقاتها الدولية ، وقد تكون هذه المنح من مؤسسات ومنظمات دولية أيضاً ، وقد تدخل رؤوس الأموال عن طريق استثمارها بشكل مباشر في تلك الدولة مثل تنفيذ مشروعات تنموية ضخمة في تلك الدولة.

وبصورة عامة ارتبطت معظم التدفقات الرأسمالية الأجنبية بالتوسع النقدي السريع وبارتفاع معدلات التضخم ، كما ارتبطت بتدهور أسعار الصرف للعملات المحلية وبتوسع عجز الحساب الجاري ، كما ارتبطت أيضاً بالسياسات المحلية الخاصة بمشاريع التنمية التي تحتاج إلى مبالغ هائلة لتنفيذها (رمزي زكي – 1985م) .

أنواع التدفقات الرأسمالية الأجنبية :

تنقسم التدفقات الرأسمالية الأجنبية إلى قسمين أساسيين هما القروض الخارجية على اختلاف أنواعها من منح وإعانات وهذا النوع يتميز بأن ملكية الأصول الإنتاجية التي موّل إنشاؤها بهذه القروض هي ملكية وطنية وليست أجنبية ، ولا يترتب على هذا النوع من التدفقات الخارجية تكوين حقوق ملكية مباشرة للأجانب أو لهيئات الإقراض الأجنبية على هذه القروض. (Guillermo A. calvo, - 1990 م)

أما القسم الثاني فهو الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة وهي عبارة عن استقدام رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة للاستثمار بشكل مباشر في مشروعات يقيمها الأجانب أصحاب هذه الأموال داخل الاقتصاد القومي، وفي هذه الحالة يمتلك الأجانب الأصول الإنتاجية لهذه المشروعات أو الاستثمار بشكل غير مباشر عن طريق الاستثمار في الأوراق المالية .

القـــروض الخـــارجية:

القرض الخارجي هو مبلغ من المال تقوم الدولة بالحصول عليه من أفراد المجتمع أو الوسائط المالية أو الهيئات الدولية ، أو من الحكومات الأخرى بهدف تغطية حاجات الإنفاق العام لعدم كفاية مصادر الإيرادات الأخرى، ويمكن عقد القرض العام إما بالعملة الوطنية أو بالعملات الأجنبية ، وتظهر الحاجة إلى العملات الأجنبية عندما تعاني الدولة من العجز في ميزان مدفوعاتها وتحتاج لسداد جانب من حصيلة الواردات بتلك العملات ، وتلتزم الحكومة عند عقد القرض بسداد أصل الدين وفوائده ويطلق عليهما معاً مدفوعات خدمة الدين العام ، ويتم السداد على أقساط تبدأ بعد فترة سماح من عقد القرض ، وقد يتم سداد أصل القرض دفعة واحدة في تاريخ محدد من بداية عقده. (حـامد عبد المجيد دراز و آخرون – 2004م)

تظهر أهمية القروض الخارجية أكثر في الدول المتخلفة اقتصادياً حيث توجد فجوتا الادخار الوطني والصرف الأجنبي ، وتظهر الفجوة الأولى نتيجة لصعوبة تدبير قدر كاف من المدخرات لتواكب الحاجات الملحة من الإنفاق الحكومي الجاري والاستثماري ، مما يستدعي تدخل الدولة بعقد القروض العامة بغرض سد عجز

الميزانية ، أما الفجوة الثانية وهي فجوة الصرف الأجنبي فتظهر دائماً في شكل عجز في ميزان المدفوعات للدولة وهنا تحتاج الدولة للقرض الخارجي لسد جزء من حصيلة وارداتها من الدول الأخرى . ومن المفترض أن تكون فجوة الصرف الأجنبي مكملة مؤقتاً لفجوة المدخرات المحلية ، وليست منافسة لها وان فجوة المدخرات المحلية منافسة لفجوة الصرف الأجنبي خلال ذات الفترة الزمنية.

يمكن تقسيم القروض الخارجية إلى عدة أقسام على حسب معايير معينة يمكن حصرها في ثلاثة معايير هي :-

(أ) على حسب درجة مساهمتها في تحقيق الفائض في الميزان التجاري وتقسم إلى قروض منتجة وقروض غير منتجة فالقروض المنتجة هي تلك القروض التي تستخدم في شراء وبناء وسائل الإنتاج ، وينجم عن استخدامها حدوث زيادة أو توسع في الطاقات الإنتاجية للاقتصاد القومي للبلد المدين وهذا النوع من القروض هو وحده الذي يمكن أن يسهم في خلق الفائض بالميزان التجاري عن طريق ما تدِّره الطاقات الإنتاجية الجديدة من عملات أجنبية من جراء ما تسهم به في زيادة الصادرات أو تقليل الواردات ، وهو يخلق موارد إضافية لخدمة أعبائه الخارجية. أما القروض غير المنتجة فهي تلك القروض التي تستخدم في أغراض أخرى ولا تسهم في زيادة أو توسيع الطاقات الإنتاجية للبلد المدين مثل القروض التي تستخدم لتمويل شراء السلع الاستهلاكية أو للحصول على المعدات العسكرية والأسلحة وهذا النوع من القروض لا يسهم إطلاقا في خلق فائض بالميزان التجاري ويظل دائماً عبئاً على ميزان المدفوعات.

(ب) على حسب عبء مدفوعاتها فهي تشمل قروض سهلة وقروض صعبة حيث أن أي قرض يشمل ثلاثة شروط عند فرضه :-

مدة القرض: Maturity of the Loan وهي الفترة التي تمتد منذ بدء عقد القرض حتى تلك الفترة التي ينتهي فيها استهلاك الدين بأقساطه وفوائده .

فترة السماح : Grace Period وهي عبارة عن عدد السنوات التي تنقضي منذ عقد القرض قبل أن يبدأ البلد المدين في دفع أقساط الدين .

سعر الفائدة : Rate of Interest الذي يدفعه البلد المدين على القرض. فالقروض السهلة Soft Loans هي تلك القروض التي تعقد لفترات طويلة وبسعر فائدة منخفض وتزيد فيها فترة السماح .

أما القروض الصعبة Hard Loans فهي تلك القروض التي تعقد لفترات قصيرة وبسعر فائدة مرتفع وتقل فيها فترة السماح. (رمزي زكي – 1978م)

ج- على حسب المصدر فهي تشمل قروض عامة وقروض خاصة ، حيث يمكن التمييز بين القروض العامة والقروض الخاصة من حيث صفة الجهة التي تمنح القروض ومن ويعتبر القرض خاصاً إذا كان ممنوحاً من إحدى الشركات أو الهيئات الخاصة أو الأفراد.

فالقروض العامة تشمل القروض الحكومية الثنائية ، والقروض المتعددة الأطراف المقدمة من الهيئات الدولية والبنوك الدولية، والقروض الخاصة تشمل قروض البنوك التجارية الأجنبية الخاصة ، وقروض الصادرات أو تسهيلات الموردين. (سمير محمد عبد العزيز1998م)

فالقروض الثنائية ويطلق عليها القروض الرسمية هي قروض ثنائية تعقدها الدول النامية مع حكومات الدول الرأسمالية تتميز بأنها تعقد بشكل رسمي أي في إطار من التفاوض والاتفاق بين الحكومات المعنية ، وتقدم هذه القروض بالعملات الأجنبية لتمويل بعض المشروعات الاقتصادية ويتم هذا النوع من القروض بناءً على شروط معينة وتتم تسويتها بالعملات الأجنبية ، ويلاحظ على هذه القروض أنها قروض طويلة الأجل تزيد عن خمس سنوات وتصل في بعض الأحيان إلى ثلاثين سنة ولكن سعر الفائدة على هذه القروض مرتفعاً وعادة ما تتسم القروض الثنائية بأنها قروض مقيدة حيث تقدم لتمويل مشروعات محددة في مجالات محددة ، كما تشترط

هذه القروض ضرورة استخدامها في شراء بضائع وخدمات الدولة المقرضة ، وتخضع هذه القروض لاعتبارات سياسية .

أما القروض المتعددة الأطراف المقدمة من الهيئات الدولية فهي ديون تعقد مع منظمات دولية، والتي تتمثل في مجموعة البنك الدولي والتي تشمل البنك الدولي للتعمير والتنمية ووكالة التنمية الدولية وصندوق النقد الدولي IMF، أما مجموعة البنوك الإقليمية فهي تشمل البنك الأفريقي للتنمية والبنك الإسلامي للتنمية والبنك الآسيوي للتنمية والبنك الأمريكي العالمي للتنمية، بالإضافة إلى المنظمات الأوربية المتعددة الأطراف وتشمل صندوق التنمية الأوروبي ووكالات منظمة الأمم المتحدة التي تشمل برنامج الأمم المتحدة للتنمية . أن هذه المنظمات العالمية والإقليمية تعد جزءً رئيساً في سوق الإقراض طويل الأجل حيث تقدم قروض عادية تعقد بسعر فائدة مرتفع وتمتد آجالها إلى فترات طويلة تتراوح ما بين 10- 20 سنة كما تقدم قروض سهلة تعقد بسعر فائدة منخفض وتمتد آجالها إلى فترات طويلة تصل في بعض الأحيان إلى خمسين سنة .

أما قروض الصادرات أو تسهيلات الموردين فهي تمثل أخطر عنصر ديناميكي في إجمالي المديونية الخارجية العامة للدول النامية ، ويقصد بها تلك القروض الائتمانية التي تقدمها الشركات وكبار المصدرين وغيرهم من الموردين لتوريد سلع وخدمات للبلد المقترض وبشرط أن تكون هذه القروض مضمونة من جانب الحكومات .

أما قروض البنوك التجارية الأجنبية الخاصة فهي مورد آخر من الموارد الأجنبية التي لجأت إليها الدول النامية ، وهي عبارة عن تسهيلات مصرفية تحصل عليها الدول النامية من هذه البنوك لتمويل العجز الموسمي والمؤقت في حصيلة النقد الأجنبي، وتتحدد شروط التسهيلات المصرفية من البنوك التجارية في الدول الرأسمالية المتقدمة في ضوء سعر الفائدة على القروض القصيرة الأجل السائدة في البلد القائم فيه البنك وبحركة أسعار الفائدة في الأسواق الدولية ذات الإقراض القصير الأجل ، ونظراً للطبيعة الخاصة لهذه التسهيلات من حيث قصر آجالها الزمنية

وارتفاع سعر الفائدة عليها غالباً ما تستخدم في تمويل استيراد السلع الاستهلاكية الضرورية والسلع الوسيطة اللازمة لتشغيل الطاقات الإنتاجية القائمة وبالرغم من أن هذا النوع الموارد الأجنبية الخارجية يعتبر ذو تكلفة عالية ، إلا أن البلدان النامية تلجأ إليه كثيراً بسبب العجز المتزايد في موازين مدفوعاتها.

كما يوجد شكل آخر من أشكال القروض الخارجية وهي تكون قروض على شكل منح وإعانات يطلق عليها المعونات الأجنبية Foreign Aid وهي تكون قروض ناعمة أو قروض سهلة ، وتكون هذه المعونات ثنائية تقدمها دولة لدولة أخرى مباشرة ، أو قد تكون قروض متعددة الأطراف حيث تتدفق من المؤسسات الدولية مثل هيئة الأمم المتحدة والبنك الدولي ، كما يمكن أن تكون هذه المعونات على شكل فني Technical عن طريق تقديم الأفراد المهرة لدعم الخبرات القومي. (مالكوم جلبر وآخرون – 1995م)

الاستثمار الأجنبي غير المباشر :

وهو القسم الثالث للتدفقات الرأسمالية الخارجية ويكون الاستثمار الأجنبي غير المباشر في صورة قروض أو اكتتاب في سندات للحكومات الأجنبية أو الأشخاص المعنوية العامة والخاصة فيها دون أن تعطى الحق في الإدارة (محمد مبارك حجير – بلا تاريخ) .

ويعرف أيضاً بأنه الاستثمار في محفظة الأوراق المالية لأنه يتعلق بشراء الأجانب لأسهم وسندات الدولة المضيفة دون السيطرة الإدارية ، حيث أنه يمكن لحكومات الدول النامية أن تصدر سندات للمستثمرين الأجانب بمعدل فائدة مضمونة على تلك السندات على حسب تاريخ واستحقاق السند وما إذا كان مصدراً بالعملة المحلية أو الأجنبية.

يوجد نوعان من الاستثمار الأجنبي غير المباشر هما :-

1) التوظيف : وهو استخدام رأس المال الأجنبي في شراء أسهم في بعض المشروعات بحيث لا يكون لأصحابها سيطرة علي توظيفه وقد يكون استثمار غير مباشر طويل أو قصير الأجل.

2) الإقراض : وهو تقديم رأس المال الأجنبي بصفة دين ، ومن هنا يمكن أن يكون إقراضاً خاصاً أو عاماً وهناك إقراض خاص طويل الأجل مثل شراء أحد المواطنين سندات مشروع من المشروعات لدولة أخرى ، والسند صك دين أي قرض طويل ممنوح لمشروع من المشروعات الأجنبية. (فؤاد مرسي - 1985)

والاستثمار في محفظة الأوراق المالية يتعلق بتحركات رؤوس الأموال متوسطة وطويلة الأجل بين دول العالم المختلفة ، ويعني شراء الأوراق من أسهم وسندات لمؤسسات وطنية في دولة ما عن طريق مقيمي دولة أخرى ويعطي هذا الاستثمار الحق للمستثمر في نصيب أرباح الشركات التي قامت بإصدار الأسهم أو السندات ولكن لا يكون له الحق في الرقابة أو المشاركة في إدارة هذه الشركات ، بعكس الاستثمار الأجنبي المباشر والدافع الرئيس للقيام بهذا النوع من الاستثمار هو الحصول على عائد مرتفع مع تخفيض وتنويع مخاطر الاستثمار، ويتم الاستثمار في محفظة الأوراق المالية بعدة وسائل هي :-

أ/ تملك المستثمرين الأفراد من الأجانب أسهم شركات إحدى الأسواق الصاعدة أو أكثر وذلك بشكل مباشر.

ب/ الاستثمار من خلال مستثمرين ذوي طابع مؤسسي مثل صناديق المعاشات وشركات التأمين علي الحياة.

ج/ الاستثمار من خلال صناديق الاستثمار القطرية ، حيث يقوم مديرو محافظ الأوراق المالية باستثمار أموال الصندوق في محفظة منوعة من الأوراق المالية الخاصة بسوق ناشئة أو أكثر .

د/ السندات الدولية حيث يمكن للدول النامية الحصول على تمويل أجنبي عن طريق قيام كيانات مستقلة في هذه الدول بإصدار سندات في أسواق رأس المال الدولية .

مؤشرات الاقتصاد الكلي في السودان:

معدلات التضخم في السودان :

التضخم يعني الارتفاع العام والمستمر للأسعار ، ولا يعني ذلك أن الارتفاع يكون في كل الأسعار، إذ أن بعضها قد ينخفض وإنما الاتجاه العام للأسعار يجب أن يكون صعودياً ، وارتفاع الأسعار يجب أن يكون مستمراً ويجب أن يستبعد ارتفاع الأسعار لمرة واحدة فقط (مايكل ايدجمان 1988م)، فالتضخم هو ارتفاع المستوى العام للأسعار مصحوباً بانخفاض القوة الشرائية للوحدة النقدية ومن ثم ترتفع تكاليف شراء السلع والخدمات التي يختارها المستهلك. (جيمس جوارتني 1988م)

ونجد في السودان أن عجز الموازنة وتصاعد أسعار الصرف وتدني الإيرادات العامة للحكومة، هروب الكثيرين من دافعي الضريبة أدى إلى تفاقم مشكلة التضخم .

جدول رقم (1) يوضح معدلات التضخم في الفترة 1990 – 2006م

السنة	معدلات التضخم
1990	67.4
1991	122.5
1992	119.2
1993	101.2
1994	115.9
1995	69.0
1996	130.4
1997	47.2
1998	17.0
1999	16.2
2000	8.0
2001	4.9
2002	8.5
2003	7.4
2004	8.7
2005	8.5
2006	7.2

المصدر:الجهاز المركزي للإحصاء ، التقرير السنوي ، الخرطوم - بنك السودان ، التقارير السنوية، الخرطوم، سنوات مختلفة

سعـــر الصـــرف :

يعرف سعر الصرف بمعدل تبادل العملات وهو بذلك يعني سعر العملة المحلية بالنسبة للعملات الأجنبية وهو سعر نسبي ترتبط به العملات المختلفة .

إن نظام سعر الصرف غير الواقعي والمبالغ في تقييم سعر العملة تجاه العملات الأخرى يؤدي إلى تشوهات اقتصادية جزئية ويؤثر سلباً على قدرة الاقتصاد في المنافسة الخارجية وبالتالي ينعكس ذلك على موقف الحساب الجاري ، ومن خلاله يؤدي إلى اختلال التوازن في الاقتصاد الكلي. (عبد الوهاب شيخ موسي 2003م)

وفي تلك الفترة تم اتخاذ وتنفيذ بعض الإجراءات الخاصة بسعر الصرف في إطار تنفيذ برنامج التحرير الاقتصادي في فبراير 1992م ، ومن أهم السياسات التي تم تنفيذها هي توحيد أسواق أسعار الصرف السائدة في تلك الفترة وتم تكوين لجنة من ممثلي المصارف التجارية لتحديد سعر الصرف الموّحد دون أي تدخل من بنك السودان وهو السعر المُعلن الذي تتعامل به جميع المصارف ، ولكن هذه الإصلاحات في نظام سعر الصرف لم تحقق أهدافها لأن تلك الفترة شهدت تسارعاً كبيراً في معدلات التضخم بالإضافة إلى قصور برنامج التحرير الاقتصادي وإهماله للسياسات المالية والنقدية وهي جانب مهم في إدارة الطلب الكلي ، لذا فقد تواصل التدهور في قيمة العملة الوطنية.

جدول رقم (2) يوضح سعر الصرف للجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي في الفترة 1990- 2006م

السنة	سعر الصرف
1990	4.50
1991	15.00
1992	100.0
1993	215.0
1994	315.0
1995	837.0
1996	1.4600

السنة	سعر الصرف
1997	1.7120
1998	2.3700
1999	2.5800
2000	2.5800
2001	2.584
2002	2.622
2003	2.610
2004	2.560
2005	2.3067
2006	2.0248

المصدر: بنك السودان ، التقارير السنوية ، الخرطوم ، سنوات مختلفة

الناتج المحلي الإجمالي GDP :

إن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي تعبّر عن مسار التطورات في البيئة الاقتصادية ، وأهم سمة لازمت تطورات الناتج المحلي الإجمالي هي التذبذب الكبير طيلة الفترة 1990 – 2006م و كان العام 1992م السنة الأولى للبرنامج الثلاثي الأول للاستراتيجية القومية الشاملة 1992 – 2002م الذي يهدف إلى مضاعفة الدخل القومي إلى عشرين ضعفاً خلال فترة البرنامج ، وذلك عن طريق زيادة معدلات الاستثمار بنسبة تتفق مع معدل النمو المستهدف للدخل القومي ، وقد سجل الناتج المحلي الإجمالي نمواً قدره 13.1 ٪ في عام 1992 /93 م مقارنة بحوالي 11.3٪ لعام 1991 م ، ولكنه عاود الانخفاض إلى 7.2 ٪ في عام 1993 م ويعزى هذا الانخفاض إلى معدل النمو الحقيقي لقطاعات الاقتصاد الرئيسة كالقطاع الزراعي والصناعي والخدمي ، ثم واصل انخفاضه حتى وصل إلى 4.7 ٪ في عام 1996م ولكنه استرد عافيته في عام 1997م حيث بلغ معدل نموه 6.6 ٪ ثم إلى 8.3 ٪ في عام 2000م ويُعزى هذا إلى الإصلاحات الهيكلية التي تهدف إلى زيادة القاعدة الإنتاجية

وتنويع مصادر الدخل وتحفيز القطاع الخاص ، كما يرجع التحسن في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ارتفاع معدل نمو قطاع التعدين وذلك بسبب الزيادة الناتجة عن مساهمة إنتاج البترول وارتفاع أسعاره عالمياً.

جدول رقم (3) يوضح نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر والقروض إلى الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 1990-2006م

السنة	إجمالي القروض مليون جنيه سوداني	GDP مليون جنيه سوداني بالأسعار الجارية	القروض / GDP ٪	FDI الاستثمار الأجنبي مليون جنيه سوداني	/FDI GDP ٪
1990	712.8	110110.7	0.7	10266.00	9.32
1991	2387.8	192660.5	1.2	25888.90	13.44
1992	7350.5	421818	1.7	73052.30	17.32
1993	8724.0	948448	0.9	187960.0	19.82
1994	1600.5	1881289	0.1	426439.0	22.67
1995	5756.2	4049739.4	0.1	894045.9	22.08
1996	5097.4	1047813.7	0.5	140908.2	13.45
1997	4305.6	1613737.1	0.3	284930.70	27.6
1998	4392.0	2193591	0.2	575137.7	26.22
1999	11816.4	2705881.4	0.4	442450.8	16.35
2000	9794.1	3366270.9	0.3	388761.7	11.55
2001	7826.3	4064663.1	0.2	678747.2	16.70
2002	20745.0	4283553.8	0.5	1042641	24.34
2003	26478.0	4971336.2	0.5	1025156	20.62
2004	66411.5	5725013.9	1.1	1079160	18.85
2005	107849.8	6220150.4	1.7	5316090	85.4
2006	131069.4	7548147.3	1.7	7152727.5	94.8

المصدر:الجهاز المركزي للإحصاء ، التقرير السنوي ، الخرطوم - بنك السودان ، التقارير السنوية الخرطوم، سنوات مختلفة

عجز الموازنة العامة :

الموازنة العامة تشمل إيرادات ونفقات الحكومة في فترة زمنية عادة ما تكون سنة ولقياس الدور الذي تلعبه الحكومة في النشاط الاقتصادي يمكننا حساب نسبة عجز الموازنة (والذي يعني تفوق نفقات الحكومة عن إيراداتها) إلى الناتج المحلي الإجمالي وتكشف هذه النسبة عن الآثار الاقتصادية الكلية للسياسات المالية التي تتبعها الدولة ، كانت أبرز المحاولات لاحتواء الأزمة الاقتصادية التي بدأت منذ السبعينات واستمرت حتى الثمانينات هي انعقاد المؤتمر القومي للإنقاذ الاقتصادي والذي انبثق عنه البرنامج الثلاثي للإنقاذ الاقتصادي 1990- 1992م وقد كان الهدف العام لهذا البرنامج هو تحريك جمود الاقتصاد السوداني وتوجيهه نحو الإنتاج، وتبع ذلك إعلان سياسة التحرير الاقتصادي عام 1992م ، ولكن من أهم العوائق لهذا البرنامج قصوره عن استصحاب إصلاحات في السياسة النقدية والمالية متزامنةً مع الإصلاحات الهيكلية ، مما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم بالإضافة إلى تراجع مستوي الإيرادات العامة وضعف أداء التحصيل الضريبي. (عبد الوهاب شيخ موسي2003م)

جدول رقم (4) يوضح نسبة العجز في الموازنة العامة إلى إجمالي الناتج المحلي للفترة 1990– 2006م (مليون جنيه سوداني)

السنة	العجز	GDP	العجز / GDP %
1990	2123.7	110110.7	1.9
1991	33749.6	192660.5	17.5
1992	30043	421818	7.1
1993	13706	948448	1.4
1994	63385	1881289	3.4
1995❖	9154	4049739.4	0.2
1996	21017.9	1047813.7	2.0
1997	22000.8	1613737.1	1.4
1998	16000.3	2193591	0.7
1999	21000.8	2705881.4	0.8
2000	18000.2	3366270.9	0.5

السنة	العجز	GDP	العجز / GDP %
2001	53000.6	4065855.8	1.3
2002	45000.6	4775611.1	0.9
2003	32000.6	5573378.4	0.6
2004	79000.9	6872138.5	1.1
2005	16600.3	8570712.9	0.2
2006	31700.8	9871880.9	0.3

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء ، التقرير السنوي ، الخرطوم - بنك السودان ، التقارير السنوية ، الخرطوم ، سنوات مختلفة

* حسبت هذه السنة لستة أشهر فقط (الفترة الانتقالية)

قياس وتحليل أثر مؤشرات الاقتصاد الكلي على التدفقات الرأسمالية الأجنبية:

النمـــاذج القيـــاسيـــة المستخدمة :

سوف نتناول في هذا الجزء فكرة عامة عن النموذج والهدف الأساس من تقديره والافتراضات التي بني عليها هذا النموذج وتوصيفه.

الهـــدف الأســاس من النمـــوذج :

إن الهدف الأساس لهذا النموذج هو توضيح وتفسير العلاقة التي تربط بين بعض عوامل الاقتصاد الكلي والتدفقات الرأسمالية الأجنبية، وذلك باستخدام نموذج معادلة الانحدار الخطي المتعدد ، ومن خلال هذه المعادلة يمكن أن يتضح لنا تأثير تلك العوامل الاقتصادية الكلية على التدفقات الرأسمالية الأجنبية في السودان وقد قامت الدراسة بأخذ سلسلة زمنية محددة وهي الفترة من 1990م- 2006م .

افتـــراضـــات النمـــوذج :

يفترض النموذج أن التدفقات الرأسمالية الخارجية ترتبط بعلاقة طردية مع بعض العوامل الاقتصادية وهي سعر الصرف ، الميزان التجاري ، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ، حجم السوق المحلي ، درجة الانفتاح على العالم الخارجي الإنفاق الحكومي على التنمية ، كما ترتبط بعلاقة عكسية مع معدل التضخم .

توصيف النموذج :

تم بناء النموذج الذي سنقوم باختباره قياسياً بناءً على أهم العوامل التي تؤثر على جذب التدفقات الرأسمالية، وقد انقسمت إلى ثلاث مجموعات هي مجموعة العوامل الاقتصادية ، ومجموعة عوامل الموارد والبنية التحتية ، ومجموعة عوامل السوق وكل مجموعة لها متغيرات مستقلة تم إدخالها في النموذج وهي متغيرات تفسر العلاقة بين عوامل الاقتصاد الكلي والتدفقات الرأسمالية الأجنبية .

ويوضح الجدول أدناه تصنيف المتغيرات المفسرة في المجموعات الثلاث السابقة:-

جدول رقم (5) المتغيرات المفسرة لمجموعة العوامل المؤثرة علي التدفقات الرأسمالية الأجنبية

مجموعة العوامل	المتغيرات المفسرة
مجموعة العوامل الاقتصادية	سعر الصرف، (EX)، الميزان التجاري(TB)، معدل التضخم(INF).عجز الموازنة (BP)
مجموعة عوامل السوق	حجم السوق المحلي (ويقاس عن طريق الناتج المحلي الإجمالي) درجة الانفتاح علي العالم الخارجي(OE) (وتقاس بجمع الصادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)، معدل التضخم(INF).

1/ مجموعة العوامل الاقتصادية :

تتكون هذه العوامل من مجموعة من العوامل الاقتصادية الكلية المهمة وهي سعر الصرف وهو عبارة عن عدد الوحدات من العملة الوطنية التي تدفع ثمناً لوحدة واحدة من العملة الأجنبية ، والذي يمكن أن يؤثر على تدفق رأس المال الأجنبي خاصة الاستثمار الأجنبي المباشر ، حيث أن انخفاض سعر الصرف يعني تدهور قيمة العملة المحلية، وهذا يشجع زيادة تدفق رأس المال الأجنبي لذا نتوقع أن تكون هناك علاقة سالبة بين كل من سعر الصرف والاستثمار الأجنبي المباشر .

يعتبر الميزان التجاري من أهم المؤشرات التي تعبر عن مدى تحسن موقف الدولة مع العالم الخارجي ، ويتكون من جانبين هما الصادرات والواردات ويرتبط تحسنه

بزيادة جانب الصادرات فيه حيث يعني ذلك حدوث فائض في الميزان التجاري مما يحسن من موقف السودان مع العالم الخارجي ، والذي بدوره يؤدي إلى زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لذا نتوقع علاقة إيجابية بين كل من الميزان التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر .

2/ مجموعة عوامل السوق :

تتكون هذه المجموعة من عدة عوامل أولها حجم السوق المحلي ويقاس عن طريق الناتج المحلي الإجمالي في السودان ، والتوسع في حجم السوق المحلي وتحسن موقفه سوف يؤدي إلى زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية للسودان ، ونتوقع أن تكون العلاقة بينهما إيجابية . أما العامل الثاني في هذه المجموعة فهو درجة الانفتاح علي العالم الخارجي والتي تقاس عن طريق جمع كل من الصادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ، إن زيادة نسبة مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي تعني زيادة درجة الانفتاح للعالم الخارجي ، وبالتالي من المتوقع احتمال حدوث زيادة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر .أما القروض فقد شملت معادلة النموذج بعض العوامل والتي تؤثر عليها تأثيراً كبيراً وهي معدلات التضخم ونسبة القروض إلى الناتج المحلي الإجمالي وعجز ميزان المدفوعات.

تقـــدير النمـــوذج:

تم تقدير النموذج باستخدام معادلة الانحدار الخطي المتعدد بطريقة Enter والتي تتميز بإتاحة إدخال عدد كبير من المتغيرات المستقلة (المفسرة)، والموضحة في المجموعات التي سبق ذكرها في توصيف النموذج. وقد كان المتغير التابع (y) هو الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، إجمالي القروض والمنح (LOA) .

ستكون معادلة المجموعة الأولي وهي مجموعة **العوامل الاقتصادية** كالآتي :-

$$Y= 140476.8- 676.6\ EXR+1.7\ Per- 0.803TB -1764.9INF$$

وستكون معادلة المجموعة الثانية وهي **مجموعة عوامل السوق** كالآتي :-

$$Y= 131201+0.46\ GDP + 408.8\ OE - 1559.8\ INF$$

أما في حالة **القروض** كمتغير تابع(Y) فقد كانت المعادلة كالآتي :-

Y= 1438.640+13.708 loa / gdp +.199 BP+ 77.720 INF

تحـــــليل النتائـــــج :

1/ مجموعة العوامل الاقتصادية :

بالنسبة لمجموعة العوامل الاقتصادية والتي متغيراتها المفسرة تشتمل علي سعر الصرف ، الميزان التجاري ، معدل التضخم ، عجز الموازنة فنجد أن سعر الصرف (ويُقصد به هنا قيمة الجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي) يرتبط مع الاستثمار الأجنبي المباشر بعلاقة عكسية، أو علاقة سالبة أي كلما زاد سعر الجنيه السوداني كلما انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للسودان ، وهذا يطابق الفرضية الأولي والجدول رقم (6 - 1) يوضح إشارة معامل سعر الصرف السالبة كما يوضح اختبار t والذي يختبر العامل المستقل ما إذا كان ذو معنوية إحصائية أم لا ، وكما يوضحها الجدول فهي تساوي 6.4 - وهذا يعني أن أسعار الصرف ذات معنوية إحصائية قوية . أما الميزان التجاري ومعدلات التضخم فهي أيضاً لها علاقة سالبة مع الاستثمار الأجنبي ، أي انه كلما كان هناك معدلات عالية من التضخم كلما أدى ذلك إلى انخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي وبالنسبة للميزان التجاري تعكس نتيجة التحليل سلبية العلاقة وهذا تفسيره وجود عجز مستمر في الميزان التجاري السوداني، مما أدى إلى خلق العلاقة السلبية بينهما وإذا نظرنا إلى قيمة t الإحصائية نلاحظ أنها تساوي 6.1 - وهذا يعني أن الميزان التجاري له معنوية إحصائية قوية جداً ، كما استخدم معامل التحديد للحكم على جودة تقدير نموذج الانحدار، وتتراوح قيمته بين صفر وواحد بحيث كلما ارتفعت قيمته كلما كان التقدير جيداً، لذا فإننا نلاحظ القوة التفسيرية للعوامل التي تم استخدامها ويوضح الجدول أن معامل التحديد لهذه العوامل حوالي 92٪.

جدول رقم (6) قيم المعاملات المفسرة لمجموعة العوامل الاقتصادية

Model	B	T
(Constant)	140476.8	1.7
سعر الصرف (EXR)	-676.6	-4 .6
الميزان التجاري (TB)	-.803	- 6 .1
معدل التضخم (INF)	-1764.9	- 2.99
R square معامل التحديد	.921	

المصدر : إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي، 2008م

2/ مجموعة عوامل السوق :

إن مجموعة عوامل السوق تشمل كل من حجم السوق المحلي (والذي تم قياسه عن طريق الناتج المحلي الإجمالي)، ودرجة الانفتاح على العالم الخارجي (والتي تم قياسها بجمع الصادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) ، ومعدلات التضخم . وقد وضحت نتائج التقدير العلاقة الطردية بين كل من الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر ، أي انه كلما زادت معدلات الناتج المحلي الإجمالي كلما أشار ذلك إلى كبر حجم الاقتصاد المحلي وقوة سوقه المحلي و كلما أغرى ذلك المستثمرين الأجانب بتشغيل رؤوس أموالهم في ذلك البلد، ومن الجدول رقم (4) يتضح أن اختبار t الإحصائي لهذا العامل كان مقداره 1.8 . كما وضحت النتائج أن الانفتاح على العالم الخارجي له أثر موجب على الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا يعني أن زيادة نسبة الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، تؤدي إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان واختبار t الإحصائي

لهذا العامل كان مقداره 0.36 . أما معامل التحديد لهذه العوامل كان حوالي 50٪.

جدول رقم (7) قيم المعاملات المفسرة لمجموعة عوامل السوق

Model	B	T
(Constant)	131201.0	0.8
(GDP) الناتج المحلي الإجمالي	0.46	1.8
(OE) درجة الانفتاح	408.8	0.36
(INF) معدل التضخم	-1559.8	-1.1
R Square معامل التحديد	.507	

المصدر : إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي، 2008م

4/ أهم العوامل المؤثرة علي القروض

في حالة أخذ إجمالي القروض والمنح كمتغير تابع ، فإن العوامل التي تؤثر عليها تختلف عن تلك التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر، رغم وجود عوامل مشتركة أدخلناها في التحليل لمعرفة أثر كل منها علي حِدا ، هناك علاقة طردية بين عجز الموازنة العامة وبين إجمالي القروض ، أي أنه كلما ازداد عجز الموازنة العامة كلما أدى ذلك إلى مزيد من الحوجة إلى الاقتراض من الخارج، ومن الجدول رقم (5- 1) يوضح اختبار t لهذا العامل وتساوي 0.867 ، وكذلك هناك علاقة طردية بين نسبة إجمالي القروض والمنح إلى الناتج المحلي الإجمالي، وبين إجمالي القروض والمنح ، أي أنه كلما زادت هذه النسبة كلما احتاجت الدولة إلى المزيد من القروض إما لسداد خدمة الديون السابقة أو لمتطلبات مشاريع جديدة ، ويوضح اختبار

t مدي معنوية هذا العامل حيث تساوي 5.039 . ويختلف أثر معدل التضخم على إجمالي القروض عن تأثيره على الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يعكس لنا الجدول أنه على علاقة طردية على عكس ما حدث في الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا تفسيره أن معدلات التضخم وإجمالي القروض تربطهم علاقة ذات تأثير متبادل ويعكس لنا الجدول (8) كذلك معامل التحديد الذي مقداره حوالي 76٪ .

جدول رقم (8) بعض العوامل المؤثرة علي إجمالي القروض (LOA)

Model	B	T
(Constant)	1438.640	.123
(INF) معدل التضخم	77.720	.726
(loa / gdp) نسبة القروض إلى الناتج المحلي	13.708	5.039
(BP)عجز الموازنة العامة	.199	.867
R Squar (معامل التحديد)	.762	

المصدر : إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي، 2008م

النتـائـــج والتـــوصيـــات:

تمثلت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة في الآتي :-

1- إن كل من معدلات التضخم و سعر الصرف يرتبط مع الاستثمار الأجنبي المباشر بعلاقة عكسية أو علاقة سالبة وهذه النتيجة تطابق الجزء الأول من الفرضية الأولى للدراسة والتي تنص على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يرتبط

بعلاقة عكسية مع معدلات التضخم وسعر الصرف، أما الجزء الثاني من تلك الفرضية والتي محتواها أن الاستثمار الأجنبي يرتبط بعلاقة طردية مع الميزان التجاري والناتج المحلي الإجمالي و درجة الانفتاح للعالم الخارجي فقد تطابقت مع النتائج التي توصلت إليها الدراسة حيث تبين أن كل من درجة الانفتاح على العالم الخارجي والناتج المحلي الإجمالي ترتبط بعلاقة إيجابية أو طردية مع الاستثمار الأجنبي المباشر ، بينما اختلف الجزء الآخر من الفرضية مع النتائج التي توصلت إليها الدراسة ووضح هذا الاختلاف في أن الميزان التجاري ارتبط بعلاقة عكسية مع الاستثمار الأجنبي المباشر .

2- توصلت الدراسة إلى أن أثر التضخم على القروض والمنح يختلف عن أثره على الاستثمار الأجنبي المباشر حيث تربطه علاقة طردية مع إجمالي القروض والمنح لأنها علاقة ذات تأثير متبادل وكذلك ترتبط القروض بعلاقة طردية مع كل من عجز الموازنة العامة و نسبة القروض إلى الناتج المحلي الإجمالي .

وفي ضوء النتائج السابقة التي توصلت إليها الدراسة توصي الدراسة بالآتي :-

1- محاولة الحفاظ على معدلات تضخم منخفضة، وذلك لضمان زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للبلاد .

2- الالتزام بأسعار صرف حقيقية تعكس حقيقة النشاط الاقتصادي، وضرورة استقرارها.

3- تشجيع التصدير من خلال إعداد الدراسات التسويقية عن انسب الأسواق والدخول إلى أسواق جديدة وذلك لزيادة الانفتاح على العالم الخارجي .

4- العمل على تقليل العجز في الموازنة العامة من خلال تقليص حجم الإنفاق الحكومي ومحاولة توجيهه إلى المشاريع التنموية .

5- ضرورة الاتجاه إلى تنمية وتطوير قطاع الصادرات وتشجيع رؤوس الأموال الوطنية للدخول في هذا المجال وذلك لضمان توفير عملات أجنبية والتي تخفف من أعباء خدمة الدين .

قائمة المراجع :

المراجع باللغة العربية:

1) جيمس جوارتيني ، ريجارد استروب – الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص – ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن وعبد العظيم محمد – دار المريخ للنشر – الرياض : 1988م

2) حامد عبد المجيد دراز و المرسي السيد حجازي – مبادئ المالية العامة – الدار الجامعية للنشر الإسكندرية : 2004م

3) رمزي زكي – الديون والتنمية الفروض الخارجية وآثارها علي البلاد العربية –دار المستقبل العربي - 1985

4) رمزي زكي – أزمة الديون الخارجية رؤية من العالم الثالث – الهيئة المصرية العامة للكتاب 1978م

5) سمير محمد عبد العزيز – التمويل العام المدخل الادخاري والإسلامي والدولي – مطبعة الإشعاع الفنية القاهرة : 1998 م .

6) مالكوم جلبر وآخرون – اقتصاديات التنمية – ترجمة طه عبد الله منصور ، عبد العظيم محمد مصطفي – دار المريخ للنشر – الرياض : 1995م

7) محمد مبارك حجير السياسات المالية والنقدية لخطط التنمية الاقتصادية الدار القومية للطباعة والنشر - بلا تاريخ

8) مايكل ايدجمان – النظرية الاقتصادية الكلية – ترجمة محمد إبراهيم منصور – الرياض : دار المريخ للنشر – 1988م

المراجع باللغة الانجليزية :

(1) Guillermo A. calvo, Leonardo Leiderman – Inflows of Capital to Developing Countries in the 1990 : Causes and Effects. Intre-Amarican Developing Bank

أثر الإجارة للمرأة على النفقة الزوجية في الفقه المقارن

د. محمد إبراهيم محمد عبد الفضيل
أستاذ مساعد كلية الآداب - جامعة دنقلا

Abstract

The aim of this study is to shed light on the opinions of jurisprudents and legislators about the deserving of working women to the full marital expenditure since it is with her husband permission, whether they are rich or poor. But the work of woman without permission of her husband there are disputes about giving her legitimacy expenditure represented into three views.

First: that the expenditure of working women drop when they work outside home without husbands permission.

Second: That the expandure is cleavage but not drop.

Third: That the expender is not affected by wife's work.

The researcher fallowed the inductive analytic method as well as comparative approach which lead the researcher to various recommendation Islam cares about achieving balance between rights and duties in the family.

Same argue that expenditure is a penalty of keeping at home and other common things. That benefit the couple, since women's work may result in shortage in husband's duties and house affairs, they should be keen to help their husbands and keep the family interest as a supreme.

Originally the husband has no right in his wife salary except with her consent she notices her husband's needs she must not grudge him what he needs because that increase cohabitation, harmony and reconciliation between sponses.

This doesn't mean the omission of the role of working women and contribution on the continuity, stability and taking care of their children and family as whole.

Finally, husbands must not resort to their rights to ban wife's from work when they manages their family affairs and their work is in accordance with the shariah in order not to deprive her from the benefits of work. So agreement between spouses in these thing is extremely beneficial for the stability of married life.

مستخلص

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على آراء الفقهاء والقانونين حول استحقاق المرأة العاملة للنفقة الزوجية كاملة متى ما كان ذلك بإذن زوجها، سواء كانت غنية أو فقيرة. أما إذا كان عملها دون إذن زوجها فإن هنالك اختلاف بين الفقهاء حول استحقاق المرأة العاملة النفقة الشرعية تتمثل في ثلاثة آراء هي:

أولاً: أن نفقة المرأة العاملة تسقط بالعمل خارج البيت بدون إذن الزوج.

ثانياً: أن النفقة تُشطَر ولا تسقط.

ثالثاً: أن النفقة الزوجية لا تتأثر بعمل الزوجة.

والاختلاف حول التكييف الفقهي والقانوني لوجوب النفقة الشرعية للمرأة العاملة، حيث يرى البعض أن النفقة جزاء الاحتباس، وأمور مشتركة، فإن خروج الزوجة للعمل قد يترتب عليه تقصير بمصالح زوجها والقيام بشؤون بيته، وما يترتب من تكاليف يلتزم بدفعها.

اتبع الباحث في إعداد هذه الورقة المنهج الاستقرائي والتحليلي والمقارن وتوصل إلى عدة نتائج وتوصيات من أهمها:-

عناية الإسلامِ بتحقيق التوازنِ بين الحقوقِ والواجباتِ في الأسرة، إجماع الفقهاء حول استحقاق الزوجة النفقة من قبل زوجها جزاء احتباسها له عملاً بالأصل الكلي (كل من كان محبوساً بحق مقصود لغيره كانت نفقته عليه).

ووفق مستجدات العصر وتعلم المرأة ومشاركتها للرجل في الوظائف العامة المختلفة في الدولة، ومتى ما استطاعت أن توفق أوضاعها والتزاماتها الأسرية والعملية ليس للزوج منعها إضرارا بما قد تحققه في مجال عملها وما تجنيه من مال متى ما كان وفق الضوابط الشرعية.

وعلى الأزواج عدم اللجوء لاستعمال حقهم في منع الزوجات من العمل متى ما لم يتعارض عملها بظروف الأسرة ومتى ما كان عملها وفق الضوابط الشرعية. حتى لا يكون ذلك المنع تعسفاً، يكون تحمل النفقة الزوجية في حدود يسر الزوج. ولا يمنع ذلك بمشاركة الزوجة في النفقة على الأسرة حال عملها. كما لا يُلزم الزوج بأي نفقات يتطلبها عمل زوجته.

وأخيراً التوصية مراجعة أحوال حبس الزوج أو معاقبته بالسجن لحين السداد مقابل ما عليه من النفقة الزوجية مما يؤدى إلى تراكمها عليه فترة الحبس وما يترتب على الأسرة من أضرار بعقوبات تلائم وضعه المالي ميسرة وفقراً.

مقدمة:

لقد أقر الإسلام للمرأة حق التملك ما دام عن طريق مشروع، وأقر لها حق الميراث، وأعطاها الصلاحية التامة في التصرف بأموالها. وجاءت الشريعة بكل ما من شأنه تنظيم العلاقة بين الزوجين، وجعلت لكل من الزوجين حقوقاً بجانب الواجبات، ومن أَجَل الواجبات التي أناطتها الشريعة بالزوج هي النفقة الزوجية، فالمقصد الشرعي من النفقة الزوجية وهو إثبات القوامة للرجل لقوله تعالى: {الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم} (النساء:34)، وأظهر صور القوامة الإنفاق على الزوجة ووجوبها على زوجها ثبت بالكتاب والسنة والإجماع والمعقول.

إلا أن هذا الواجب تطرأ عليه بعض الأحوال التي قد تُنقصه أو تُعدمه ويظهر ذلك في أقوال الفقهاء وما نص عليه قانون الأحوال الشخصية السوداني للمسلمين لسنة 1991م. عليه أردت أن أتناول أثر إجارة الزوجة نفسها علي النفقة الشرعية. مقارنة مع ما جاء في قانون الأحوال الشخصية، وإبراز الأحكام الشرعية المرتبطة بعمل المرأة بعد أن أصبح العمل من سمات المرأة السودانية وقد يصل إلى درجة الضرورة في بعض الأحوال، وخاصة بعد أن أصبحت المرأة تشكل النسبة الغالبة من عدد العاملين بالخدمة العامة في الدولة.

مفهوم النفقة لغة واصطلاحاً:

النفقة في اللغة: من الفعل نفق، أي نقص وقل، وقيل فني وذهب. وأنفق الرجل إذا افتقر؛ ومنه قوله تعالى: ﴿إِذَا لَّأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ ٱلْإِنفَاقِ﴾ (الإسراء: 100) أي خشية الفناء والنفاد. وأنفق المال إذا صرفه لقوله تعالى:﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ أَنفِقُواْ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ ﴾ (يس: 47) أي أنفقوا في سبيل الله وأطعموا وتصدقوا. واستنفقه أي أذهبه. (إبراهيم أنس، 1392ه، 942/2)

والنفقة ما أنفقت على العيال وعلى نفسك. وهي اسم من الإنفاق وما ينفق من الدراهم ونحوها، وهي الزاد وما يفرض للزوجة على زوجها من مال للطعام والكساء والسكن والحضانة ونحوها. (ابن منظور، 1414ه، 357/10)

النفقة في الاصطلاح:

جاء تعريف النفقة بأنها هي اسم للشيء الذي ينفقه الإنسان على عياله وزوجته وأقاربه ومملوكه من الطعام والكسوة والسكن. والنفقة كذلك هي كل ما به قوام معتاد حال الآدمي دون سرف (ابن عابدين، 1992م، 278/5).

كما ورد تعريف النفقة بأنها :(هي إخراج الشخص مؤونة من تجب عليه نفقته من خبز وإدام وكسوة ومسكن وما يتبع ذلك من ثمن ماء ودهن ومصباح.)
الجزيري، 1994م، 3/321).

كما يمكن تعريف النفقة هي بأنها "الإدرار على الشيء بما به بقاؤه".(ابن الهمام، بدون، 4/379).

وتنقسم النفقة إلى قسمان:

1) نفقة تجب للإنسان على نفسه إذا قدر عليها، وعليه أن يقدمها على نفقة غيره، لقوله صلّى الله عليه وسلم: (ابدأ بنفسك فتصدق عليها، فإن فضل شيء فلأهلك، فإن فضل عن أهلك شيء فلذي قرابتك، فإن فضل عن ذي قرابتك شيء فهكذا وهكذا)(مسلم – بدون- 2/692).
2) ونفقة تجب على الإنسان لغيره. وأسباب وجوبها ثلاثة الزوجية، والقرابة الخاصة، والمِلْك (ابن عابدين- 1992م- 886). الحقوق الواجبة بالزوجية هي الطعام، والإدام، والكسوة، والتطبيب، ومتاع البيت، والسكنى، وخادم إن كانت الزوجة ممن تُخدم.(الشربيني- 1994م- 426).

تعريف النفقة في القانون:

لم يختلف تعريف النفقة في القانون كثيراً عما جاء في اللغة والفقه الإسلامي، وقد تناول قانون الأحوال الشخصية للمسلمين السوداني لسنة 1991م الأحكام الخاصة بالنفقة بالمواد من المادة 65 وحتى المادة 90 منه، بعد أن نص بالمادة 51 على أن النفقة من الحقوق الواجبة للزوجة على زوجها. ونص بالمادة 65 على تعريف النفقة بأنها " تشمل الطعام والكسوة والسكن والتطبيب وكل ما به مقومات حياة الإنسان حسب العرف". (قانون الأحوال الشخصية- 1991م، م65)

ووفق هذا النص فإن القانون عرف النفقة بمشتملاتها وأنواعها سواء أكانت نفقه زوجية أو أقارب مع شُمولها الطعام وهو اسم لما يقتات به الإنسان وتقوم به حياته من أكل وشرب سواء أكان خبزاً أو إداماً أو غيرهما. وتشمل الكسوة والمقصود بها

ما يواري جسمها من الأعين ويَقيها برد الشتاء وحرارة الصيف. والسكن وهو المكان الذي يتوفر فيه الأمان لها في نفسها ومالها وساتراً لها ولمتاعها من الأعين، كما أوجب المشرع التطبيب من الأمراض من أجرة الطبيب وقيمة الدواء (عبد المجيد، 2006م، 30).

مشروعية النفقة الزوجية:

النفقة الزوجية واجبة بالكتاب والسنة والإجماع والمعقول، نستدل على وجوبها من الكتاب بالآتي:

1- قوله سبحانه وتعالى: (وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف) (البقرة:233) "وعلى المولود له"، أي على آباء الصبيان "رزقهن"، يعني: رزق والدتهن. ويعني ب"الرزق": ما يقوتهن من طعام، وما لا بد لهن من غذاء ومطعم. و"كسوتهن"، ويعني: ب"الكسوة": الملبس وهذه هي مشتملات النفقة التي أوجبها الله تعالى على الزوج. (الطبري، 2000م، 5/ 44).

2- قال تعالى: (أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وُجْدِكُمْ) (الطلاق:6) من سعتكم. لمطلقة ثلاثًا: لها السكنى، والنفقة والمتعة.(ابن كثير، 1999م، 8/ 152).

3- وقوله تعالى: (لينفق ذو سعة من سعته) (الطلاق:7) أي: لينفق على المولود والده، أو وليه، بحسب قدرته .(الطبري، 2000م28/96).

أما من السنة النبوية نستدل على وجوب النفقة بما روىَ جابر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب في الناس فقال:" اتقوا الله في النساء، فإنهن عوان عندكم، أخذتموهن بأمانة الله، واستحللتم فروجهن بكلمة الله، ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف"(ابن ماجه، 2009م، 2/1022).

والحديث عن أم المؤمنين السيدة عائشة رضي الله عنهما، أن هند بنت عتبة قالت: يا رسول الله، إن أبا سفيان رجل شحيح، وإنه لا يعطيني وولدي ما يكفينا، إلا ما أخذت من ماله، وهو لا يعلم قال:" خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف" (ابن حنبل، 2001م، 4/279).

ومن الإجماع فقد اتفق الفقهاء على وجوب نفقة الرجل على من تلزمه نفقته كالزوجة والولد الصغير، وذلك من عصر النبي صلى الله عليه وسلم إلى الآن، وأنه إذا امتنع الزوج عن الإنفاق على زوجته بدون حق شرعي كان ظالماً، ويلزمه القاضي نفقتها عليه إذا طلبت ذلك.

وأما من المعقول فإن من القواعد المقررة فقهاً، أن من حبس لحق غيره فنفقته واجبة على ذلك الغير، فالمفتي والوالي والقاضي، وغيرهم من العاملين في الدولة لمنفعة المجتمع تجب نفقاتهم في بيت المال بقدر كفايتهم. وبما أن المرأة محبوسة على واجباتها تجاه الزوج للقيام على الأسرة ورعاية شؤونها، وفرغت نفسها لمنفعة زوجها، ومنعها من التصرف والاكتساب، فتكون نفقتها واجبة عليه.(عبد السلام، 2011، 20).

موجب النفقة عند الفقهاء:

موجب النفقة هو ما يَلزم عند تحققه إيجاب النفقة على الزوج. فإن انتفى الموجب كان ذلك علة إسقاط النفقة. وللفقهاء آراء في موجبات النفقة هي:

أ/ إن النفقة في مقابل الاحتباس فقط، وهو قول الحنفية (المرغيناني،ت 593، 375/3).

ب/ إنها في مقابل التمكين، وهو قول عند المالكية (عبد الوهاب،ت299،422)، والشافعية(ابن نجم، بدون، 193/4).

ج/ وقيل: بل بمجموع الأمرين؛ التمكين والاحتباس معا. وهو قول عند المالكية ومذهب الحنابلة (ابن قدامه، 1988م، 77/5).

شروط استحقاق النفقة:

ويشترط لاستحقاق النفقة الشروط الآتية:

1- أن يكون عقد الزواج صحيحاً.
2- أن تسلم نفسها إلى زوجها.
3- أن تمكنه من الاستمتاع بها.
4- ألا تمتنع من الانتقال حيث يريد الزوج.(سيد سابق، 1977م، 170/2).

فإذا لم يتوفر شرط من هذه الشروط، فإن النفقة لا تجب. مثل أن يكون العقد غير صحيح، وكذلك إذا لم تسلم نفسها إلى زوجها، أو لم تمكنه من الاستمتاع بها، أو امتنعت من الانتقال إلى الجهة التي يريدها، ففي هذه الحالات لا تجب النفقة حيث لم يتحقق الاحتباس الذي هو سببها. (عبد السلام، 2011، 14).

شروط استحقاق النفقة في القانون:

تنص المادة 69 من قانون الأحوال الشخصية على أنه " تجب نفقة الزوجة على زوجها من حين العقد الصحيح ". وطبقا لهذا النص فإن سبب وجوب النفقة للزوجة يبدأ بانعقاد عقد النكاح ويشترط فيه أن يكون العقد الصحيح مستوفياً لكل أركانه وشروطه، وأن لا يكون موقوفاً على إجازة، مقترناً معه الاحتباس الذي يمكن معه تحقيق أغراض الزواج ومقاصده الشرعية كاملة، فإن فات الاحتباس أو الاستعداد له ينتفي سبب وجوب النفقة. أما إذا وجد الاستعداد له مع إمكان استيفاء أحكام الزواج من الزوجة وجبت لها النفقة سواء انتقلت إلى بيت الزوجية أو لم تنتقل ما لم تمانع من الانتقال.

وعلى ذلك فقد اشترط القانون لوجوب النفقة توافر الشروط التالية:-

1- أن يكون عقد الزواج صحيحاً.

2- أن تستقر الزوجة في بيت الزوجية.

عليه يكون سبب استحقاق الزوجة النفقة على زوجها احتباسها وقصرها عليه لحقه ومنفعته؛ وذلك لأن موجب عقد الزواج الصحيح أن تصير الزوجة مقصورة على زوجها لا يحل لغيره أن يستمتع بها، وتجب عليها طاعته والقرار في بيته للقيام بواجباته.(عبد العظيم، 1423ه، 106).

إسقاط النفقة عند الفقهاء:

الأصل عند الفقهاء أن علة وجوب النفقة الزوجية هو المقابلة بين ما تبذله المرأة مما وجب عليها من آثار عقد النكاح، وبين ما يجب على الرجل من الحقوق الزوجية، والأصل في ذلك قول الله تعالى:﴿ وَلَهُنَّ مِثْلُ ٱلَّذِى عَلَيْهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ۚ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ ۗ وَٱللَّهُ

عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ (البقرة: 228) فإذا أخل أحد الزوجين بما عليه من التزام من غير عذر جاز للآخر الامتناع من أداء ما وجب عليه في مقابله، وعليه فإن النفقة الزوجية تتأثر بعدد من الموانع قد تسقطها منها:

1- نفقة المرأة الناشز

اختلف الفقهاء في لزوم نفقة المرأة حال نشوزها وامتناعها من أداء الواجب عليها بالنكاح على قولين)ابن عابدين،136هـ، 287/5).

القول الأول: أن المرأة إذا نشزت فإنه لا نفقة لها، وهو قول جمهور الفقهاء.

القول الثاني: أن النشوز لا يسقط النفقة، بل تجب لها النفقة، وبه قال بعض الفقهاء لأن النفقة لا تجب دفعة واحدة، وإنما تجب كل يوم على حدة، مما يدل على أنها متعلقة بكل يوم على استقلاله فيما يقابله من التمكين ونحوه، ومع القول بأنها لو نشزت فلا نفقة لها في زمان النشوز. (عبد السلام، 2011، 19).

2. تشطير النفقة بتبعيض النشوز

وقد اختلف الفقهاء في تشطير نفقة المرأة عند تبعض نشوزها على رأيين:(خلاف، 1938م، 109)

القول الأول: أن نفقتها تسقط بالكلية، ولا تُشطر. وهو قول الحنفية (ابن عابدين،136ه، 634/3)، والشافعية (للشربيني، 476ه، 206/2)، ورواية عند الحنابلة لأن موجب النفقة لديهم هو التمكين الكامل، وإذا تبعض التمكين فإنه يكون ناقصاً، فلا تجب به النفقة. (ابن قدامه، 1988م، 399/5).

القول الثاني: أن نفقتها لا تسقط بالنشوز وإنما تشطر النفقة. وهو الصحيح من مذهب الحنابلة، وبعض الشافعية لقولهم بأن التمكين يتصور تبعضه، فإذا كان يمكن تصور تبعضه فإنه يوجب مقابله النفقة.

وهذا القول أرجح لأن المرأة لم تمتنع بالكلية من زوجها وإن فوتت عليه بعض حقه بالخروج نهاراً وإنما خرجت بعض اليوم. (عبد السلام، 2011، 18).

مُسقطات النفقة في القانون:

تناول القانون الحالات التي لا تستحق فيها الزوجة النفقة وهي:

1- الزوجة الناشز

ونشوز الزوجة هو تركها لبيت الزوجية بدون سبب شرعي، أو امتناعها عن الانتقال إلى بيت الزوجية بغير عذر شرعي. أو منعها زوجها من دخول بيتها الذي يسكنه معها.

وقد نصت المادة(75) من قانون الأحوال الشخصية على الحالات التي تحرم فيها الزوجة من النفقة فيها باعتبارها ناشزاً وليس لها نفقة والحالات وهي:(إبراهيم عبد الرحمن، 2007م، 195).

1- امتناعها عن الانتقال إلى بيت الزوجية دون عذر شرعي.

2- تركها بيت الزوجية بغير عذر شرعي.

3- منعها الزوج من الدخول إلى بيت الزوجية دون عذر شرعي.

4- امتناعها عن السفر مع زوجها دون عذر شرعي.

2- الزوجة المريضة وكان مرضها من بيت أبيها قبل أن تزف إلى زوجها وكان المرض يمنعها من الانتقال إلى منزل الزوجية فلا نفقة لها.

3- الزوجة العاملة

نصت المادة 75 على أنه " لا نفقة للزوجة إذا كان عملها خارج البيت دون موافقة زوجها ما لم يكن متعسفاً في منعها من العمل".

4- الزوجة الصغيرة

فإن كانت الزوجة صغيرة لا يُجامع مثلها فعند المالكية والصحيح من مذهب الشافعية لا تجب لها النفقة لانتفاء موجب النفقة هو التمكين التام(سابق، 1977م، 170)، (الشربيني ،1994م، 438/3).

5- الزوجة المحبوسة

الزوجة المحبوسة لا تجب لها النفقة سواء أكان الحبس لجريمة أو دين ويستثنى من ذلك أن يكون حبسها بسبب حق للزوج عليها، فإن نفقتها تكون واجبه عليه لأن فوات المقصود كان بسبب الزوج.

6- الزوجة المسافرة

إذا سافرت الزوجة سفراً وحدها من غير محرم ومن غير إذن زوجها – فلا نفقة لها لفوات التفرغ من جهتها.

آراء الفقهاء في إسقاط النفقة الزوجية بعمل المرأة:

من المتفق فيه بين الفقهاء أن الزوجة تستحق النفقة كاملة متى ما كانت تعمل بإذن زوجها وموافقته عليه.

واختلف الفقهاء في حكم نفقة المرأة العاملة بدون إذن زوجها لثلاثة آراء فقهية على النحو التالي (زين الدين، بدون، 112):

القول الأول: أن نفقة المرأة العاملة تسقط حال عملها بدون إذن زوجها، مستدلين على ذلك أن الناشز تسقط نفقتها، وأن خروج المرأة من بيتها لحرفتها وعملها بدون إذن الزوج يعد نشوزاً، ويمنع من الاحتباس، والعلة عند فقهاء الحنفية هي الاحتباس. على خلاف قول الشافعية؛ لأنهم لا يرون تشطير النفقة بتبعض الخروج بدون إذن.

القول الثاني: أن النفقة الزوجية لا تسقط مطلقاً بعمل المرأة واحترافها، ولو بدون إذن الزوج.

وهذا الرأي مبني على قول من يرى أن النشوز لا يسقط النفقة الزوجية؛ وهو قول وابن حزم (ابن حزم، 1970م، 88/10).

القول الثالث: أن المرأة العاملة خارج المنزل بدون إذن زوجها لا تسقط نفقتها بالكلية، وإنما تتشطر وينقص تقديرها. وأن عدم إذن زوجها مؤثر في تقدير النفقة لا في إسقاطها بالكلية؛ وهذا الرأي وسط بين الرأيين الأولين، فإن النفقة وجبت بسبب عقد الزوجية في مقابل التمكين من الزوجة. فإذا لم يتحقق التمكين التام، وإنما تحقق بعضه فإن المعنى المقابل للنفقة ما زال موجوداً ولكنه ناقص، فينقص تقدير النفقة في مقابل نقصه.

وهذا الرأي توسط في دفع الضرر عن الزوجين معاً، فإن المرأة إذا كانت ذات تجارة أو مال فإن مراعاتها له فيه مصلحة، بخلاف ما إذا منعت من مراعاته فإن فيه إضرار بها. وفي المقابل فإن مصلحة الزوج لم تلغ بل رُوعيت بوجود التمكين والسكن في بعض اليوم، (عبد السلام، 2011، 19).

نصوص القانون في نفقة الزوجة العاملة:

ونصت المادة (75/ د) من قانون الأحوال الشخصية على أنه " لا نفقة للزوجة اذا كان عملها خارج البيت دون موافقة زوجها ما لم يكن متعسفاً في منعها من العمل". بذلك عبرت المادة أنه لا يجوز للزوج منع زوجته من العمل بدون سبب مقبول، يعلل لمنعه لها من العمل كالعناية بالأطفال أو المنزلة أو خوفه من الفتنة عليها أو عدم وجود الأمان في مكان عملها أو بأسباب تتعلق بطبيعة العمل وشرعيته أو مكانه أو زمانه.

أما إذا كان المنع بدون سبب مقبول فإنه يُعد متعسفاً في استخدام حقه في المنع وعليه فإنها تستحق النفقة.

إذا كانت الزوجة تعمل خارج المنزل فلا نفقة لها على زوجها أن منعها زوجها من العمل ورفضت الامتثال لأمره لأن في ذلك تفويت للاحتباس، أما إذا لم يمنعها ورضي بعملها وجبت لها النفقة.

الشروط التي يلزم توافرها للحكم بتشطير نفقة المرأة العاملة:

وفق ما ذهب إليه الفقهاء الذين يرون أن عمل المرأة لا يكون مسقطاً للنفقة على زوجها بالكلية، ويشترطون الشروط التالية للحكم بتشطير النفقة للزوجة العاملة وهي:(عبد السلام، 2011، 21)

1/ ألا يكون عمل المرأة محرماً شرعاً.

2/ ألا يكون عمل المرأة مستغرقاً اليوم كله.

3/ ألا يكون عمل المرأة خارج المنزل.

4/ ألا يكون العمل واجباً عينياً عليها شرعاً.(الزحيلي، 1985م، 793/7).

5/ أن يكون الزوج باذلاً لنفقة زوجته الكافية لها.

6/ عدم إذن الزوج بعمل المرأة (عبد السلام، 2011، 33).

2. مُسقطات النفقة على المرأة العاملة بالكلية:

هناك حالات يكون فيها عمل المرأة مانعاً لاستحقاقها للنفقة الزوجية مطلقاً، ومن تلك الحالات:-

1- أن يكون عمل المرأة محرماً شرعاً.

فإن المرأة إذا عصت الله عز وجل بعملها بالكسب الحرام فإنها بذلك تدخل دائرة المحرم الذي يجب منعها منه، وإذن الزوج لها بذلك لا يبيحه، وغير معتبر .

أن يكون عمل المرأة مستغرقاً اليوم كله.

فإذا استغرق عمل المرأة خارج منزلها اليوم كله ليله ونهاره - وكان ذلك بدون إذن زوجها- فإن النفقة تسقط بالكلية. (ابن الهمام، بدون، 399/4).

الأسباب التي توجب النفقة كاملة للمرأة العاملة:

الأصل في النفقة الزوجية هو وجوبها على زوجها ومتى ما اختفت الأسباب التي تسقطها أو تشطرها فإن النفقة الزوجية ترجع للأصل وهو وجوبها كاملة. لذلك ذهب الفقهاء إلى اشتراط وجوب النفقة كاملة للزوجة العاملة الشروط التالية:-

1- ألا يكون عمل المرأة خارج المنزل.

فإذا كان عمل المرأة داخل المنزل الزوجية كالنسج، أو العجن، أو العمل عن طريق وسائل الاتصال الحديثة مثل الشبكة العالمية للاتصالات، والهاتف ونحوه. فإن ذلك لا يسقط النفقة، وتحقق تسليم نفسها تسليماً كاملاً، وليس للرجل الحق في الحَجر عليها من التَكسُب.

2- أن يكون العمل واجباً عينياً عليها شرعاً.

وذلك لأن عمل المرأة الواجب عليها شرعاً لا يشترط فيه إذن الزوج؛ بناء على تقدم حق الله تعالى علي طاعة الزوج، وقد مثل الفقهاء لبعض المهن والأعمال التي يكون خروج المرأة إليها واجباً؛ مثل القابلة، أو مغسلة الموتى، وقرروا أنه يجوز لها أن تخرج بغير إذن الزوج، وعللوه بأن فوات عمل القابلة يترتب عليه هلاك الجنين أو أمه، وتغسيل الميت من فروض الكفايات التي يأثم الناس بتركها ولا يمكن أن يقوم بهذا العمل غيرها وعليه فإنه يكون واجباً عينياً في حقها. (عبد السلام، 2011، 33).

3- أن يكون الزوج غير باذل لنفقة زوجته الكافية لها.

امتناع الزوج من نفقة زوجته لإعساره، أو شح بالنفقة ولم يبذلها، جاز للمرأة خروجها من بيته؛ لأن السبب من قِبَله. وكذا كل حاجة ملحة للمرأة فإنها تكون معذورة فيها ولا يعد نشوزاً. والعلة أن امتناع الرجل من النفقة على زوجته (سواء أكان امتناعاً كلياً أو جزئياً) فيه إضرار بها.

4- إذن الزوج بعمل المرأة.

فإن لعمل المرأة خارج منزلها حالتين:

1- أن يأذن لها به، ففي هذه الحالة لا خلاف بين الفقهاء في وجوب النفقة على الزوج.

2- ألا يأذن الزوج بالعمل وفي هذه الحالة للفقهاء ثلاثة آراء، هي:

أحدها: أن النفقة تسقط بالكلية.

والثاني: أنها لا تسقط مطلقاً.

والثالث: أن النفقة لا تسقط، وإنما تُشطر بسبب خروجها (ابن الهمام، بدون، 399/4).

صور إذن الزوج بعمل زوجته:

لإذن الزوج بعمل زوجته أربع صور هي:

1) الإذن الصريح: وهو تصريح الزوج بالإذن بالعمل قد يكون عند إبرام عقد الزوجية مقترناً به، وقد يكون متراخياً بعد الزواج.
2) الإذن الضمني: وله عدة صور منها أن يعلم الزوج بخروج امرأته للعمل، ويتركها ولا يمنعها منه. أو سكوته مع قدرته على منعها، كما يتحقق الإذن الضمني بالإعانة عليه بالفعل.
3) **الاشتراط النصي في العقد.**

إذا قرن عقد الزواج بالشرط فأما أن يكون هذا الشرط من مقتضيات العقد أو يكون منافياً، فالشروط التي يجب الوفاء بها هي ما كانت من مقتضيات العقد ومقاصده ولم يتضمن تغييراً لحكم الله ورسوله كاشتراط العشرة بالمعروف والإنفاق عليها وكسوتها وإسكانها بالمعروف بإذنه. أما الشروط التي لا يجب الوفاء بها كاشتراط إلا مهر لها أو اشتراط أن تنفق عليه فهذه شروط باطله لا يجب الوفاء بها. وهنالك من الشروط التي اختلف حولها الفقهاء منها بأن تشترط المرأة أو وليها على الزوج عند عقد النكاح أن تعمل المرأة ، أو تستمر في عملها، أو أن لا يمنعها من العمل. وقد اختلف الفقهاء في هذا الشرط هل يكون ملزماً للزوج أم لا على قولين هما :

الرأي الأول: أن هذا الشرط غير ملزم، ولا يجب الوفاء به. لعدم صحة الشروط المقترنة بالعقد مما ليس متعلقاً به، وأنه لا يلزم الوفاء به، لأن هذا الشرط يخالف حقاً ثابتاً بالعقد. للحديث الذي ورد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم :" المسلمون على شروطهم إلا شرطاً أحل حراماً أو حرم حلالاً " فهذا الشرط يَحرم وينقص من حق الزوج في القوامة على زوجته.

الرأي الثاني: وجوب الوفاء لرأي الحنابلة لما ذهب إليه سيدنا عمر بن الخطاب لوجوب الوفاء بما اشترطت المرأة فإن لم يف لها للزوجة فسخ الزواج لأن هذا الشرط لها فيه

منفعة ومقصود لا يتعارض مع الزواج. وقول المالكية باستحباب الوفاء بهذا الشرط وعدم لزومه، وبناء على ذلك يحق للزوج حينئذ أن يتراجع عن موافقته السابقة.

وعلى ذلك فإن التوفيق بين الرأيين يكون في تقديم مصلحة الأسرة وتقدير في ما تترجح معه المصلحة فإن كانت ظروف الأسرة لا تتأثر بعمل الزوجة أو كانت في عملها مصلحة راجحة كان الأجدى الأخذ بالشرط والعمل به. إلا إذا كانت مصلحة الأسرة قد تتضرر من التزام الزوج بهذا الشرط وإعماله وترك الزوجة تعمل وعلى حساب ظروف الأسرة فالأولى عدم الالتزام بهذا الشرط لأن مقصد الزواج يرتبط بمصلحة الأسرة، وما كانت الأحكام الشرعية إلا لجلب المصالح ودرء المفاسد.

المعاوضة على الإذن بالعمل (أحمد السيد، 2002م، 10):

الأصل أن الإذن يكون بغير عوض، ولكن أن يأذن الزوج للزوجة بالعمل بمقابل عوض أو على بدل مالي، ففيه صورتان:

الصورة الأولى: أن يكون الإذن في مقابل إسقاط النفقة الزوجية أو بعضها.

وذلك بأن يتفق الزوجان على عمل المرأة في مقابل أن تسقط نفقتها عنه، أو أن يسقط بعضها؛ كسقوط نفقة السكنى فيكون إيجار المنزل عليها مثلاً، أو نفقة اللباس، ونحو ذلك. وهذا الاتفاق صحيح لأن انتفاء الإذن يترتب عليه سقوط النفقة أو جزئها، فإذا اتفقا على سقوطها في مقابل الإذن فإنه يكون صحيحاً.

الصورة الثانية: أن يكون الإذن في مقابل عوض مالي غير إسقاط النفقة؛ كأن يشترط الزوج جزء من راتب زوجته، أو أن يأخذ مبلغاً مقطوعاً منه، أو أن تتولى الزوجة مؤونة النفقة على أبنائهما، أو تبذل له عيناً كسيارة، ونحو ذلك (أحمد السيد، 2002م، 10).

2- وأما إذا كان هذا العوض في مقابل الإذن بالعمل فقط. فإن حكم ذلك في محل اختلاف بين الفقهاء، إلى:

القول الأول: أن هذا الحق لا يصح المعاوضة عليه. وهو قول جمهور الفقهاء ويعللون ذلك بأن هذه الحقوق لا تقبل المعاوضة لأنها ليس بمال فلا يجوز مقابلتها بمال.

القول الثاني: أنه يصح المعاوضة على الإذن وسائر الحقوق الزوجية على أن يكون بطيب النفس من الزوجة، ولا يكون ذريعة للتعسف في استعمال الزوج لحقه بالإذن من أجل مساومة المرأة على بذل المال. كأن ترضى أن تعطيه من راتبها دون إكراهها على ذلك جاز له أخذه، لقوله تعالى: {فإن طبن لكم عن شئ منه نفساً فكلوه هنيئاً مريئاً}(النساء:4)، ولقول النبي صلى الله عليه وسلم -: "لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفس منه" (ابن حنبل، 2001م، 34/299).

رجوع الزوج عن الإذن بالعمل:

اختلف الفقهاء على حكم رجوع الزوج عن إذنه لزوجته بالعمل خارج البيت باعتبار نوع الإذن إلى:

1- إذا رجع الزوج عن الإذن وكان مشروطاً عليه في العقد:

وقد اختلف الفقهاء في صحة هذا الشرط فالجمهور لا يلزمون به يرون أن له الرجوع عنه والقول بصحة هذا الشرط في عقد النكاح ولزومه، فإذا لم يوف الزوج بالشرط، وتراجع عنه، وأمر المرأة بعدم الخروج لعملها. فإن الفقهاء يثبتون للزوجة حق الفسخ للعقد دون مقابل منها.

2- إذا رجع الزوج عن الإذن ولم يكن مشروطاً عليه في العقد

الأصل أن الإذن هو الإباحة للفعل والأصل فيه جواز الرجوع في الإباحة من قبل المبيح لأن الإذن تبرع، والتبرعات يجوز الرجوع فيها ما لم يترتب عليها أثر.

اشتراط علم المرأة برجوع الرجل عن الإذن:

اختلف الفقهاء في اشتراط علم المرأة بالرجوع، لإبطال الإذن على رأيين هما:

1/ فالجمهور على أنه لا بد من علم المأذون له. لأن الإباحة متعلقة بالعلم في ابتداء التصرف، وكذا في انتهائها. فإن المرأة لا يلزمها حكم الرجوع عن الإذن حتى تعلم به.

2/ وقول بعض الشافعية إنه لا يشترط علم المأذون له، بل ينتهي الإذن بمجرد رجوع الآذن، ولو لم يعلم المأذون له.

التعسف في استعمال الحق في الإذن والرجوع عن الإذن بالعمل:

عدم الإذن ابتداء بعمل الزوجة هو استمساك بالأصل، فلا يتصور فيه التعسف في استعمال الحق، التعسف يكون في منع المرأة من العمل بالتراجع عن إذنه (محمد خليفة، 2003م، 82).

وصورة التعسف كثيرة منها أن بعض الرجال يتعسف في الحق الذي أعطاه إياه الشرع في إباحة بالإذن والرجوع عن الإذن لزوجته بالعمل خارج المنزل، وقد يكون مقصده من التراجع عن الإذن ليس مصلحة تستوجب ذلك وتستحق منعها من العمل، أو معارضة العمل مع مصلحة الزوج نفسه، أو يكون قصده الإضرار بمصالح الزوجة، أو بقصد التضييق عليها، أو لأجل أن يساومها على المعاوضة على الإذن أو للمساومة على بعض الحقوق الواجبة عليه لتسقطها. وهذا التعسف في استعمال الحق محرم شرعاً (محمد خليفة، 2003م، 81- 82).

بالرغم أن المادة (75) من قانون الأحوال الشخصية قد نصت علي اعتبار الزوجة التي تعمل خارج المنزل بدون إذن زوجها تعتبر ناشزاً ما لم يكن متعسفاً في منعها.

لم يحدد القانون حالات تعسف الزوج ومعاييره للتمييز بين التعسف وعدمه، وتُرك الأمر للمحكمة تقدره. بناءً على الآثار التي تقع على الزوج جراء غياب الزوجة خلال ساعات العمل، وتقدير وحاجة الزوجة والأسرة للعمل، وغير ذلك من القرائن تساعد على تحديد أن منع الزوج لزوجته من العمل تعسفاً أم لا.

الخاتمة:

أجمع الفقهاء على استحقاق المرأة العاملة للنفقة الزوجية كاملة متى ما كان ذلك بإذن زوجها ورضائه، سواء أكانت غنية أو فقيرة، وسواء كان زوجها موسراً أو معسراً.

إلا أن الفقهاء اختلفوا في أثر عمل المرأة على النفقة الشرعية متى ما كان عملها دون إذن زوجها إلى ثلاثة آراء، هي:-

أولاً: أن نفقة المرأة العاملة تسقط بالعمل خارج البيت بدون إذن الزوج. إذا لم يكن متعسفاً.

ثانياً: أن النفقة تشطر ولا تسقط.

ثالثاً: أن النفقة الزوجية لا تتأثر بعمل الزوجة.

وأساس الاختلاف بين فقهاء المذهب الحنفي والأئمة الثلاث هو الاختلاف في تكييف الوضع الفقهي لوجوب النفقة، فالأئمة الثلاث يرون أنها عوض التمكين والاحتباس، ولا وجه للتبرع فيها، ولأنه إذا وجد التمكين الموجب للنفقة ولم ينفق الزوج على زوجته حتى مضت مدة، صارت النفقة ديناً، ولا تسقط بمضي الزمان إلا بالأداء أو الإبراء.

ويرى الحنفية أن النفقة جزاء الاحتباس، وإصلاح أمر المعيشة، وإقامة لأمر الشارع، وأمور مشتركة، كإعفاف كل الآخر، وتحصينه من المفاسد، وحفظ النسب، وتحصيل الولد، ولأن منافع الاحتباس تعود على الزوجين جميعاً. فإن خروج الزوجة للعمل قد يترتب عليه تقصير بمصالح زوجها والقيام بشؤون بيته، وما يترتب من تكاليف لإحضار خادمة أو حاضنة يلتزم بدفع تكاليفها. ولهذا فإن الواجب على الزوجة أن تحرص على إعانة زوجها وأن تكون مصلحة الأسرة هي العليا، وألا يكون عملها سبباً لحصول الشقاق بينها وبينه، بل يكون عوناً للأسرة، متى ما كان وفق الضوابط الشرعية ويكون سبباً ليسود بينهما التعاون والتسامح. كما لا يجوز لها في حال عملها ومقاضاتها راتباً التمنن عليه، وإشعاره بأنه لا حق له في مالها.

وهو الأصل أنه لا يستحق من راتبها شيئاً إلا ما أعطته إياه برضاها وطيب نفسها. ومع ذلك ينبغي للزوجة إذا رأت زوجها بحاجة إلى شيء من مالها ألا تبخل عليه بما يحتاجه، لأن هذا من حسن المعاشرة بين الزوجين، ومن أسباب حصول الوئام والوفاق بينهما، وبه يشعر الزوج بإخلاص زوجته ومحبتها له، ومشاركتها له في آماله وآلامه.

وهذا لا يعني إغفال قدر المرأة العاملة ودورها ومساهمتها التي لا تقدر في استمرار واستقرار الأسرة ورعاية الأبناء والتي قد تحل محل الأزواج في ذلك أحياناً.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:ـ

1. عناية الإسلامِ بتحقيق التوازنِ بين الحقوقِ والواجباتِ في الأسرة، وأن الحياةَ الزوجية ليست مجرد حقوقٍ وواجبات، ولكّنها أسمى من ذلك، فهي مودة ورحمةً، فعلى الزوجين الالتزام بهذه المعاني.
2. النفقة الزوجية واجب عيني على الزوج وفق ما ورد في الكتاب والسنة النبوية وإجماع الفقهاء وما جاء في القانون السوداني متى ما تحققت موجباتها.
3. إجماع الفقهاء حول استحقاق الزوجة النفقة من قبل زوجها جزاء احتباسها له عملاً بالأصل الكلي(كل من كان محبوساً بحق مقصود لغيره كانت نفقته عليه)، لأنه احتبسه لينتفع به فيجب عليه القيام بكفالته وهذا يعني النساء المتزوجات محبوسات لأزواجهن أي مقصورات لهم فالزوجة مملوكة المنافع التي أذن الله بها لزوجها.
4. الأصل في بداية رابطة الزواج هو عقد النكاح، وبعده يأتي الدخول بالزوجة، لذلك فالأرجح أن النفقة تجب بالعقد الصحيح الذي يحل الدخول بها. وليس للمرأة الامتناع بدون عذر شرعي.
5. ووفق مستجدات العصر وتعلم المرأة ومشاركتها للرجل في الوظائف العامة المختلفة في الدولة، ومتى ما استطاعت أن توفق أوضاعها والتزاماتها الأسرية

والعملية ليس للزوج منعها إضراراً بما قد تحققه في مجال عملها وما تجنيه من مال متى ما كان وفق الضوابط الشرعية.

6. يعتبر النشوز مسقطاً للنفقة الزوجية – عدم طاعة الزوج بالخروج إلى العمل خارج المنزل إذا كان مما يؤثر على واجباتها الأسرية ويعد تقصيراً في واجباتها تجاه زوجها وأبنائها.

أهم التوصيات:

1. على الأزواج عدم اللجوء لاستعمال حقهم في منع الزوجات من العمل متى ما لم يتعارض عملها بظروف الأسرة ومتى ما كان عملها وفق الضوابط الشرعية. حتى لا يكون ذلك المنع تعسفاً. فالتراضي والاتفاق بين الزوجين هو الأجدى.
2. إذا كان الزوجان موسرين فإن الإنفاق على دار الزوجية يكون عليهما كل بقدر ما يستطيع وذلك لإشاعة روح المساواة بين الزوج والزوجة وفق الظروف الاقتصادية من غير إلزام قانوني للزوجة.
3. يكون تحمل النفقة الزوجية في حدود يسر الزوج. ولا يمنع ذلك بمشاركة الزوجة في النفقة على الأسرة حال عملها. كما لا يُلزم الزوج بأي نفقات يتطلبها عمل زوجته.
4. النص في قانون الأحوال الشخصية على تنظيم مسألة النشوز وتوضيح حالاته. والأحكام التي تتعلق باستحقاق النفقة للمرأة العاملة بشكل واضح كما فعلت ذلك بعض قوانين الأحوال الشخصية العربية.
5. مراجعة أحوال حبس الزوج أو معاقبته بالسجن لحين السداد مقابل ما عليه من النفقة الزوجية مما يؤدى إلى تراكمها عليه فترة الحبس وما يترتب على الأسرة من أضرار. بعقوبات تلائم وضعه المالي ميسرة وفقراً. امتثالاً لقوله تعالى ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾ (البقرة: ٢٨٠) ما لم يثبت خلاف ذلك.

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم.

1. إبراهيم أنس – المعجم الوسيط –القاهرة- الطبعة الأولى- 1392ه.
2. إبراهيم عبد الرحمن إبراهيم - شرح قانون الأحوال الشخصية السوداني للمسلمين لسنة 1991- جامعة النيلين 2007م.
3. ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي (المتوفى: 1252هـ) –الدر المختار -دار الفكر- الطبعة الثانية – بيروت 1992م.
4. أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (المتوفى: 476هـ)- المهذب في فقه الإمام الشافعي- دار الكتب العلمية.
5. أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: 774هـ)- تفسير القرآن العظيم - المحقق: سامي بن محمد سلامة- الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع - الطبعة: الثانية 1420هـ - 1999 م.
6. أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: 538هـ)- الغريب والمعاجم ولغة الفقه- دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان- الطبعة: الأولى، 1419 هـ - 1998 م.
7. أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني المتوفى (241ه) - مسند الإمام أحمد بن حنبل- الناشر مؤسسة الرسالة- الطبعة الأولى، 1421 هـ - 2001م.
8. أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (المتوفى: 273هـ)- سنن ابن ماجه- الناشر دار الرسالة العالمية- الطبعة: الأولى، 1430 هـ - 2009 م.
9. أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر الثعلبي البغدادي المالكي (المتوفى: 422هـ)- التلقين في الفقه المالكي- الناشر: دار الكتب العلمية- الطبعة: الأولى 1425هـ- 2004م.
10. أحمد محمد عبد المجيد- شرح قانون الأحوال الشخصية السوداني للمسلمين لسنة 1991- الخرطوم –2006م.

11. وهبه الزحيلي - الفقه الإسلامي وأدلته - دار الفكر العربي- دمشق – الطبعة الرابعة – 14018ه 1985م.

12. زين الدين بن إبراهيم بن محمد، المعروف بابن نجيم المصري- البحر الرائق شرح كنز الدقائق - الناشر دار الكتاب الإسلامي - الطبعة الثانية - بدون تاريخ.

13. سيد سابق (المتوفى: 1420هـ)- فقه السنة - دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان- الطبعة: الثالثة، 1397 هـ - 1977 م.

14. شمس الدين محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي (المتوفى: 977هـ)- مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج - دار الكتب العلمية –الطبعة الأولى1415هـ - 1994م.

15. عبد الرحمن الجزيري- الفقه على المذاهب الأربعة- الدار السودانية للكتب- الخرطوم 1994م.

16. عبد السلام بن محمد الشويعر- دراسة منشورة بعنوان – أثر عمل المرأة في النفقة الزوجية - أستاذ الفقه المقارن- 1433 هـ - 2011 م بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن- الموقع على الإنترنت –بتاريخ الأحد 1436/4/26هـ.

17. عبد العظيم شرف الدين - أحكام الأحوال الشخصية في الشريعة الإسلامية - الدار الاستشارية – مصر1423هـ.

18. عبد الله بن قدامه- الكافي في فقه ابن حنبل – المكتب الإسلامي- بيروت- الطبعة الخامسة- 1408ه- 1988م.

19. عبد الوهاب خلاف (المتوفى: 1375هـ)- أحكام الأحوال الشخصية في الشريعة الإسلامية- مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة- الطبعة الثانية، 1357هـ- 1938م.

20. علاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي (المتوفى: 587هـ) - بدائع الصنائع –الناشر: دار الكتب العلمية- الطبعة الثانية، 1406هـ - 1986م

21. على أحمد السيد- دراسة لبعض أوضاع المرأة في قانون الأحوال الشخصية السوداني – جامعة الخرطوم – 2002م.

22. على أحمد سعيد بن حزم الظاهري المحلى في شرح المحلى بالحجج والآثار- مكتبة الجمهورية مصر- 1970م.

23. علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني المرغيناني، أبو الحسن برهان الدين- الهداية في شرح بداية المبتدي - الناشر دار إحياء التراث العربي - بيروت – لبنان.

24. قانون الأحوال الشخصية السوداني للمسلمين لسنة 1991م.

25. كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي المعروف بابن الهمام (المتوفى: 861هـ)- فتح القدير للكمال ابن الهمام - دار الفكر- بدون طبعة - وبدون تاريخ.

26. محمد أبو زهرة - الأحوال الشخصية - دار الفكر العربي القاهرة ط 1957م.

27. محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: 310هـ)- جامع البيان في تأويل القرآن- المحقق: أحمد محمد شاكر- الناشر: مؤسسة الرسالة - الطبعة: الأولى، 1420 هـ 2000 م.

28. محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (المتوفى: 1205هـ)- تاج العروس من جواهر القاموس- الناشر دار الهداية.

29. محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور (المتوفى: 711هـ)- لسان العرب- الناشر: دار صادر – بيروت - الطبعة الثالثة - 1414هـ.

30. محمد خليفة حامد- قاضي بالمكتب الفني والبحث العلمي- دراسة منشورة بعنوان الأحكام الشرعية لمسائل الزواج والنفقة والنسب - فقه مقارن - - المحكمة العليا – الخرطوم 2003م.

31. مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: 261هـ)- صحيح مسلم- المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي- الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.

النموذج القياسي لمحددات توجيه المدخرات إلى الاستثمار في السودان خلال الفترة (1985- 2010)

إعداد / د. واثق عباس عبد الرحمن محمد
جامعة وادي النيل

Abstract

The subject of this study is concerned with econometric model of the determinants of directing savings to investment in Sudan during the period (1985-2010). Thus, the Study handles the notion of savings and investment linguistically and terminologically. In addition to that, the study also explains the factors that direct savings to investment, Besides stating the econometric model for these determinants .

The study comes up with several findings among which the most important ones as follow.

First inflation, exchange rate, Gross Domestic Product, Taxes, and Zakat are factors which have a positive effect in directing savings to investment in Sudan. Second , there are other factors such as political stability is considered as an influential but it has little effect.

مستخلص

تناول موضوع الدراسة النموذج القياسي لمحددات توجيه المدخرات إلى الاستثمار في السودان خلال الفترة (85- 2010)، حيث تناولت مفهوم الادخار والاستثمار في اللغة والاصطلاح ، والعوامل المحددة للاستثمار ، ثم صياغة النموذج القياسي لهذه المحددات، ومن النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة أن المتغيرات

التضخم، سعر الصرف،الناتج المحلى الإجمالي، الضرائب، الزكاة، لها أثر كبير جداً في توجيه المدخرات إلى الاستثمار في السودان، وأن هنالك عوامل مثل (الاستقرار السياسي) تعتبر ذات تأثير ولكنه ضئيل.

مقدمة:

يعتبر الادخار والاستثمار من أهم الركائز الأساسية في الاقتصاد، فإذا كان الادخار هو مرحلة تجميع الفوائض المالية فإن الاستثمار هو مرحلة استخدام هذه الفوائض فالعلاقة بينهما مستمرة ومتواصلة، بحيث أن التغيير في أحدهما يرتبط بالآخر بطريقة أو بأخرى، وهذه العلاقة تربطها آلية تُحَرِك الادخار وتوجهه إلى الاستثمار، هذه الآلية لها عوامل ومحددات في السودان، وهو محور بحثنا، ومن ثم قياس أثر هذه المحددات على توجيه المدخرات في السودان قياسياً، من خلال تحليل النموذج وتفسيره.

مشكلة البحث:

يعتبر الادخار من المكونات الأساسية المؤدية للتنمية إذا ما تم توجيهه إلى الاستثمار، هذا التوجيه الذي تحكمه محددات تختلف حسب المكان والزمان، وتكمن مشكلة البحث في تحديد العوامل المؤثرة في توجيه المدخرات إلى الاستثمار في السودان عن طريق دراسة قياسية.

أهمية البحث :تنبع أهمية البحث من كونه يحدد العوامل التي تؤثر في توجيه المدخرات الى الاستثمار في السودان بطريقة قياسية.

الهدف من البحث :

تحديد العوامل المؤثرة في توجيه المدخرات إلى الاستثمار في السودان خلال فترة الدراسة.

فرضيات البحث :

يتبنى الباحث الفرضيات الآتية:-

- إن استبعاد بعض آليات توجيه المدخرات في الأنظمة الوضعية عن النموذج الإسلامي لا يضعف النموذج.

- وجود علاقة قوية بين توجيه المدخرات والمتغيرات موضع الدراسة (التضخم، سعر الصرف، الناتج المحلى الإجمالي، الضرائب، الزكاة).

أسباب اختيار الموضوع :

تعاني كثير من الدول النامية من محدودية مصادر التمويل للتنمية الاقتصادية، ويعتبر الاستثمار من أبرز العوامل الرئيسة للتنمية الاقتصادية، وبلورة دور الاستثمار في التنمية يستلزم حشد المدخرات ومن ثم توجيهها إلى الاستثمار المؤدى للتنمية. لذا جاءت فكرة البحث لتوضيح محددات توجيه المدخرات إلى الاستثمار في السودان.

منهجية البحث:

لضمان إنجاز ومتابعة البحث وإيجاد الحلول للمشكلات القائمة على ضوء الفروض والتساؤلات وتجميع البيانات وتحليلها يستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج القياسي معتمداً على بيانات السلاسل الزمنية التاريخية لتوضيح العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة خلال الفترة المنتقاة تطبيقاً على السودان كنموذج.

حدود البحث:

الحدود المكانية: جمهورية السودان

الحدود الزمنية : 1985- 2010

الدراسات السابقة:

1/ الشيخ عووضة أبو القاسم – التوريق ودوره في تعبئة المدخرات (دراسة تجربة شهادة المشاركة الحكومية شهامة) خلال الفترة 1999- 2006

تناول الباحث مفهوم التوريق، والاستثمار في الأوراق المالية والأسواق المالية، ثم الأطر الشرعية والقانونية والتنظيمية والمؤسسية للتوريق في السودان، ثم تحدث عن شهادة شهامة وأثرها على الأداء المالي والجهاز المصرفي، وعلى المتغيرات الاقتصادية.

خلصت الدراسة إلى أن شهادة شهامة ساهمت فى تنشيط حركة التداول فى سوق الخرطوم للأوراق المالية، وأثرت على الأداء المالي من حيث سد عجز الموازنة والمساهمة في عرض النقود.

2/ سرور بشير صالح حسين– محددات الادخار العائلي في المملكة العربية السعودية دراسة قياسية للفترة 1970- 1995م:

هدفت الدراسة إلى التوصل إلى نموذج يفسر سلوك الادخار العائلي في المملكة العربية السعودية ذلك باستخدام سلسلة زمنية تاريخية من البيانات خلال الفترة 1970- 1995م، واستخدم الباحث طريقة المربعات الصغرى العادية.

توصل الباحث إلى بناء نموذج يحوي المتغيرات التفسيرية التالية(الدخل، التضخم ، سعر الفائدة على الدولار، الثروة ، التطور المالي ، المتغير الصوري)، وأن هذه المتغيرات التفسيرية تفسر الجزء الأعظم من التغيرات في الادخار العائلي في المملكة العربية السعودية من خلال معامل التحديد ($r^2 = 0.924$).

3/ محمد العوض الأمين يوسف – بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه (2010):

الصناديق الاستثمارية وأثرها في حفز الاستثمار المالي في السودان خلال الفترة من 2000- 2009م.

تناول الباحث مفهوم أسواق الأوراق المالية ومفهوم الصناديق الاستثمارية ثم صناعة الصناديق الاستثمارية في السودان.

خلصت الدراسة إلى أن فعالية الصناديق الاستثمارية في استقطاب المدخرات غير كافية ويعزي ذلك إلى عدم وجود آلية فعالة من شأنها تبصير المستثمرين بماهية وأهمية الاستثمار المالي والصناديق الاستثمارية.

4/ كمال الدين محمد نورين – بحث مقدم لنيل درجة الماجستير (2001):

تقدير دالة الادخار المحلي في السودان دراسة تطبيقية للفترة 1970- 1998م:

تناولت الدراسة الإطار النظري لمفهوم الادخار ودوافعه، آراء المدارس الاقتصادية، الادخار في السودان، أجهزة تجميع المدخرات إضافة إلى العوامل المؤثرة على الادخار في السودان كما تناولت الدراسة دالة الادخار في السودان وكيفية رفع معدل الادخار في السودان من خلال الإجراءات المطلوبة في الأجل القصير والطويل لرفع معدل الادخار.

خلصت الدراسة إلى أن الدخل المتاح هو أهم المتغيرات التي تؤثر في الادخار.

يمكن القول أن مجمل البحوث والدراسات التي أجريت في هذا المجال لم تتطرق لآليات توجيه المدخرات إلى الاستثمار، هذا مما جعل الباحث ينظر إلى الموضوع كمشكلة يجب أن تبحث، أي بحث هذه الآليات بشيء من التفصيل من خلال نموذج قياسي لبيانات سلاسل زمنية تاريخية.

تنظيم الورقة :

1. الإطار النظري
2. محددات توجيه المدخرات إلى الاستثمار في السودان
3. توصيف النموذج وتحليله
4. التحليل بدوال أخرى
5. النتائج والتوصيات

1.الإطار النظري:

1. 1. ماهية الادخار:

1. 1. 1. مدلول الادخار في اللغة :

أصل كلمة ادخار (ازتخار) فقلبت كل من الزال والتاء دالاً مع الادغام فتحولت الكلمة إلى ادخار(33- ص15)، ومنه زخر الشيء خبأه لوقت الحاجة إليه(39- ص135)، أو أعده لدنياه وآخرته(4- ص309)، أو زخر لنفسه حديثاً حسناً أبقاه(29- فصل زخر).

مصدرها دَخَرَ الرجل (بالفتح) يَدْخَرُ دُخُوراً، وفى الآية، قال تعالى:{ . . . .سُجَّدًا لله وَهُمْ دَاخِرُونَ}(سورة النحل الآية 48)، قال الزجاج: أي صاغرون(3- ص1339)، وأما اسم الفاعل من ادخر فهو مدخِر على وزن مفتعِل ويراد به من يحتفظ أو يخبئ لنفسه شيئاً واما اسم المفعول منه فهو مدخَر على وزن مُفتعَل ويراد به الشيء الذي يحتفظ به المرء أو يخبئه لنفسه لوقت الحاجة (5- ص79).

إذن الادخار يعنى تخبئة الشيء لاستخدامه عند الحاجة(35- ص39)،(46- ص1). فقد جاء على لسان سيدنا المسيح قوله تعالى:{ . . .وَأُنَبِّئُكُم بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ. . .}(سورة آل عمران : الآية 49)، أو هو اتخاذ الشيء وإعداده للعقبى(32- ص37)، وكل ما يبقيه المرء لنفسه لوقت الحاجة يسمى مدخراً(53- ص16).

1. 1. 2. مدلول الادخار في الاصطلاح :

من خلال الاطلاع على عدة تعريفات للادخار، يمكن ملاحظة الآتي:

أ. هنالك علاقة قوية بين الادخار وبعض المتغيرات مثل(الدخل، الاستهلاك، الاستثمار، الخ)(14- ص119).

ب. يعتبر الادخار احد أقسام أو أجزاء الدخل التي يتم الاحتفاظ بها أو اقتطاعها أو لا ينفق أو يستخدم في الاستهلاك(42- ص76) ،(31- ص1)،(15- ص56).

ج. يكون الادخار أما بسبب الاحتياط أو لوقت الحاجة أو للاستثمار(34- ص215).

د. الذين يقومون بالادخار هم الأفراد أو المؤسسات(الحكومية أو الخاصة) أو الدولة(20- ص11)،(54- ص28).

هـ. قد يكون الادخار في صورة نقود أو أموال عينية او أوراق مالية وغيره(2- ص206).

و. يحصل الادخار عندما يكون الاستهلاك في مستوى أقل من مستوى الدخل(13- ص26).

بناءً عليه يمكن القول أن الادخار: هو عبارة عن الأموال (العينية أو النقدية) التي يرغب الفرد في الاحتفاظ بها من الدخل بعد الإنفاق على الاستهلاك ليتم توجيهها إلى الاستثمار أو الاحتفاظ بها لمقابلة مخاطر وتوقعات المستقبل.

1. 2. ماهية الاستثمار:

1. 2. 1. مدلول الاستثمار في اللغة:

أصل كلمة استثمار في اللغة راجعة إلى كلمة ثَمَرَ،الثاء والميم والراء أصل واحد وهو شيء يتولد عن شيء(7- ص388)، "الثَمَرَة" واحدة "والثُمُر" و"الثمرات" جمع،

والثمر المال المثمر يخفف ويثقل، وقراءة أي عمرو{وَكَانَ لَهُ ثُرٌ ...}(سورة الكهف: الآية 34)، وفسره بأنواع الأموال(26- ص86)، ويقال ثمر الله ماله أي كثره(12- ص125)، مال ثمر أي مبارك فيه، وأثمر القوم كثر مالهم(17- ص376)،وقيل لما لا نفع فيه ليس له ثمر(6- ص25).

1. 2. 2. مدلول الاستثمار في الاصطلاح:

بعد الاطلاع على العديد من التعريفات للاستثمار يمكن القول أن غالبية التعريفات تكون راجعة إلى مصدرين.

1. 2. 2. 1. مصدر تكوين أموال الاستثمار(22- ص9)،(55- ص13).

1. 2. 2. 2. مصدر توظيف أموال الاستثمار(23- ص13)،(28- ص379)،(38- ص38)،(19- ص59)،(44- ص75)،(50- ص14).

عليه يمكن القول أن الاستثمار هو: توظيف جزء من الفائض من الدخل المستهلك في ظروف مواتيه من أجل الحصول على العائد المستقبلي خلال الفترة المنتقاة .

أي أن الاستثمار هو استخدام فوائض الدخل أي المتبقي من الدخل بعد الاستهلاك في وقت يكون فيه المستثمر معتقداً أنها سوف تدر له ربحاً مرضياً دون أي مخاطر أو بمخاطر قليلة، ليحصل المستثمر على عائد منفعة عن فترة قد تكون طويلة الأجل أو متوسطة أو قصيرة الأجل.

2. محددات توجيه المدخرات إلى الاستثمار في السودان:

2. 1. التضخم :

التضخم هو زيادة مستمرة في المستوى العام لأسعار السلع وعوامل الإنتاج(51- ص19).

وهو أحد مؤشرات السياسة النقدية، أي أحد مؤشرات التوازن الداخلي، وقد أفضت الحكمة التطبيقية بالحفاظ على معدل التضخم في حدود خانه عشرية واحدة(11- ص27).

إن ظاهرة التضخم من العوامل التي تؤثر سلباً على الدخل الحقيقي للفرد مما ينعكس على قدرته الشرائية وبالتالي فإن مساهمته في الادخار تقل نظراً لاستحواذ الاستهلاك على الجزء الكبير من الدخل كما أن الارتفاع المستمر للمستوى العام للأسعار (التضخم) يؤدي إلى التقليص من حجم الأموال المودعة في البنوك، هذه الأموال من شأنها تمويل عمليات استهلاكية بشكل مفرط بدلاً من تعبئتها لتمويل استثمارات إنتاجية تخدم الاقتصاد والتنمية(16- ص82).

2. 2. سعر الصرف :

هو عبارة عن عدد من الوحدات من العملة الوطنية مقومة بعدد من الوحدات من العملة الأجنبية(10- ص342).

وفي السودان قامت الحكومة بالاستعانة بسياسات سعر الصرف من خلال تخفيف قيمة العملة وسياسات أخرى، فمنذ بداية السبعينات بدأ السودان يستخدم سياسة تخفيض سعر الصرف كأداة للموازنة الخارجية، فأدخل نظام تعدد أسعار الصرف لأول مرة، فبالإضافة للسعر الرسمي أصبح هنالك سعر تشجيعي لبعض الصادرات وضريبة على الواردات، وسعر تشجيعي لتحويلات المغتربين(25- ص14).

كان لتذبذبات سعر الصرف آثاراً كبيرة في عرقلة عملية النمو الاقتصادي، وعلى العكس فإن ثبات سعر الصرف يطمئن المدخرين بمناخ استثماري جيد خاصة في ما يتعلق بحالات عدم التأكد.

2. 3. الناتج المحلي الإجمالي :

الناتج المحلي الإجمالي هو مجموع القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية التي يتم إنتاجها باستخدام عناصر الإنتاج المتاحة في المجتمع المعنى خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة واحدة(41- ص28).

ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي يمثل أحد المؤشرات الابتدائية التي يستخدمها المستثمرون في اتخاذ قرارهم الاستثماري وقد كان السبب في ظهور مجموعة الاقتصاديات الناشئة مقدرتها على تحقيق معدلات مرتفعة كمعدلات الناتج المحلي والنمو الاقتصادي بصورة عامة، والمحافظة عليها فترة طويلة نسبياً.

2. 4. الاستهلاك :

الاستهلاك هو استخدام سلع أو إتلافها أو التمتع بخدمات، وذلك من أجل إشباع حاجات أو رغبات معينة(27- ص1).

إن نمو الاستهلاك بمعدلات تفوق ما هو مقرر في الخطة التنموي يؤثر على حجم المدخرات، مما يحول دون توجيهه إلى الاستثمار، وبالتالي يكون له تأثير سلبي على معدلات النمو الاقتصادي، هذا الأمر يستدعي تخطيط الاستهلاك وترشيده من خلال توجيه الزيادة في الدخل نحو القنوات الاستثمارية، فالاستثمار يتأثر بمعدلات ارتفاع الاستهلاك(16- 83)، فكأن معدلات الادخار المنخفضة في الدول النامية لا ترجع فقط إلى انخفاض مستويات الدخول، وإنما ترد كذلك إلى ارتفاع الميل إلى الاستهلاك(30- ص232).

2. 5. الزكاة

تعول المالية العامة الإسلامية على هياكلها المالية، وأهمها الزكاة في عمليات حفز الاستثمار والتنمية وذلك من خلال توجيه حصائل الأموال والمدخرات نحو قنوات الاستثمار حفظاً لها من التآكل والاضمحلال، فالزكاة صيانة للمال من الانتقاص، وحفز له على النماء وتوظيف له في الاستثمار والاتجار، وإذا كانت العلاقة بين الدخل ومبلغ الزكاة المدفوع عكسية أي كلما زاد معدل الدخل كلما نقص مبلغ الزكاة المدفوع، فإن هذا يعتبر حافزاً للاستثمار الإنمائي الإنتاجي والاستهلاكي، مما يؤدي إلى حفز الإنتاجية ومضاعفة الدخول، وتحقيق مستويات أعلى من النمو الاقتصادي(56- ص17).

إن تنوع الأموال التي تجب فيها الزكاة وتنوع النسب المفروضة على كل نوع وكذا تنوع مستحقي الزكاة، تجعل من فريضة الزكاة أداة اقتصادية لها تميزها وفعاليتها على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، فإيجاب الزكاة في المال النامي حكماً أو تقديراً ينطوي على محاربة اكتناز النقود وتجميدها وحبسها وتعطيلها عن أداء وظائفها الأساسية، والزكاة مدعاة لتوجيه المال نحو الاستثمار والتنمية، وذلك أن إخراج الزكاة عن المال دون العمل على تنميته فعلاً يصبح عقاباً على الاكتناز حيث

تفرض الزكاة وتؤخذ من أصل رأس المال مما يجعل أصل رأس المال عرضة للتآكل ما لم يتم تنميته وتوجيهه إلى الاستثمار(36- ص257).

إن الفجوة بين الادخار والاستثمار تتضاءل بدرجة كبيرة بفعل نظام الزكاة، فالزكاة ومن اجل تجنب ضياع الموارد تساهم في توجيه المدخرات إلى الاستخدامات المنتجة سواء عن طريق استثمار الفرد لأمواله ومواجهة مخاطر الربح والخسارة التي تصاحب هذا الاستثمار، أو عن طريق دفعها مضاربة أو مشاركة(45- ص69).

2. 6. الضرائب

هي فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية بصورة نهائية، مساهمة منه في التكاليف والأعباء العامة دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع ضريبة(37- ص11).

إن فرض الضرائب أو زيادة معدلها سوف يؤثر تأثيراً مباشراً أو غير مباشر على قرار الاستثمار، ومن ثم على التراكم الرأسمالي، من خلال التأثير على كل من معدل العائد المتوقع ودرجة المخاطرة وحجم السوق الداخلي والخارجي والعديد من المحددات الأخرى للقرار الاستثماري، وسوف يختلف الأثر النهائي للضرائب على نتائج الفرص الاستثمارية المتاحة وفقاً لما يتضمنه التشريع الضريبي من أنواع مختلفة للحوافز الضريبية ويتزايد فعالية وتأثير الحوافز الضريبية على اختيارات المستثمرين بين الفرص الاستثمارية المتاحة، عندما تتضمن نتائج بعض الفرص الاستثمارية خسائر مؤكدة أو محتملة.

إن تحليل الآثار الاقتصادية المحتملة للحوافز الضريبية على قرار الاستثمار الخاص ومن ثم على معدل التكوين الرأسمالي في القطاع الخاص بهدف الاختيار فيما بينهما بما يتلائم مع ظروف الدول النامية وخلق الإطار الملائم لتشجيع الاستثمارات الخاصة في اتجاه الأنشطة الاقتصادية المرغوبة والتي تساهم بفاعلية في تحقيق التنمية الاقتصادية(18- ص221).

2. 7. عوامل الاستقرار السياسي :

يمكن القول بأن لمفهوم الاستقرار السياسي وجهان هما استقرار الدولة ذاتها واستقرار النظام السياسي؛ أما استقرار الدولة نفسها فيقصد به استقرار الجماعة

البشرية المكونة للدولة ، فالاختلافات بين الشعوب سواء أكانت بسبب الحكم أو العرق أو العدالة يولد عدم استقرار في الدولة خاصة الدول متعددة الأعراق، والسودان من ضمن هذه الدول التي سيطرت عليه التعددات العرقية مما جعلته دولة مهددة بعدم الاستقرار السياسي، وهي ذات أثر بالغ في عدم الاستقرار الأمني والجو الملائم للاستثمار والإنتاج وغيره؛ أما استقرار النظام السياسي فيقصد بها المؤسسات الرسمية للدولة التي هي منظمة تنظيماً قانونياً مسبقاً من حيث قيامها واستمرارها(8- ص73).

والاستقرار السياسي يمثل أحد أهم العوامل الأساسية لخلق بيئة استثمارية مواتية، فالسودان مثلاً عانى من الصراع في الجنوب منذ الاستقلال وحتى توقيع اتفاقية السلام في نيفاشا بين الحركة الشعبية لتحرير السودان والحكومة، فقد كانت الحرب في الجنوب تستنزف الموارد مما أثر سلباً على أداء الاقتصاد القومي(1- ص4).

وعموماً فإن عامل الاستقرار السياسي يؤثر سلباً على تعبئة المدخرات وتوجيهها، لأن الأفراد ورجال الأعمال يلجئون لسحب مدخراتهم سيما الكبيرة من المصارف وتوجيهها لأماكن ومجالات أخرى(47- ص138).

2. 8. التشريعات المنظمة للاستثمار:

هنالك علاقة مباشرة بين القوانين واللوائح المنظمة للاستثمار ومناخ الاستثمار، فكلما كانت القوانين تسمح بقدر معقول من الحريات والامتيازات والضمانات وتبسيط الإجراءات الإدارية كلما أدى ذلك إلى خلق مناخ مواتٍ لتوجيه المدخرات، مما ينعكس ايجابياً على الاقتصاد، والعكس يؤثر على جذب وتشجيع أصحاب الفوائض المالية في استثمار مدخراتهم(52- ص39).

2. 9. الوعي الادخاري :

يقصد به إحساس الجمهور بوجود الأجهزة المالية ونشاطاتها واقتناعهم بالتعامل معها، أي أن تقوم الأجهزة المنوط بها ذلك بالعمل على كسب ثقة الجمهور، كما يعني إحساس الجمهور بمدى أهمية الادخار كأحد مستلزمات الحياة(9- ص69).

لذلك تسعى الدول لنشر الوعي الادخاري بالتوعية والتثقيف والتعليم وإنشاء الأوعية الادخارية التي تقدم خدماتها للجمهور باختلاف عقلياتهم واتجاهاتهم وإمكاناتهم(48- ص88).

2. 10. التوقعات المستقبلية:

إن النظرة المستقبلية للأفراد حول مداخيلهم تعتبر من أهم العوامل المؤثرة على الاستثمار، حيث أن توقع الأفراد لحالة الرخاء في المستقبل سيجعلهم مطمئنين على المستقبل، وبالتالي يزيد إنفاقهم الاستهلاكي الحالي ويتقلص ادخارهم، أما إذا كانت توقعاتهم بحالات من الكساد في المستقبل فإن ذلك يجعلهم يدخرون لمواجهة المستقبل وهو ما يؤدي إلى استغلال مدخراتهم لتمويل الاستثمار(49- ص62).

كما أن قرارات رجال الأعمال تأخذ في الحسبان توقعاتهم حول المستوى المستقبلي للدخل لما له من علاقة بالأرباح المنتظرة من إنفاقهم الاستثماري، فزيادة مستوى الدخل تعني زيادة رصيد المجتمع من رأس المال، بمعنى آخر أن الكفاية الحدية لرأس المال يتأثر جزء منها بمستوى الدخل، وهذا يعنى أن الإنفاق الاستثماري يتوقف على مستوى الدخل(21- ص657).

توصيف النموذج وتحليله 3.

3. 1. تمهيد :

النموذج هو فرض يتم صياغته للتعبير عن سلوك ظاهرة من الظواهر الاقتصادية أو تصور لطبيعة العلاقات القائمة بين عدد من المتغيرات وما يحدث بينهما من تفاعلات، وقد كثر استعمال النماذج القياسية في ميادين البحوث لأنها تعتبر أداة من أدوات التحليل الاقتصادي والإحصائي تساعد في التعرف على حقيقة المتغيرات الاقتصادية ومدى ارتباطها ببعضها البعض وتأثير كل منها على الآخر.

ويعتبر توصيف النموذج بمثابة الخطوة الأولى وهي أهم الخطوات حيث يتم تناول دراسة العلاقة بين المتغيرات وصياغة هذه العلاقة في صورتها الرياضية ويتضمن

التوصيف تحديد متغيرات النموذج وتعيين التوقعات النظرية والقبلية لإشارات وقيم معالم الدوال(24- ص51).

يتطلب بناء النموذج المستخدم للقياس تحديداً واضحاً للظاهرة المراد تفسيرها أو التنبؤ بها، وكذا تحديد العوامل التي لها دور في تفسيرها، وينطوي هذا التحديد على القيام بعملية تجريد للظاهرة محل الاهتمام عن غيرها من الظواهر التي قد تتشابه معها أو ترتبط بها، إلى جانب استبعاد بعض العوامل التي لا تؤثر إلا تأثيراً محدوداً عليها وصولاً إلى جوهر الظاهرة وتحديداً لأهم المتغيرات الحاكمة لسلوكها وعملية التجريد أو التبسيط هذه تكون مرغوبة طالما أنها لا تخل بشيء جوهري في الظاهرة(43- ص15).

3. 2. التعريف بالمتغيرات الأساسية:

لابد من التعريف بالمتغيرات الأساسية المحددة لسلوك الاستثمار في السودان باعتبار الاستثمار هو مقياس لتوجيه المدخرات، ومن ثم صياغة الشكل الرياضي للنموذج، حيث يتأثر الاستثمار بعدة عوامل أو محددات التي افترضتها النظرية الاقتصادية ومن خلال الواقع والدراسات، وفي هذه الدراسة نتناول بعض هذه العوامل التي أثبتت معنويتها في التأثير على الاستثمار كعوامل محددة له في السودان، وهي:-

3. 2. 1. المتغير التابع :

هنالك ارتباط وثيق بين الادخار والاستثمار، فالاستثمار يحتاج إلى الادخار وتعد عملية الادخار أو تجميع المدخرات في شكل أموال المرحلة الأولى للاستثمار بالإضافة إلى ذلك يجب اتخاذ قرار بشأن استخدام المدخرات، فالشخص الذي يكتنز أمواله قد ادخر فعلاً ولكن هذا الادخار لم يترتب عنه أي استثمار ولهذا لم يستفد المجتمع من عملية الادخار هذه، ومن ثم يمكن أن نقول إن الاستثمار يعتبر خير قياس لعملية توجيه المدخرات(40- ص33)، حيث تم اختيار الفترة من العام 1985 إلي العام 2010م وهي تعبِّر عن الاستثمارات في القطاع الزراعي، الطاقة والتعدين، الخدمات الاقتصادية والقطاع الصناعي، وتم التعبير عنه بالجنيه السوداني.

3. 2. 2. المتغيرات المستقلة :

3. 2. 2. 1. معدل التضخم : يتوقع وجود علاقة عكسية بين معدلات التضخم والاستثمار، فالتضخم يعتبر مؤشر على ضعف الاقتصاد في الدولة، والمحافظة على معدل التضخم يكون في حدود خانه عشرية واحدة.

3. 2. 2. 2. سعر الصرف : أثبتت الدراسات أن الاستثمار يتفاعل بصورة عكسية مع تقلبات أسعار الصرف، أي أن هنالك علاقة عكسية بين الاستثمار وتقلبات أسعار الصرف.

3. 2. 2. 3. الناتج المحلي الإجمالي : النظرية الاقتصادية تعتبر أن معدل النمو الاقتصادي له تأثير إيجابي على الاستثمار، فمعدل نمو مرتفع يشجع على الاستثمار أكثر(49- ص62).

3. 2. 2. 4. الاستهلاك :له علاقة عكسية مع الادخار فكلما زاد الاستهلاك قل الادخار وبالتالي الاستثمار.

3. 2. 2. 5. الزكاة : وهي من العوامل المهمة في النظام الاقتصادي الإسلامي، لتعبئة وتوجيه المدخرات إلى الاستثمار، سواء أكان بطريقة مباشرة أو غير مباشر، ويتوقع وجود علاقة طردية بين زيادة معدلات الجباية للزكاة وزيادة الاستثمار.

3. 2. 2. 6. الضرائب : وهي تعبر عن السياسة المالية، فهي إحدى العوامل التي تستخدمها الدولة في إطار السياسة المالية لتجميع الأموال وتوجيهها إلى الاستثمار، ويعتقد بوجود علاقة طردية بين استقرار وتخفيض معدلات الضرائب المفروضة وبين الاستثمار.

3. 2. 2. 7. الاستقرار السياسي : الدول المستقرة سياسياً هي التي تحظى بزيادة الاستثمار، والسودان من أكبر الدول تأثيراً بهذا العامل منذ الأعوام الأولى للاستقلال، وهو من العوامل التي تؤثر سلباً على مناخ الاستثمار وتعيق زيادة معدلات الاستثمار.

وعلى هذا الأساس يمكن التعبير عن دالة الاستثمار (توجيه المدخرات)، على النحو التالي:- $I_t = f(e_t, x_t, g_t, c_t, z_t, t_t, s_t)$

حيث:

I_t =الاستثمار، e_t =معدل التضخم، x_t =سعر الصرف، g_t =الناتج المحلي الإجمالي، c_t =الاستهلاك، z_t = الزكاة، t_t= الضرائب، s_t = الاستقرار السياسي.

3. 3. صياغة الشكل الرياضي للنموذج والتحليل :

3. 3. 1. بعد التعرف على العوامل المؤثرة على الاستثمار حيث يمثل الاستثمار المتغير التابع i_t ، أما العوامل المؤثرة على الاستثمار " المحددات " تمثل المتغيرات المستقلة وهي ومعدل التضخم e_t، وسعر الصرف x_t، إجمالي الناتج المحلي g_t، والاستهلاك c_t، والزكاة z_t ، والضرائب t_t، والاستقرار السياسيs_t ،ولكي نبرز أثر كل متغير من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع لابد من وضع معاملات parameters لكل العوامل المستقلة يرمز لها بـ B_s لقياس الأثر بصورة رقمية تقديرية وهذه المعاملات عبارة عن مقادير مجهولة يتم تقدير قيمتها من خلال البيانات عن المتغير التابع والمتغيرات المستقلة واستناداً إلي هذه المتغيرات يمكن صياغة النموذج بالشكل التالي:

$$i_t = b_o + b_1 e_t + b_2 x_t + b_3 g_t + b_4 c_t + b_5 z_t + b_6 t_t + b_7 s_t$$

حيث (i_t, s_t, t_t, z_t, c_t, g_t, x_t, e_t) تم تعريفها سابقاً .

B_s = معاملات المتغيرات المستقلة .

3. 3. 2. تعتبر هذه المتغيرات المحددات الرئيسة المؤثرة على الاستثمار ونظراً لأن المعلمة b_7 معلمة غير قابلة للقياس الكمي لذا يجب تضمينها ضمن المتغيرات التي يرمز لها بالرمز (u)، واستناداً إلى ذلك يصبح النموذج بعد إضافة عامل الأخطاء العشوائية بالشكل التالي:

$$i_t = b_o + b_1 e_t + b_2 x_t + b_3 g_t + b_4 c_t + b_5 z_t + b_6 t_t + u$$

ودخول عامل الأخطاء العشوائية لأسباب منها :

1/ وجود متغيرات غير قابلة للقياس أو ذات تأثير ضئيل غير منتظم على المتغير التابع.

2/ المعدلات الاقتصادية غير كاملة بطبيعتها بمعنى أن العوامل المؤثرة في الغالب لا يستطيع الباحث التعرف عليها جميعاً.

3. 3. 3. البيانات المستخدمة لتقدير قيم المعاملات: تجمع البيانات المشاهدة عن السلوك الحقيقي للوحدات الاقتصادية من اجل التحقق من مدى قدرة النظرية الاقتصادية على

توضيح السلوك الفعلي لهذه الوحدات بعبارة أخرى مدى توافق النظرية مع الحقائق الاقتصادية.

البيانات المستخدمة من قبل الباحث في نموذج الاستثمار عبارة عن بيانات سلسلة زمنية time series عن متغيرات الاستثمار في السودان شملت الفترة من 85– 2010م.

جدول رقم (1) : المتغيرات المستخدمة في النموذج في الفترة من85 الى 2010م

السنة	الاستثمار (i_t)	التضخم (e_t)	سعر الصرف الدولار مقابل الجنية (x_t)	الناتج المحلي الإجمالي (g_t) بملايين الجنيهات	الاستهلاك بملايين الجنيهات (c_t)	الزكاة الف جنيه سوداني (z_t)	الضرائب بملايين الجنيهات (t_t)
1985	0.69	46.3	2.5	15.4	16	45.7	1.32
1986	2.4	29	2.5	20.2	19	53.6	1.74
1987	4.73	25	4.5	36.5	33	64.5	2.41
1988	7.16	49.1	4.5	46.8	42	63.8	4.64
1989	11	74.1	4.5	82.6	74	1450	6.69
1990	10.27	67.4	4.5	110.1	101	2760	11
1991	25.89	122.5	15	192.7	174	5700	10
1992	73.05	119.2	133	421.8	363	19230	21
1993	187.96	101.2	216	948.5	837	38230	63
1994	426.44	115.9	315	1881.3	1660	83410	103
1995	894.05	69	832	4049.7	3427	17410	208
1996	1409.08	130.4	146	10478.1	8895	34792	604
1997	2842.98	47.2	171	12537.4	15792	71790	826
1998	5751.38	17	237	21935.9	19247	87284	863
1999	4907	16.2	251	27058.8	24920	107000	1540
2000	3887.62	8	257	33662.7	30889	119091	1602

السنة	الاستثمار (i_t)	التضخم (e_t)	سعر الصرف الدولار مقابل الجنية (x_t)	الناتج المحلي الإجمالي (g_t) بملايين الجنيهات	الاستهلاك بملايين الجنيهات (c_t)	الزكاة الف جنيه سوداني (z_t)	الضرائب بملايين الجنيهات (t_t)
2001	6788	4.9	258	40658.6	35241	134605	1880
2002	7655	8.5	263	47756.1	41642	157917	2137
2003	10252	7.4	261	55733.8	47530	192082	2668
2004	13070	8.7	258	68721.4	57790	243740	4203
2005	21186	8.3	244	83298.0	73483	271351	5007
2006	26008	7.3	217	96611.5	83572	311720	5881
2007	22165	8.1	202	106527.0	92350	370630	6530
2008	25807	14.4	209	124609.1	104695	426515	7681
2009	25709	11.2	233	135659.0	120478	503003	8656
2010	33659	13.1	248	162203.9	148764	598274	10009

المصدر : من إعداد الباحث استناداً لتقارير مختلفة من الجهاز المركزي للإحصاء وبنك السودان و ديوان الزكاة

الطريقة المستخدمة لتقدير قيم المعلمات :

استخدام طريقة المربعات الصغرى Ordinary Least Square Method (OLS)) لتقدير قيم معلمات النموذج وذلك لتميزها ببساطة وسهولة طرق حسابها بالإضافة إلى الخصائص الجديدة لمقدراتها من حيث الكفاءة وعدم التحيز وإمكان استخدامها في تقدير معاملات كثير من النماذج المختلفة، وطريقة المربعات الصغرى طريقة ترشدنا إلى إيجاد قيم المعاملات وتجعل مجموع مربعات البواقي عند نهايتها الصغرى ولأغراض الكشف عن العلاقات الخطية البينية بين المتغيرات المستقلة المكونة لنموذج الاستثمار تم استخدام البرنامج الآلي(Eviews - ver7) للاستعانة به في تحليل البيانات ومن ثم للتوصل إلى النتائج.

وبعد التحليل بواسطة برنامجEviews كانت نتيجة التحليل ومعادلة الانحدار العامة كما يلي :

$$I_t = 791.2 - 13.6e_t + 0.02x_t - 0.26g_t + 0.10c_t + 0.04z_t - 0.001t_t + \varepsilon_t$$

(1035.6) (13.3) (2.38) (0.23) (0.29) (0.03) (0.01)

(0.76 -) (1.02) (0.01 -) (1.11) (0.35) (1.47 -) (0.13)

R=98، R^2=97، F=124.4، Se=1912.2 Dw=1.257

يلاحظ:

1. أن التغير في التضخم بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى التغير في حجم الاستثمار بمقدار (13.6) وحدة، والتغيير في " سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي والاستهلاك والزكاة والضرائب" على التوالي بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى التغير في حجم الاستثمار في السودان بمقدار (- 0.02) و (0.26) و (0.10) و(- 0.04) و(0.001) وحدة " على التوالي "، ووفقاً للنظرية الاقتصادية والدراسات السابقة فإن علاقة الاستثمار وتقلبات سعر الصرف علاقة عكسية لذلك نجد أن إشارة المعلمة (b2) جاءت سالبة موافقة للنظرية ، وكذلك الناتج المحلي والذي أتت إشارته موافقة لفروض النظرية حيث معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالي تولد علاقة طردية مع الاستثمار، أيضاً الاعفاءات والتخفيضات في الضرائب تولد علاقة طردية مع زيادة الاستثمار لذلك جاءت إشارة المعلمة (b6) موجبة .

أما التضخم والذي تفترض النظرية وجود علاقة عكسية مع الاستثمار إلا أن إشارة المعلمة b1 أتت مخالفة لفروض النظرية، كذلك الاستهلاك والزكاة والذين تفترض النظرية وجود علاقة عكسية وطردية على التوالي، إلا أن معلمات المتغيرين أتت مخالفة لفروض النظرية.

2. ونستنتج من قيمة معامل التحديد ($R^2 = 0.98$)أن 98٪ من التغير الإجمالي في المتغير التابع أي الاستثمار (I_t) يرجع إلى التغيير في المتغيرات المستغلة وهي معدل التضخم وسعر الصرف وإجمالي الناتج المحلي والاستهلاك والزكاة والضرائب مجتمعة، أي أن 98٪ هي نسبة مساهمة المتغيرات المستقلة في المتغير التابع وأن 2٪ من

التغير في الاستثمار يرجع إلي متغيرات أخرى يمثلها عامل الأخطاء العشوائية "والتي يمكن تمثيل جزء منها في الاستقرار السياسي وغيره" ونسبة المساهمة دليل على قوة العلاقة.

3. أثبت التحليل عدم معنوية بعض المتغيرات وذلك عن طريق اختبار (t) وهي (سعر الصرف، الاستهلاك، الضرائب)، ومعنوية المتغيرات (التضخم، الناتج المحلى الإجمالي، الزكاة)، مع أن المعنوية الكلية للنموذج والتي تقاس بواسطة اختبار (f) وبما أن قيمة (f) المحسوبة جاءت أكبر من الاحتمالية فإن النموذج أو العلاقة مرتفعة المعنوية مما يؤكد تمثيل المتغيرات للنموذج تمثيلاً أمثل.

4. وجود مشكلة ارتباط ذاتي في النموذج وذلك من خلال قيمة (durbin-watson) والتي تساوي (1.257) ، أي وجود ارتباط ذاتي بين القيم الحقيقية للحد العشوائي، (سوء تعيين المتغير العشوائي).

5. أن البيانات موزعة توزيع طبيعي (normal distribution) ، وذلك من خلال قيمة jarque-bera والتي تساوى 6.24 وهي أكبر من الاحتمالية والتي قيمتها 0.05.

6. يلاحظ أن النموذج جاء بشيء من عدم المطابقة للنظرية الاقتصادية إذن النموذج لم يصف الظاهرة موضع الدراسة وصفاً دقيقاً. كما أن النموذج لم يوضح المشاهدات الواقعية بشكل يتناسق مع السلوك الفعلي للمتغيرات الاقتصادية، إذن تقييماً لذلك يمكن القول أن النموذج به شيء من المخالفة للسلوك الفعلي للمتغيرات الاقتصادية، فمخالفة بعض المتغيرات من الناحية الإحصائية يدل على ذلك، ونستنتج بعض الأسباب:-

أ/ أن المتغيرات "التي أثبتت عدم معنويتها" لا تؤثر على المتغير التابع بصورة واضحة في هذه الدراسة وذلك لوجود بعض المتغيرات غير المقاسة والتي يعتبر أن لها تأثير اكبر وذلك مثل الاستقرار السياسي.

ب/ حالة السودان الخاصة والتي تتصف بالتعدد، ولكبر الرقعة الجغرافية وتعدد المناخات بصورة عامة وتنوع الموارد من مكان لمكان، أضفى على حالة الدراسة

خصوصية غير باقي الحالات الأخرى والتي في الغالب تكون ذات مناخ موحد ومحدودية الموارد من ناحية التعدد، وفي الغالب الاعتماد على مورد واحد وتنميته.

ج/ السودان مرّ بعدة حقب تمثلت في الحكومات المتعاقبة كان لكل واحدة من هذه الحقب مناخها المنفصل وتوجهها المنفرد عن الحقبة التي سبقتها والتي تليها، وفترة الدراسة تميزت بالانحراف المفاجئ مما جعل المحددات والتي تؤثر على المتغير التابع تعتمد في البداية والنهاية على نفسية المستثمر أو استشراف البيئة الاستثمارية للمستثمر.

د/ الانفتاح الاقتصادي والذي جعل من الصعوبة بمكان قياس رقعة جغرافية محددة مع استبعاد العوامل الخارجية، فالعولمة قد أثرت في سلوك الفرد المستهلك المدخر المستثمر، وأصبحت الحاكمية في الاستثمار تخضع لعامل المحاكاة وغيرها من إفرازات العولمة.

كل تلك الأسباب وغيرها، قد تكون سبباً في عدم معنوية المتغيرات المحددة للاستثمار خاصة أنها أثبتت معنويتها من الناحية النظرية ومن الناحية التطبيقية للدراسات السابقة.

4. التحليل بدوال أخرى:

بعد التحليل والتقويم بالدالة الخطية وبعد وضوح عدم جودة النموذج يتم استخدام دوال أخرى "الدالة اللوغاريثمية والدالة النصف لوغاريثمية آملاً في الحصول على نتائج أكثر جودة ".

4. 1. الدالة اللوغاريثمية :

تم في ما سبق التعرف على العوامل المؤثرة على الاستثمار حيث أن الاستثمار في السودان المتغير التابع، وتمثل المتغيرات معدل التضخم وسعر الصرف وإجمالي الناتج المحلي والاستهلاك والزكاة والضرائب المتغيرات المستقلة، وللحصول على نتائج معنوية تم استخدام الدالة اللوغاريثمية وذلك بتحويل المتغيرات والبيانات المستخدمة إلى لوغاريثمات كما في الجدول

جدول رقم (2): لوغاريثم المتغيرات المستخدمة في النموذج في الفترة من85 الى 2010م

السنة	i_t)log)	e_+)log)	x_+)log)	g_+)log)	c_+)log)	z_t) log)	t_+)log)
1985	0.16115 -	1.665581	0.39794	1.187521	1.20412	1.659916	0.120574
1986	0.380211	1.462398	0.39794	1.305351	1.278754	1.729165	0.240549
1987	0.674861	1.39794	0.653213	1.562293	1.518514	1.80956	0.382017
1988	0.854913	1.691081	0.653213	1.670246	1.623249	1.804821	0.666518
1989	1.041393	1.869818	0.653213	1.91698	1.869232	3.161368	0.825426
1990	1.01157	1.82866	0.653213	2.041787	2.004321	3.440909	1.041393
1991	1.413132	2.088136	1.176091	2.284882	2.240549	3.755875	1
1992	1.86362	2.076276	2.123852	2.625107	2.559907	4.283979	1.322219
1993	2.274065	2.005181	2.334454	2.977037	2.922725	4.582404	1.799341
1994	2.629858	2.064083	2.498311	3.274458	3.220108	4.921218	2.012837
1995	2.951362	1.838849	2.920123	3.607423	3.534914	4.240799	2.318063
1996	3.148936	2.115278	2.164353	4.020283	3.949146	4.541479	2.781037
1997	3.453774	1.673942	2.232996	4.098207	4.198437	4.856064	2.91698
1998	3.759772	1.230449	2.374748	4.341155	4.284363	4.940935	2.936011
1999	3.690816	1.209515	2.399674	4.432309	4.396548	5.029384	3.187521
2000	3.589684	0.90309	2.409933	4.527149	4.489804	5.075879	3.204663
2001	3.831742	0.690196	2.41162	4.609152	4.547048	5.129061	3.274158
2002	3.883945	0.929419	2.419956	4.679029	4.619532	5.198429	3.329805
2003	4.010809	0.869232	2.416641	4.746119	4.676968	5.283487	3.426186
2004	4.116276	0.939519	2.41162	4.837092	4.761853	5.386927	3.623559
2005	4.326049	0.919078	2.38739	4.920635	4.866187	5.433531	3.699578
2006	4.415107	0.863323	2.33646	4.985029	4.922061	5.493765	3.769451
2007	4.345668	0.908485	2.305351	5.02746	4.965437	5.568941	3.814913
2008	4.411738	1.158362	2.320146	5.09555	5.019926	5.629934	3.885418
2009	4.410085	1.049218	2.367356	5.132449	5.080908	5.701571	3.937317
2010	4.527101	1.117271	2.394452	5.210061	5.172498	5.7769	4.000391

المصدر : من إعداد الباحث استناداً لتقارير مختلفة من الجهاز المركزي للإحصاء وبنك السودان و ديوان الزكاة

وتكون شكل الدالة اللوغاريثمية المزدوجة الشكل التالي :

$$i = b_o \cdot e^{b1} \cdot x^{b2} \cdot g^{b3} \cdot c^{b4} \cdot z^{b5} \cdot t^{b6} \cdot e^{u}$$

وبعد تحويلها إلى دالة خطية من لوغاريثمات المتغيرات تصبح المعادلة كما يلي :-

$$\log i = \log b_0 + b_1 \log e + b_2 \log x + b_3 \log g + b_4 \log c + b_5 \log z + b_6 \log t + u$$

ويبين التحليل القياسي لدالة محددات الاستثمار في صورتها اللوغاريثمية باستخدام كل المتغيرات التفسيرية هي:

$$i = 2.69 - e^{0.03} . x^{0.11} . g^{1.36} . c^{-0.33} . z^{0.02} . t^{-0.01} .$$

(0.69) (0.11) (0.09) (0.78) (0.76) (0.11) (0.08)

(5.17 -) (0.31) (1.25) (1.73) (0.44 -) (0.14) (0.07 -)

DW = 1.439 ، se = 0.294 ، F = 568.28 ، R^2 = 99 ، R = 99.

وبتحليل النتائج التي تم الحصول عليها من تقدير الدالة اللوغاريثمية يلاحظ مخالفة إشارة المعلمة b_1 و b_2 و b_6 للنظرية الاقتصادية، كما أنه بالرغم من معنوية الدالة ككل من خلال قيمة (F= 568.28) عند مستوى معنوية 5٪ إلا أن هنالك بعض المتغيرات التفسيرية غير المعنوية إحصائياً عند مستوى معنوية 5٪ " وهي معدل التضخم ، الاستهلاك ، الضرائب والزكاة " بخلاف سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي الذي ثبت معنويتهما إحصائياً، ويبين معامل التحديد R^2 على أن (99٪) من المتغيرات المحددة للاستثمار تعزى إلى المتغيرات التفسيرية في الدالة بينما 1٪ منها تعزى للمتغيرات الأخرى " اقتصادية اجتماعية أخرى" غير مقاسة في الدالة ويؤكد اختبار ديربن واتسون على وجود مشكلة ارتباط ذاتي ولكنه في تحسن مقارنة مع الدالة السابقة حيث بلغت نسبته (1.4).

4. 2. الدالة النصف اللوغاريثمية :

بعد التحليل بالشكل اللوغاريثمي والنتائج غير المعنوية لبعض المتغيرات التفسيرية، يتم استخدام الدالة نصف اللوغاريثمية، والجدير بالذكر أنه قد تم استبعاد المتغير المستقل (الاستهلاك)، لعدم معنويته ولوجود مشكلة ارتباط ذاتي اتضحت من خلال قيمة ديربن واتسون في التحليل أعلاه.

كما تم استبعاد قاطع الدالة (b_0)، لعدم معنويته في النموذج المقدر أعلاه ، ولأن الدراسة تمت لفترة 26عاماً ، أي للأجل الطويل.

لتصبح الدالة بعد التعديل الذي أجراه الباحث كما موضحه أدناه:

$$i_t = b_1 e_t + b_2 x_t + b_3 g_t + b_4 z_t + b_5 t_t + u$$

ويبين التحليل القياسي لدالة محددات الاستثمار في صورتها النصف لوغاريثمية أن النموذج المقدر هو:

i_t	e_t0.10 -	x_t0.2+	g_t0.23+	z_t0.08+	t_t0.7+	
Se	(0.07)	(0.08)	(0.17)	(0.08)	(0.2)	
tc	(1.35)	(2.67)	(1.39)	(1.13)	(2.95)	

$DW = 1.5$ ،se=0.29 ، $F = 721.1$ ، R^2=0.99 ، R=0.99،

ومن تحليل الدالة النصف لوغاريثمية يلاحظ:

1. معنوية الدالة ككل من الناحية الإحصائية عند مستوى معنوية 5٪ من خلال قيمة(f) ، ومعنوية المتغيرات كلٌ على حدا من الناحية الإحصائية من خلال المقارنة بين قيمة (t) المحسوبة والاحتمالية.
2. أن جميع إشارات المعلمات جاءت موافقة لفروض النظرية عدا المعلمة b2 والتي جاءت مخالفة لفروض النظرية، ويُعزى ذلك إلى السياسات الخاصة بتخفيض قيمة العملة أثناء فترة الدراسة، و تدخُّل الدولة في تحديد سعر الصرف في كثير من فترات الدراسة، والتي خلقت أسعار صرف غير حقيقية، إضافة إلى ذلك عدم وجود سعر موحد يخلق بتفاعل قوى العرض والطلب في السوق يكون هو السعر الحقيقي.
3. ويبين معامل التحديد R^2على أن 99٪ من المتغيرات المحددة للاستثمار تُعزى إلى المتغيرات التفسيرية في الدالة والـ 1٪ إلى متغيرات غير مقيسة في الدالة.
4. يؤكد اختبار ديرين واتسون عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي في النموذج، والذي جاءت قيمته 1.5 .
5. أن البيانات موزعة توزيع طبيعي (normal distribution) ، وذلك من خلال قيمة jarque-bera والتي تساوى 4.54 وهي أكبر من الاحتمالية والتي قيمتها 0.10.

5. الملخص والنتائج والتوصيات

5. 1. الملخص :

من خلال ما سبق وبعد التحليل بالدالة الخطية ثم الدالة اللوغاريثمية ثم الدالة نصف اللوغاريثمية يتضح :

5. 1. 1. أن جميع المتغيرات أثبتت معنويتها في الدالة النصف لوغريثمية مع وجود عدم معنوية لبعض المتغيرات في الدوال الأخرى .

5. 1. 2. وجود علاقة قوية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع اتضحت في الدوال الثلاثة.

5. 1. 3. معنوية النموذج ككل في الدوال الثلاثة من خلال قيمة F.

5. 1. 4. مخالفة بعض المتغيرات لفروض النظرية الاقتصادية (سعر الصرف)، وذلك يعزى لأسباب ذكر منها فيما سبق.

5. 1. 5. ومن خلال النتائج في الدوال الثلاث يتضح ان هذه المتغيرات تمثل غالبية العوامل المؤثرة في توجيه المدخرات إلى الاستثمار (مقاسة بحجم الاستثمار)، مع وجود نسبة ضئيلة في حدود خانة عشرية واحدة وصلت إلى 1٪ في الدالتين الأخيرتين للمتغيرات الأخرى وغير المضمنة في النموذج، والتي تمت إضافتها مع المتغير العشوائي.

إذن يمكن القول أن أصحاب الفوائض المالية يتأثرون في توجيه مدخراتهم بصورة كبيرة بمتغيرات التضخم، سعر الصرف، الناتج المحلى الإجمالي، الإعفاءات الضريبية، وإيمانهم بالأوامر والضوابط الشرعية والنابعة من العقيدة السمحاء من خلال أداء حق المال من زكاةٍ وصدقات.

5. 2. النتائج

خرج البحث بعدة نتائج منها :

5. 2. 1. الادخار احد ركائز عملية التنمية الاقتصادية، من حيث توفير رؤوس الأموال اللازمة لتنفيذ البرامج الاستثمارية، ومهماً أيضاً للأفراد لمواجهة أحداث المستقبل.

5. 2. 2. تخدم المدخرات الدولة من خلال توفير التمويل المحلي المطلوب لمشروعات التنمية من دون اضطرار الدولة إلى اللجوء لزيادة الضرائب ولوسائل التمويل التوسعية التي تؤدي إلى زيادة حدة التضخم.

5. 2. 3. الدافع على الادخار يقوم على عاملين أساسيين القدرة الادخارية والرغبة الادخارية.

5. 2. 4. من أهم دوافع الاستثمار أن يشعر الفرد بتوفر مناخ مناسب للاستثمار على المستوى الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، إضافةً إلى وجود تشكيلة متنوعة من الفرص الاستثمارية مع درجة وعي استثماري عالية لدى الأفراد أو القطاعات.

5. 2. 5. تمثل الزكاة دافعاً للاستثمار وأداة لحماية المستثمرين بما توفره من ضمان لرؤوس الأموال المستثمرة، حيث يمكن استخدام سهم الغارمين في تعويض المشروعات التي تتعرض لضائقة أو كارثة، مما يدفع المستثمرين إلى القيام بمشروعات معينة ترتفع نسبة المخاطرة فيها ويحتاجها الاقتصاد القومي.

5. 2. 6. للضرائب دور مهم وفعّال في التأثير في حجم الاستثمارات، ودليل ذلك هو لجوء الدولة لاستعمالها كأداة من أدوات تشجيع الاستثمار، من خلال الإعفاءات والتخفيضات الضريبية.

5. 2. 7. كبر الرقعة الجغرافية للسودان لم يظهر تأثير العامل السياسي بصورة واضحة خاصة حرب الجنوب مع أنه من الناحية النظرية ذو تأثير كبير وواضح.

5. 2. 8. كان للبرامج والخطط الاقتصادية دور في تهيئة المناخ الاستثماري في البلد، عبر الخطط التي سنتها الحكومة خلال فترات الحكم المختلفة.

5. 2. 9. العوامل الطبيعية خلال فترة الثمانينات من الجفاف والتصحر، والأمطار والسيول والفيضانات وموجات النزوح الجماعية من السكان من مناطق إلى أخرى زادت من الضغوط على الخدمات القائمة في مناطق النزوح والتي ساعدت في مزيد من عدم الاستقرار.

5. 2. 10. تعتبر المحددات المقاسة في النموذج والتي أثبتت معنويتها من الناحية الإحصائية، أهم عوامل توجيه المدخرات إلى الاستثمار في السودان.

5. 2. 11. تساهم المتغيرات المقيسة (التضخم، سعر الصرف، الناتج المحلي الإجمالي، الزكاة، الضرائب) بنسبة 99٪ من المتغيرات المحددة للاستثمار بينما تساهم المتغيرات الأخرى (غير المقيسة) في الدالة بنسبة 1٪ فقط.

5. 3. توصيات البحث :

5. 3. 1. توجيه المدخرات للاستثمار في المجالات التي تخدم المجتمع وحسب الأولويات.

5. 3. 2. العمل على توجيه مدخرات كل منطقة للاستثمار والتنمية لنفس المنطقة وما زاد للمناطق التي تحتاج إلى إنعاش النشاط الاقتصادي فيها.

5. 3. 3. توجيه المدخرات إلى الاستثمارات الاستراتيجية التي تؤطر للتنمية المستدامة، والابتعاد عن الاستثمارات التي تؤثر على المواطن أو البيئة في الحال أو في المستقبل.

5. 3. 4. توجيه الاستثمارات إلى الريف أملاً في منع التكتل السكاني في العاصمة القومية، وجعل تطوير الريف من أولويات الاستثمار.

5. 3. 5. على الدولة العمل على بسط الأمن وحفظه في السوق دفعاً للظلم عن الضعفاء وتحقيقاً للعدل الاجتماعي، والعمل على استقرار المؤشرات الاقتصادية التي تخلق بيئة مواتية للاستثمار.

5. 3. 6. أن تتعامل الأجهزة الاستثمارية بشفافية في إعطاء المعلومات وتحري القياسات لجميع الأفراد، حتى يعضض ذلك من ثقة المستثمرين في الدولة.

5. 3. 7. العمل على نشر الوعي الادخاري بين المواطنين خاصة في الريف وتوفير كل المعينات اللازمة لتحسين وإثبات جدارة المؤسسات المالية لدى الأفراد ومن ثم زيادة المدخرات.

المصادر والمراجع:

1. أبو القاسم أبو النور :ورقة طرق جذب رؤوس الأموال الإفريقية إلي السودان ، وزارة الاستثمار بالتعاون مع مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا ، ورقة الاستثمار الأفريقي في السودان
2. أبو القاسم عمر الطيولى (وآخرون) :أساسيات علم الاقتصاد ، ط6 ، (الجماهيرية العربية الليبية ، الجماهيرية للنشر والتوزيع الإعلامي، 1993)
3. ابن منظور: لسان العرب، تحقيق على الكبير ومحمد احمد حب الله وهاشم محمد الشاذلي (القاهرة، دار المعارف، دت)
4. إبراهيم مصطفى (وآخرون): المعجم الوسيط، (بيروت، دار إحياء التراث العربي، دت)
5. احمد الفيومي : المصباح المنير ،(بيروت ، مكتبة لبنان ، 1987)
6. احمد بن محمد المقدى: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي ، (بيروت، دار الكتب العلمية ، 1978)
7. احمد بن فارس :معجم مقاييس اللغة ، ط1 ، (بيروت ، دار الفكر ، 1979)
8. أحمد وهبان : التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية ، (دار الجامعة الجديدة للنشر ، جمهورية مصر العربية ، 2000م)
9. احمد عبد العزيز النجار :نحو إستراتيجية جديدة للتنمية الاقتصادية في الدول النامية ، (القاهرة ، مطابع الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، 1969)
10. احمد عوض إبراهيم: أساسيات الاقتصاد ، (دت، دط).
11. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 95،
12. الشيخ عبد الله العلايلي : الصحاح في العلوم واللغة ، ط1 ، (بيروت ، دار الحضارة العربية ، 1975)
13. إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي :الموسوعة الاقتصادية والاجتماعية، (دت، دط)
14. إسماعيل عبد الرحمن (وآخرون): مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد ، ط1 ، (الأردن ، دار وائل للطباعة والنشر ، 1999)

15. بيار ماري براديل : الادخار والاستثمار ، ترجمة نهاد رضا ، (بيروت ، دار الأنوار ، 1966)
16. برحومة عبد الحميد : محددات الاستثمار وأدوات مراقبتها –إعداد نموذج قياسي للاستثمار بالجزائر للفترة من 1994 - 2004م، أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري، قسطنطينة، 2007
17. جاد الله محمود الزمخشري: أساس البلاغة ، (بيروت ، دار ضاد، 1979)
18. حامد عبد المجيد دراز: دراسات في السياسة المالية، (مؤسسة شباب الجامعة، 1994)
19. حسين بن هاني : حوافز الاستثمار في النظام الإسلامي ، (الأردن ، دار الكندي ، دت)
20. حسين عمر : الاستثمار والعولمة ، (القاهرة ، دار الكتاب الحديث ، 2000)
21. حسين عمر: مبادئ علم الاقتصاد، (القاهرة، دار الفكر العربي، 1991)
22. حسن على خربوش وعبد المعطى رضا ومحفوظ احمد جودة : الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق ، (الأردن ، جامعة العلوم التطبيقية ، 1996)
23. طاهر حيدر حردان : مبادئ الاستثمار ، (الأردن ، دار المستقبل للنشر والتوزيع ،1997)
24. طارق محمد الرشيد: النماذج القياسية لدوال الطلب والعرض لسلعة القمح في السودان، (أطروحة دكتوراة)، جامعة أم درمان الإسلامية، 2000م
25. ماجدة عبد الوهاب: سياسات سعر الصرف في السودان، النشرة، العدد 51
26. محمد بن أبى بكر بن عبد القادر الرازي : مختار الصحاح ، دت ، دط
27. محمد بشار كبارة: الاستهلاك، – http://www.arab ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=634&vid=
28. محمد هشام خوجكية : مبادئ الاقتصاد، (بيروت ، دار الأنوار ، دت)
29. محمد مرتضى الزبيدي : تاج العروس من جواهر القاموس، (بيروت ، دار الجيل ، 1965)
30. محمد عبد العزيز عجيمة وإيمان عطية ناصف وعلى عبد الوهاب نجا: التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق (النظريات–الاستراتيجيات– التمويل–المشكلات)، (الإسكندرية، الدار

الجامعية، 2001)

31. محمد عبد الغفار: مشكلة الادخار في مصر: الأبعاد الأسباب سياسات العلاج ،ط1، (القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، 199)

32. محمد عمارة :قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية ، ط1 ، (بيروت، دار الشروق ، 1993)

33. محمد رواس قلعة جي وحامد صادق : معجم لغة الفقهاء (عربي إنجليزي)، (بيروت، دار النفائس، 1988)

34. منير البعلبكي :موسوعة المورد ، ط1 ، (بيروت ، دار العلم للملايين ، 1983)

35. نزيه حماد: معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء، (المعهد العالي للفكر الإسلامي، 1993)

36. نعمت عبد اللطيف مشهور، الزكاة الأسس الشرعية والدور الإنمائي والتوزيعي، (القاهرة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي–سلسلة الرسائل الجامعية، 1993)

37. سوزي عدلي ناشد: الوجيز في المالية العامة، (الدار الجامعية للنشر، 2000)

38. سميح مسعود : الاستثمار والتمويل ، (بيروت ، دار الفكر العربي، دت)

39. سعدى أبو جيب : القاموس الفقهي، (دمشق، دار الفكر، 1982)

40. عبد المنطلب عبد الحميد: مبادئ وسياسيات الاستثمار، ط1، (الإسكندرية، الدار الجامعية، 2010).

41. عبد الناصر العبادي وآخرون: مبادئ الاقتصادي الكلي، ط 1، (دار صنعاء للنشر والتوزيع، عمان، دت)

42. عبد العزيز هيكل فهمي :موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية ، (بيروت ، دار النهضة ، 1986)

43. عبد القادر محمد عبد القادر عطية: الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، (الإسكندرية، الدار الجامعية، 2000)

44. عبير على احمد الحجازي: تمويل الاستثمار في مجال النقل الجوي ، (القاهرة ، دار الهاني للطباعة والنشر ، 1994)

45. عز الدين مالك الطيب محمد: اقتصاديات الزكاة وتطبيقاتها المعاصرة ، (الخرطوم، المعهد العالي لعلوم الزكاة، 2004)

46. على مهرة : الادخار ودوره في التنمية، (دمشق، منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية ، 1996)

47. عمر يحيي عويس: محاضرات في النقود والبنوك (1979)

48. عمر مبارك حجير : السياسات المالية والنقدية لخطط التنمية الاقتصادية، (1978)

49. عمر صخري: التحليل الاقتصادي الكلي، (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1994)

50. عثمان إبراهيم المسير: تخطيط وتنفيذ المشروعات ، ط1، (د.ط، 1985)

51. عثمان إبراهيم السيد: بعض انعكاسات استدانة الحكومة من النظام المصرفي على التضخم، مجلة دراسات حوض النيل، العدد الأول، (جامعة النيلين للنشر والطباعة، 1999م)

52. صديق عثمان علي: قانون تشجيع الاستثمار لعام 1996م ومناخ الاستثمار في السودان، مجلة المصرفي، العدد13، 1998م

53. قطب مصطفى سانو : المدخرات أحكامها وطرق تكوينها واستثمارها في الفقه الإسلامي ، ط1 ، (عمان الأردن ، دار النفائس ، 2001)

54. راشد البراوى: الموسوعة الاقتصادية ، ط1 ، (القاهرة ، دار الفكر العربي ، 1992)

55. رمضان زياد : مبادئ الاستثمار (الحقيقي والمالي) ، ط1 ، (عمان ، دار وائل، 1998) ،

56. غازي عناية: الاستخدام الوظيفي للزكاة في الفكر الاقتصادي الإسلامي، ط1، (بيروت، دار الجيل، 1989).